

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

لحماية المقدسات:
أعطوا الحجاز للحجازيين



الشيخ يمان:
أنا لست زعيماً سياسياً

(سور صين)
سعودي لعزل العراق!



اعترف باضطهاد مواطنيه:
تركي الفيصل والوجوه
العشرة

الفكر السلفي عقبة
أمام التغيير في السعودية

ذعر سلفي من مسلسل طاش



حلف (المعتدلين): من بيان تبرير العدوان الى لقاء الأعداء

وقائع اللقاء السعودي - الإسرائيلي



السعودية في العراق: الإلتحاق بمشروع
أميركي، ومؤتمر مكة يرسم القطيعة

- ١ دولة الكذب
- ٢ حتى لا تكون الداخلية وصياً عليها: استقلال الجمعيات الأهلية أولاً
- ٤ لكيلا تخسر المعركة سياسياً: السعودية تحولها الى حرب محاور طائفية
- ٦ الإلتحاق بمشروع أميركي: هل هناك مشروع سعودي في العراق؟
- ٩ مؤتمر المصالحة في مكة: ترسيم القطيعة على قاعدة طائفية
- ١٠ مسلسل طاش مثلاً: التيار السلفي يخشى الإقصاء
- ١٢ وقائع اللقاء السعودي - الإسرائيلي
- ١٤ من بيان تبرير العدوان الى لقاء الأعداء: دبلوماسية الفضائح
- ١٧ وجه: مأمون فندي.. مصدر سعودي مقرب!
- ١٨ اعترف بأن مواطنيه يضطهدون: تركي الفيصل والوجوه العشرة
- ٢٠ مع الشيخ يمانى: أحداث تبحث عن توثيق، وأنا لست زعيماً سياسياً
- ٢٥ بوب وودورد في (حالة إنكار): الأمير بندر عزاب أميركي
- ٢٨ (سور صين) سعودي لعزل العراق!
- ٢٩ السعودية والأحلاف الغربية: هلال أم بدر شيعي؟ حلف سياسي أم أيديولوجي؟
- ٣٠ من أجل حماية المقدسات: أعطوا الحجاز للحجازيين
- ٣٤ الفكر الديني.. عقبة أمام التغيير في السعودية
- ٣٦ التسلطية الليبرالية الجديدة
- ٣٨ غض النظر عن تأديب المغامرين: السعودية لا سعد؟
- ٣٩ أعلام الحجاز: عائلة الحبشي
- ٤٠ شوارع في جدة للبيع، فمن يشتري؟!

دولة الكذب

الله الفيصل، فعقب سلطان بالقول: افتح لي مكتبك، ولا تطلع هؤلاء على خبر وصولي الى المطار.

وشاءت الاقدار أن يتأخر موعد وصول طائرة الامير عبد الله الفيصل قليلاً، ولأن أبناء فيصل عرفوا بأن الأمير عبد الله (الملك الحالي) على وشك أن تهبط طائرته في المطار، فلم يكن من اللائق عائلياً وأخلاقياً أن يغادروا المطار قبل السلام على سموه. الامير سلطان الذي طلب من مدير المطار ابلاغه قبيل موعد وصول الطائرة بعشر دقائق، خرج لاستقبال الامير عبد الله (الملك الحالي) وإذا به أمام خصومه، أبناء فيصل، وهنا بدأت مراسيم حفلة تكاذب عجيبة، وضع لينتها الاولى سموه الكريم بأن سأل الامير سلطان عن احوال ابناء فيصل وعن سبب مجيئهم فقالوا له إنهم جاءوا لاستقبال الامير عبد الله الفيصل، فهاج الأمير افتعالاً ووجه غضباً مفبركاً لمدير المطار مخاطباً اياه: عبد الله الفيصل جاي ياكلب وما تخبرني؟! واستمرت حفلة التكاذب هذه عدة دقائق فيما يدرك الطرفان أنهم يتكاذبان بصورة راقية، فكل طرف يعلم سلفاً بأنه يكذب ويعلم بأن صاحبه يكذب ويعلم صاحبه بأنه يعلم بأن صاحبه يكذب. تصوّروا أن هذا الرجل نفسه الذي يتقن الكذب مع المقرئين منه، كيف يخوض غمار الكذب على الرأي العام المحلي والعالمي. للانصاف فحسب، أن الشائع في هذه البلاد هو أن تصريحات الامير سلطان لا تحمل على محمل الجد، فهي تشتمل على كل شيء الا الحقيقة، وأنها تقترب الى الاستعراض الخالي من التزامات ووعود. فحين يستل الامير سلطان (في الحادي عشر من أكتوبر) عن: النظام القضائي الجديد، يقول بأنه (في طريقه للتنفيذ لكن التنفيذ يجب أن يمضي مع ما رسم له)، وحول تطوير برنامج التعليم (وهو رئيس اللجنة العليا للإصلاح الإداري!!) أجاب: أن مناهج التعليم تحت الدراسة. وعن جهود المملكة لاعادة الاستقرار في لبنان والعراق، يجيب (صاحباً): أن الملك عبد الله بن عبد العزيز بذل مجهوداً لا يتصوره عقل بشراً!! وعن اللقاء بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين، أجاب: (من المضحك أن نسمع أن سعودياً اجتمع بإسرائيلي فيما بالك بالقيادة السعودية)، دع عنك ما قاله في شؤون أخرى خارجية مثل اليمن والعراق وفلسطين وكلها تحظى بجرعات كذب مكثفة.

لاحظوا أن تصريحات الامير سلطان وهي جزء من عبقريّة الكذب تنطوي على خاصيتين: التعميم والتبديد، فهو في الاولى يفتح أفق الاجابات على مداها الاقصى، وفي الثانية يغلق أفق المحتمل الزمكاني. وهاتان الخاصيتان في تصريحات الامير سلطان تمثل منهجاً لديه في التعامل مع كافة القضايا، وتصورا أحيائي لو أن هذا الرجل اعلى العرش فمادام سيكون حال الدولة، أليس الكذب من أبرز أو سماتها!!

إذا كان هناك شخصية تعكس صفة دولة، فهو ولي عهد بلادنا الامير سلطان، الذي ينظر اليه على أنه النسخة الثانية لشقيقه الملك فهد، الذي قضى شطراً كبيراً من حياته في الليالي الحمراء السرية، وصاحب نزعة تنسم بالشراة لاقتناء أقصى ما تصل اليه يده من أموال وعقارات، ويرى بأن ذلك حق مشروع له ليس لأنه ينتمي لعائلة آل سعود التي يتعتق أفرادها عقيدة تقوم على جعل مال الله دولا وعباده خولا، ولكن أيضاً لاعتقاده بأنه يجني ثمرة ذكاهه الفريد، وعليه (من له حيلة فليحتال). لقد بلغنا (ونتمنى الا يصدق هذا البلاغ رافة بنا وعباد الرحمن) أن الامير سلطان وضع هدفاً عالياً بأن يكسر الرقم القياسي لثروة أخيه فهد (سابع أغنى رجل في التاريخ البشري). للتعرف على شخصيته نبدأ بالقول: أن الامير سلطان ينظر الى السلطة بوصفها امتيازاً يحيلها إثرة ومقتنى محتكراً، وله في ذلك طريقة فريدة في التعبير عن هذه النظرة، الظاهر منها للعيان هو ما تعكسه نشرات الاخبار في القنوات الرسمية. ففي هذا البلد، بخلاف بلدان العالم أجمع، تخرج وفود رسمية ضخمة من كبار وصغار الامراء والمسؤولين لوداع الملك أو الأمراء الكبار واستقبالهم في الرحلات الداخلية. تصوّروا كم عدد الساعات والأموال والطاقات التي تستنزف في عمليات بروتوكولية غير معمول بها في كل دول العالم. وحده الأمير سلطان الذي يبرع في تصميم هذه البروتوكولات بطريقة تفوق مراسيم استقبال ووداع الملك نفسه.

وحده الوارث لتقاليد وعادات مبدعة من شقيقه الملك فهد، ومنها عادة (تقبيل الأيدي)، والتي تنم عن ميل متفجر نحو إهانة الغير. يعتمد مذ كفه لمن يستقبله أو يودعه حتى يهوي عليها تقبيلاً ولثماً، ولا يجد ضيراً في رفعها قليلاً في عملية تحريض نفسي وإيحائي كيما يستجيب المستقبل له والمودع. له استقبال يفوق كل مراسيم الاستقبال الخاصة بالملوك والرؤساء، من حيث العدد والترتيبات والاجراءات والمواكب المرافقة والمودعة، وله مساحة متميزة في نشرات الاخبار تبعث الضجر لدى حتى مقدم النشرة، لكثرة ما تحمل من عبارات مملّة.

بارع في فن التكاذب، وله مدرسة خاصة في ذلك لا يتخرج منها الا الراسخون في الكذب، وقد بلغ في اتقان هذا الفن أنه قدم ذات مرة الى مطار الرياض لاستقبال ولي العهد الأمير عبد الله (الملك الحالي)، فلمح من بعيد أبناء الملك فيصل، فبدت عليه سمات الماقت لملاقاتهم. وهنا مفارقة: الامير سلطان هو الموكل بجائزة الملك فيصل المشهورة، وفي العلن هو الأقرب الى عائلة الملك فيصل، ولكن يعلم الله كم يحمل هذا الرجل من كره لأولاد فيصل. على أية حال، سأل الامير سلطان مدير المطار: ما خبر هؤلاء؟ فقال له: بأنهم جاءوا لاستقبال اخيهم الامير عبد

حتى لا تكون (الداخلية) وصياً عليها

استقلالية الجمعيات الأهلية أولاً

والمقالات والأفكار التي تطرح عبر وسائل الاعلام، من أجل وضع مشروع يرتقي الى مستوى التطلع العام في المجتمع ويتناسب وحاجات المرحلة كيما يكتسب مصداقية عملية، حتى لا يلقي نفس المصير الذي لقيه المشروع السابق.

وقد استضافت اللجنة المسؤولة عن إعداد مسودة المشروع عدداً من النساء والرجال في نهاية شهر شعبان الماضي، وكانت من بين النساء الدكتور هتون الفاسي التي دوت ملاحظاتها في مقالة نشرتها في (الاقتصادية) في ٣ رمضان ١٤٢٧هـ، إيماناً منها بضرورة تعميم ملاحظاتها على صفحات الجرائد لاعطاء فرصة (لإشراك أكبر عدد من الناس في تداول هذه النقاط قبل إقرارها في شوال) حسب الدكتور الفاسي، وقد ألمحت الى بعض الاختلافات السائدة داخل اللجنة، بدءاً من الاسم حيث يميل أغلبية اعضاء اللجنة الى تسميتها بـ (نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو الخيرية أو الإنسانية أو النفع العام)، وقد فضلت الدكتورة الفاسي على تسمية النظام بـ (نظام مؤسسات المجتمع المدني) على قاعدة تباين مفهومي. حيث ينظر الى المجتمع المدني بكونه إسماء وليس وصفاً، ويعرّف على أنه الوسيط بين الدولة والفردي، ويضطلع بدور مساندة الدولة وإتمام الوظائف التي تقصر يد الدولة عن القيام بها باعتبار مؤسسات المجتمع المدني رافعة أساسية في التنمية الاجتماعية.

تلفت الدكتور الفاسي الى فلسفة المجتمع المدني باعتبارها شتملة على (قيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم المادية والعنصرية وتحميها وتدافع عنها. والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة). وتتمثل هذه القيم في (الاحترام والتسامح والتكافل والتنافس الشريف والصراع السلمي). ما يأمل الحقوقيين والاصلاحيين توافره في نظام الجمعيات الأهلية هو حماية المجتمع عبر قوانين تحد من تجاوزات الدولة وهيمنتها على مؤسسات المجتمع، التي يراد منها أن تمهّد

ولأعضاء مجلس الشورى من أجل التصويت عليها داخل المجلس، وقد تم بالفعل التصويت بالأغلبية على ضرورة إعادة صياغة مشروع الجمعيات الأهلية.

منذ ما يقرب من الشهرين تعكف لجنة جديدة مؤلفة من أعضاء في مجلس الشورى لوضع مسودة مقترح جديد، يرأس هذه اللجنة الدكتور عبد الرحمن السويلم، وعضوية كل من الدكتورة: خليل المعقل، خالد السيف، عبد الرحمن البراك، عبد الجليل السيف، عبد الله أبو ملح، خالد العواد، محمد الادريسي، وعبد العزيز العتيبي. ويفترض أن تنتهي اللجنة من وضع المسودة في شهر شوال.

يخشى كثيرون بأن تأتي المسودة دون مستوى التطلعات الشعبية، حيث يأمل القطاع الأكبر من

يخشى كثيرون بأن

تأتي المسودة دون مستوى

التطلعات الشعبية، فيما يأمل

القطاع الأكبر من السكان

في تأسيس الدولة المدنية

السكان في تدشين أساس الدولة المدنية التي تتحقق فيها مبدأ المواطنة بما تقتضي من حقوق متساوية وواجبات متبادلة، ويضطلع فيها المواطنون بدور إيجابي وفاعل في عملية صناعة القرار، وتمكين المجتمع من القيام بمهامه في ترشيد إدارة الدولة، وإرساء قواعد المسائلة، والشفافية، وتطبيق القانون.

وقد انبرى عدد من الحقوقيين والاصلاحيين بتقديم وجهات نظر حول المشروع الجديد من أجل رعد اللجنة بطائفة من الآراء وجهات النظر التي قد تعين اللجنة على الأخذ بها إبان إعداد مسودة المشروع. يأسمل عدد كبير من الاصلاحيين أن تطلع اللجنة على النداءات

هناك تجاذب شديد بين الحكومة والناس منذ مايريو عن العام، وتحديداً مع اختطاف العائلة المالكة المشروع الاصلاحى وتحويله الى مخلوق غريب يراد تقديمه على أنه منجز متميز للعائلة المالكة. مؤسسات المجتمع المدني ظلت ساحة نشطة لتجاذب السلطة والمجتمع، حيث تحاول العائلة المالكة تقديم رزمة مؤسسات مشوهة تسيع عليها صفة الأهلية ولكنها مشدودة في البدء والخاتمة بمؤسستها ورعايتها الحكومي. في المقابل، يصّر المجتمع على صنع مؤسسات مستقلة تتناسب وحاجاته وتعبّر عن تطلعاته، وتعكس توجهاته، وهو ما لم يرق لأهل الحكم الذين راعهم انتشار ظاهرة (الدويانيات) كأحد أشكال التعبير المجتمعي المستقل، وبغيرها من التشكيلات الأهلية في طورها الابتدائي كالمندديات، والندوات، والمراكز الثقافية والحقوقية والجمعيات النسائية والادبية.

هذا الانتشار الواسع للعمل الجمعي الذي بدأ يصعب نشاط المجتمع خارج إطار سيطرة السلطة يعكس عجز الأخيرة عن وضع تشريعات قانونية تضبط عمل المؤسسات الأهلية، خصوصاً بعد أن فشلت بعض اللجان الحقوقية والنقابية الرسمية في استيعاب المجتمع ممثلاً في قواه الاجتماعية والسياسية والحقوقية.

قبل نحو سبعة شهور، تسرب، عن عمد على ما يبدو، مشروع قرار سابق بخصوص الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية ونشرته جريدة (الجزيرة) بتاريخ ٢٥/٣/١٤٢٧هـ، وقد جرى تداوله وسط مجموعة من الحقوقيين والمثقفين والكتّاب والمحامين المستقلين، وأشبعوه نغداً وتشريحاً وتحليلاً، واتفقت المجموعة على أن محتويات المشروع لا تعكس بأي حال التزام الحكومة بمبادئ وأنظمة مؤسسات المجتمع المدني المتعارف عليها عالمياً، كما اتفقت المجموعة على أن المشروع المقترح بائس وغير مشجّع لأن يكون أساساً لتشكيل المؤسسات الأهلية.

في رد فعل على المشروع المقترح، وجّه عدد من الحقوقيين والاصلاحيين مشاريع مقترحة حول المؤسسات الأهلية، ورفعوها الى لجنة المشروع

مناخاً مؤثراً لصياغة المجتمع السياسي، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين على أساس المساواة والتكافؤ والمشاركة المتبادلة في صنع القرار دون افتئات على دور الدولة الأساسي في التنمية والتخطيط.

في مقابل ذلك، هناك نزعة ضارية لدى الحكومة من أجل إسباغ لونها وتوجيهها على مؤسسات المجتمع المدني كالاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والمنظمات الحقوقية، والوحدات الأدبية والثقافية والاجتماعية، والجمعيات الخيرية والدينية والتعليمية، بما يحرمها من استقلالها المالي والإداري والتنظيمي كشرط ضروري لتجسيد معنى التحرر من هيمنة الدولة وتمثيل المجتمع تمثيلاً حقيقياً ومستقلاً.

لعل واحدة من النقاط المثيرة للسخط والاستفزاز، وهي تمكس نزعة احتكار السلطة لدى العائلة المالكة ما ورد في مسودة النظام الخاص بالجمعيات الأهلية هي دعوة (الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية) لتكون هيئة حكومية برئاسة ولي العهد ومجلس مكون من عدد من الوزراء، والأكنى في هذه المسودة أنها تدعو إلى تخويل الهيئة هذه صلاحيات مطلقة وهائلة والتي من شأنها ليس تشويه الجمعيات الأهلية فحسب بل إلغاء وظيفتها وصفتها الأهلية المستقلة عن هيمنة الدولة، بل تلغي أصل نشأة المجتمع المدني باعتباره وسيطاً كيميائياً مستقلاً عن الدولة، نشأ لتخفيف غلوها وجبروتها.

ولادراك الحقوقيين والاصلاحيين في المملكة بأن لدى العائلة المالكة جنوح عارم نحو مصادرة السلطة واحتكارها بصورة تامة، من هنا تلجأ الدكتورة الفاسي على ضرورة استبعاد الخيار الحكومي بصورة كاملة في مجال ترخيص المؤسسات الأهلية (إن كنا نسعى إلى تكوين جمعيات مستقلة من جانب، ولكي نرفع جزءاً من العبء الملقى على الحكومة وأجهزتها من جانب آخر) حسب الفاسي.

حين الحديث عن مؤسسات أهلية مستقلة عن الدولة، تبرز قضية التمويل بما تنطوي عليه من ملاحظات وهواجس وشكوك، فضلاً عن كونها قابلة للاستعمال كتهمة ضد العاملين في المؤسسات الأهلية لتشويه سمعتهم أو حتى اعتقالهم بتهمة التعامل مع جهات أجنبية. تترك العائلة المالكة حساسية الموضوع، ليس من منطلق نزيه، ولكن من خلفية دراية بتأثيرات المال في سياسات وتوجهات وقرارات الجمعيات بل والحكومات. ففي الوقت الذي تقوم العائلة المالكة بدعم مالي سخي لكثير من المنظمات خارج البلاد (انظر جانباً من هذه التبرعات في هذا العدد)، لا تسمح لدول أخرى بالقيام بالدور

نفسه مع منظمات محلية. تعلّق الدكتورة الفاسي على هذه ازدواجية بالقول (في هذا تناقض غير مقبول من جهة، ومن جهة أخرى يكرس مفهوم الدولة النفطية المانحة فحسب). وترى الفاسي بأن (يفتح باب الاستعانة بالمنح والمساعدات التي تقدمها الكثير من المنظمات في العالم من شرقه إلى غربه) ولكن بشروط معقولة مثل الرجوع إلى السفارات السعودية في الخارج لطلب الاستشارة بخصوص المنظمات المانحة والإطلاع على نشاطاتها وخلقياتها الإيديولوجية ومصادر تمويلها. وتشدد الفاسي على موضوع التمويل ألا يكون هناك تمويل حكومي داخلي أو خارجي يهدد استقلالية الجمعيات الأهلية.

ولخصت الفاسي أهم النقاط التي تأمل أخذها بنظر الاعتبار من قبل اللجنة المكلفة بصياغة النظام الخاص بالمؤسسات الأهلية، ومنها:

١. ضرورة ضمان حرية الجمعيات الأهلية في ممارسة نشاطاتها دون تدخل من الحكومة أو جهة الإشراف.
٢. الابتعاد عن الوصاية من جانب جهة الإشراف وتخليص الجمعيات من منطق الإذن المسبق في عمل أنشطتها، وأن يقتصر دور جهة الإشراف على تنظيم تأسيس الجمعيات وإعداد تشريعاتها والشروط اللازمة لذلك.
٣. أن تكون الجمعية العمومية صاحبة السلطة

هناك اتفاق عام على كف

يد (الداخلية) عن المؤسسات

الأهلية، لأنها المسؤولة

عن سلب استقلاليتها كما

فعلت بالتيار الاصلاحي

الوحيدة لمسائلة مجلس الإدارة، انتخابات، مراجعة حساباته، ونشاطاته، وحله.

٤. إعطاء الجمعيات والأفراد حرية الترشيع لمجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون تدخل من جهة الإشراف أو التدخل في قائمة الأسماء.

٥. اختصاص القضاء الإداري دون غيره بجمع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق هذا النظام.

٦. حظر حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو إيقاف نشاطها إلا بحكم بات استنفذ جميع طرق الطعن عليه.

٧. حرية الجمعيات الأهلية في تلقي التمويل

اللازم لأنشطتها من مختلف الجهات غير الحكومية مع ضرورة الإعلان عن مصادر هذا التمويل وأوجه إنفاقه.

من جانبها كتبت د. أميرة كشغري في (الوطن) بتاريخ ١٤٢٧/٩/١١ هـ عن الملامح الأساسية لنظام المجتمع المدني في المملكة. وكانت كشغري من بين من طلبت اللجنة رأيهن بخصوص نظام الجمعيات الأهلية. وتطالب كشغري بالألا تستغرق المناقشات فترة طويلة غير معقولة من أجل وضع نظام المجتمع المدني على أساس أن التجربة وحدها الكفيلة بتعديل وتطوير هذا النظام، وهي - أي التجربة وحدها التي يمكن اختبار صدقية وقوة النظام، حيث تقترح كشغري بأن تتم مراجعة النظام في مدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تزيد عن ٥ سنوات، على أن تتمخض عن هذه المراجعة النسخة النهائية للنظام.

تؤكد كشغري على ضرورة تطابق النظام أو على الأقل مراعاته للمعايير الدولية، كما يفيد من تجارب الأمم في قيام المجتمع المدني وجمعياته في بلادنا، وحتى تقوم بمهامها على أكمل وجه على أسس ومبادئ المواطنة والمشاركة واتخاذ القرار وحماية الحقوق. وقد لفت الدكتورة عبد الرحمن الحبيب في مقال له بعنوان (تعزيز بوادر المجتمع المدني) إلى هذه النقطة الجوهرية في الجمعيات الأهلية مؤكداً على أنه (ينبغي أن يكون المعيار الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني هو فعالية أدائها الوظيفية ومجال صلاحياتها وسقف الحريات المتاحة لها وليس مجرد إقرارها أو إنشائها).

يذكر الحبيب بدور الهيئة المسؤولة عن الجمعيات الأهلية بخصوص الرقابة والتفتيش، وألا يؤدي هذا الدور الرقابي إلى سلب المؤسسات الأهلية استقلالها مثل التدخل في أسماء المرشحين في انتخابات مجالس إدارة الجمعيات، أو إلغاء نتائج الانتخابات وتعيين مجالس مؤقتة أو الاعتراض على قرارات المجالس أو التدخل في تفاصيل محاضر اجتماع كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة، ولا حتى الإشراف على دفاتر وسجلات ووثائق الجمعيات.

وكما يبدو من خلاصة التعليقات أن اتفاقاً ضمناً بين الحقوقيين والاصلاحيين على تحييد دور وزارة الداخلية وفروعها من التدخل في المؤسسات الأهلية، لأن هذه الوزارة هي المسؤولة عن سلب استقلالية الجمعيات الأهلية، تماماً كما تعمل مع جمعية حقوق الإنسان وجمعية الصحافة، وكما تصرف أيضاً مع عدد من رموز التيار الاصلاحي الذين كانوا يصدر إنشاء جمعية حقوقية مستقلة، فكان ذلك سبباً لاعتقالهم وحرمانهم من السفر وحرية التعبير.

حرب المحاور بقيادة أميركية

(العبقرية) السعودية تخسر المعركة إن لم تحوّلها الى حرب طائفية

يقبل منها جمهورها المحلي ذلك. فضلاً عن أن تعطيل العامل الديني في السياسة الخارجية السعودية، وهو أمر لم تجربه السعودية من قبل، سيحرّمها من أهم أدوات التأثير في المحيط الإقليمي، وسيعطّل ما تعتقد أنه هبة من السماء، تلك المتعلقة بوجود الحرمين الشريفين وما يمكن أن يشكلها من فرصة لتحسين وجه النظام في المملكة، وأداة دعائية جيدة لسياساته، وأحياناً غطاءً مثالياً لعيوبه ومثاليه.

إن الإنقلاب الذي نشهده بتسارع شديد منذ ١١/٩، والذي بدأ في الحقيقة منذ

الإنحياز الكامل لرواها ومشاريعها الإقليمية الكبرى على قاعدة: معنا بالكامل، أو ضدنا بالكامل.

مكافحة الإرهاب

المطلوب من السعودية مكافحة كل الحركات الإسلامية التي كانت أثيرة لديها حتى التسعينيات الميلادية من القرن الفائت، حتى تلك التي لم تستخدم ولا تؤمن بالعنف الأعمى، والتي كانت تتلقى المساعدات المالية والهبات الكثيرة من السعودية واجهزة

تقلصت مساحة المناورة المتاحة للدول الصديقة للولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بسياساتها الإقليمية. فيما مضى، كان من المهم بالنسبة للولايات المتحدة، أن يكون حلفاؤها في الشرق الأوسط (السعودية ومصر والأردن) ملتصقين ببنود السياسة الأميركية العامة، مع هامش متاح للإختلاف حول بعض القضايا التفصيلية فيما يتعلق بفلسطين والسلام مع إسرائيل. لكن السنوات الأخيرة، سنوات ما بعد ١١/٩، فقدت الدول العربية الحليفة معظم هامش المناورة، فاضحت ليست تابعة لمشروع أميركي هي في الأصل لم تبتعد عنه، بل صارت مطالبة بأن تلتقي به في الخطوط العامة كما في التفاصيل.

وما جعل الدول العربية الحليفة لواشنطن أقل استقلالاً اليوم منه في الأسس، هو أن ساحة المعركة الخارجية للولايات المتحدة تقع في صميم الشرق الأوسط العربي والمسلم، والعدو المراد مواجهته هو عدو إقليمي، والأيديولوجيا المراد محاربتها هي صناعة محلية. هذا لم يكن كذلك في العقود الماضية حين كانت الشيوعية المحور المشترك في العداء والمواجهة للدول (المعتدلة) وأمريكا. لم يعد الخطر (دولياً) أتياً من خارج منظومة الشرق الأوسط يريد التسلل للمائة الدافئة في الخليج، ولم تعد الشيوعية هي الخطر، بل (الإسلام) أو بالتخفيف هي قوى الممانعة التي يضمها عنوانان: مواجهة الدول المارقة، ومواجهة الإرهاب (الإسلامي بالتحديد).

إن التحول في أولويات السياسة الأميركية من جهة تشخيص العدو الجيوسياسي - الأيديولوجي إلى الشرق الأوسط، وضع السعودية ومصر على وجه الخصوص في حرج بالغ، كونها مطالبة الآن بمكافحة عدو إقليمي قريب، ومواجهة أيديولوجيا سياسية إقليمية هي غير قادرة بشكل واضح على تبريرها، بذات القدر الذي كانت تبرر فيه مكافحة (الشيوعية). وزيادة على ذلك، فإن الإدارة الأميركية اليوم لا تقبل بأقل من



أميركا وحلّ المعتدلين

التسعينيات الميلادية من القرن الفائت، وبالأخص بعد اجتياح الكويت من قبل قوات صدام حسين، هذا الإنقلاب يرتب مضاعفات أكبر، لا تضعف الدور السعودي الإقليمي، ولا تنتقص من شرعيته الدينية المحلية، ولا تفقد النظام أحد أهم الأدوات في النفوذ والتوسع الخارجي فحسب.. بل أن ذلك سيؤتي إلى تقوية من تعتقد واشنطن - وبالضرورة الرياض والقاهرة - أنهم قوى التطرف والإرهاب والممانعة.

ما حدث وسيحدث بصورة أوضح في المستقبل هو التالي: إن السلاح الذي ستسقطه

استخباراتها ومؤسستها الدينية. المطلوب هنا، إحداث إنقلاب في السياسة الخارجية السعودية، بحيث تصبح خلال وقت قصير - وقد تكون وصلت بالفعل - إلى مصدر العداء والمواجهة لما تسميه واشنطن بالتطرف الإسلامي، ليس على صعيد الدولة السعودية نفسها، وإنما على صعيد العالم الإسلامي بل العالم كافة. والسعودية التي اعتادت استخدام الإسلام كأحد أركان سياستها الخارجية، مطالبة اليوم بأن تصيغ سياستها الخارجية من جديد وفق أجندة مختلفة، لا تجد مبرراً كافياً للإنقلاب على ماضيها بحذافيره، ولا

السعودية من يدها، ولو كان بشكل غير كامل، سيلتقطه المحور المنافس، سمّه ما تشاء، هلالاً شيعياً، أم هلالاً سياسياً، أم محوراً إيرانياً - سورياً متعاضداً مع حزب الله وحركة حماس. الأمر الذي سيزيد من رصيد هذا المحور شعبياً، وسيقوي تأثيره لدى التوجهات الإسلامية الناهضة في كل أقطار العالم الإسلامي، وسيؤدي ذلك إلى عزلة السعودية بدل عزلة غربائها، خاصة وأن كل ما يمت إلى أميركا وحلفائها من أنظمة وسياسات منبذ لدى الغالبية الشعبية الساحقة في العالم العربي. قد تتفتق (العبقرية السعودية) عن حلّ لهذا المعضل الجلل.

علي الصعيد المحلي، تبدو السعودية قادرة - جزئياً - على موازنة متطلبات تحالفها مع أميركا في مكافحة الإرهاب (الإسلامي) مع متطلبات شرعية النظام والحفاظ على قاعدته السلفية/ الوهابية. فقد قدّمت (القاعدة) بأعمالها العنيفة داخل السعودية نفسها مخرجاً مريحاً لنظام الحكم السعودي، للفرار من الإصلاحات السياسية باعتبارها مسألة لا تخطي بأولوية، ولتبرير التحالف مع واشنطن على قاعدة مواجهة العنف، ولتعديل بعض السياسات التجميلية فيما يتعلق بنهج الدولة الأيديولوجي الداخلي، وهو تعديل لا يرضي القاعدة الاجتماعية والدينية لنظام الحكم، ولكن الأمر قبل على مضض، بحجة الخوف من الأسوأ القادم من واشنطن، أو بحجة الحرص على الأمن. وحتى الآن استطاع النظام أن يعوّض تلك التعديلات بتقديم امتيازات أخرى باليد اليسرى للساحطين السلفيين، الأمر الذي جعلهم أكثر استكانة، وأقلّ ميلاً للمشاغرة.

لكن هذا لا يحلّ المشكل في أصله. فالموضوع لا يُنظر إليه من زاويته المحلية فحسب، فعيون السعوديين جميعاً ترتقب سياسات النظام ومواقفه الخارجية، وهي مواقف صادمة، كمساهمته في محاصرة الشعب الفلسطيني بحجة محاصرة حماس، ودعم الحرب الإسرائيلية على حزب الله، وقبلة المساعدة السعودية للحرب الأميركية على أفغانستان والعراق. وتزداد الصورة سوداوية كون التيار السلفي الداعم لنظام الحكم يتعرض لنقد قاس خارج المملكة، وحتى من بين القواعد المؤيدة له في بعض الأقطار العربية، ولا يسع قادة التيار في الداخل من مشايخ وغيرهم، تبرير وإقناع الآخرين بصوابية السياسة السعودية، الأمر

الذي قد يؤدي إلى هبوط رصيد التيار السلفي بنسخته السعودية بشكل عام، وقد يؤدي إلى الفصل أكثر بين (تسيار السلطان) وتسيار (القاعدة) بما يزيد من رصيد الأخير حتى داخل السعودية نفسها، وهناك مؤشرات إلى أن هذا هو ما يحدث بالفعل.

الخطوة (العبقرية) الأخرى التي لم تحسمها السعودية بعد، هو استخراج سهم الطائفية من كنانتها، فبدل أن تكون المواجهة بين قوى معتدلة موالية لواشنطن مكروهة ولا شعبية لها، وبين قوى أخرى سيمّتها (المقاومة) للمشروع الأميركي تكسب التعاطف الجماهيري، يمكن تحويل المعركة إلى عناوين أخرى: بين الشيعة والسنة. فهذا العنوان - رغم خطورته - يجهض الإصطفاف الشيعي - السنّي على أرضية المقاومة للمشروع الأميركي الإسرائيلي، ويجعل من جبهة حلفاء واشنطن محصّنين من الداخل طائفياً وهم يتقدمون في مشروعهم السياسي.

بدا عشية الحرب الإسرائيلية الأخيرة على

تداعيات خطيرة محلية) أعادت السعودية تقييم ذلك الخطاب، وحتى الآن لم تتخلّ عنه وإن كان قد خفّضت من سقفه.

ربما يواجه حلفاء واشنطن (المعتدلون) مشكلة في (إعادة تعريف) المحور الذي يستهدفونه بالمواجهة. فلا هو في جوهره محوراً شيعياً، ولا هو في جوهره محوراً إيرانياً فارسياً صفوياً، ولا هو محور يمكن ربطه بقوى كبرى مقابلة لواشنطن: روسية أو صينية.

إنّ ما هو هذا المحور؟ إنه محورٌ سياسي يامتياز: ولكن السعودية وحليفاتها العربيات (مصر والأردن) عاجزون عن مواجهته في المنافسة على الأرض، ولا يريدون أن تبدو المواجهة أو المنافسة على أساس اختلاف سياسي في الرؤية والمصالح والتحالفات، لأن معسكر (المعتدلين) يعلمون أن مشروعهم ومصالحهم وتحالفاتهم لا تستطيع أن تجذب إليها الشارع العربي المنحاز بقدر كبير للخصم. مشروع الإعتدال مرتبط بواشنطن،



وهذا أهم نقاط ضعفه، فضلاً عن ضعف منطق، وانكشاف صدقيته على مدى عقود من الزمن.

إنّ - لا بد من استدعاء عناصر أخرى تجبر ضعف معسكر (الإعتدال). هنا يأتي تضخيم النفوذ والخطر الفارسي على حساب الخطر الأميركي والصهيوني الآنّي الذي يشغل بال الأمة. وهنا يأتي (استدعاء) السلاح الطائفي من أجل استنهاض العامة إلى جانب الحلف الأميركي المعتدل. وبدون هذين السلاحين، تبدو معركة المحاور محسومة النتائج على الأرض وفي قلوب ملايين العرب.

السعودية تلحق بمشروع أميركي وليست مؤهلة للقيام بدور مستقل

هل هناك مشروع سعودي في العراق؟



حارث الضاري: تمويل خليجي، وسيل مصرية

في حربه تلك، والتي انعكست على تقارب بين العراق مع أميركا، باعتبار أن المواجهة كانت مع خطر (إيراني مشترك).

تحول الوضع بعد احتلال الكويت، ووقفت السعودية ضد انتفاضة الشيعة بعيد تلك الحرب الأولى، وأقنعت أميركا بأن تسمح لصدام باستخدام الطيران في قصف مواطنيه، الأمر الذي ساعد صدام على إخماد الانتفاضة في الجنوب ومن ثم في الشمال الكردي، الأمر الذي أدى إلى تهجير مئات الألوف الأكراد إلى إيران وتركيا، وأيضاً عشرات الألوف من الشيعة باتجاه السعودية، حيث حوصروا فيما يشبه معسكرات اعتقال سيئة الصيت في (رفحا) المدينة السعودية الشمالية.

أثناء الحصار الأميركي على العراق، والذي أدى إلى مقتل مئات الألوف من المواطنين العراقيين، حاول النظام العراقي آنئذ التخفيف من الأزمة باستخدام الحس الديني، وتبنى صدام سياسة سماها (الحملة الإيمانية) ودار بخلد القيادة العراقية آنئذ بأن العودة إلى الله، تعزز شرعية النظام البعثي من جهة، وتقوي الغرائز الشعبية على مواجهة الحصار، وترقع النقص في جدران

القاعدة العامة في العراق لا تميل إلى نجد، اللهم إلا بعض الميل إلى شمالها والتواصل معه، ونعني بذلك (حائل) غريمة آل سعود، حيث شمر، القبيلة القوية التي حكمت وسط الجزيرة العربية لأكثر من نصف قرن.

يضاف إلى هذا، أن الأغلبية الشيعية في الجنوب العراقي، لا تكن وداً للوهاية وحكم آل سعود، بحكم التجربة التاريخية أيضاً، حيث تسلكت قوات سعودية في بدايات القرن التاسع عشر وهاجمت المواقع المقدسة للشيعة في النجف، وقتلت الألوف من الأبرياء في الأسواق، كما هو معروف في التاريخ.

هذه مقدمة أولية تغيد باختصار شديد، أن العراق في عهده الهاشمي الأول كان منافساً للسعوديين، وهو في الحقيقة يمتلك مقومات الزعامة من الناحية الإستراتيجية

المسألة التاريخية حكمت

العلاقات السعودية العراقية،

منذ تشكل العراق الحديث على

يد العائلة الهاشمية المطرودة

من موطنها الأصلي في الحجاز

البشرية والعسكرية والإقتصادية. وبقي العراق على علاقة متوترة مع السعوديين إلى الوقت الحالي، رغم تبدل الظروف السياسية، وتبدل الحكومات والأنظمة. نعت يمكن القول أن فترة ود قصيرة تمت بين البلدين وامتدت خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث مولت السعودية العراق، ووفرت له خط تصدير نفطه عبر السعودية ليصب في البحر الأحمر (توقف بعد احتلال الكويت)، ومنحته ما يزيد على الخمسين مليار دولار، كما وفرت له مظلة إعلامية ودينية وسياسية

هناك حديث متزايد عن دور سعودي مختلف في العراق.

وهناك دعوة أميركية لتدخل سعودي مباشر لدى السنة العرب في العراق من أجل وقف مسلسل العنف الطائفي، ومنع تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث.

السؤال: هل السعودية قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في العراق؟ ما حجم هذا الدور؟ وما هي الأوراق التي تمتلكها السعودية؟ ولماذا السعودية وليس مصر مثلاً؟

السعودية بشكل عام طارئة على العراق. هذه مسألة تاريخية. فالعراق لم يكن ينظر إلى جاراته الجنوبية إلا باستعلاء، وعلى قاعدة المنافسة في الزعامة للمشرق العربي، وإلا على أساس الاختلاف المذهبي، الذي هو أوسع من كونه شيعياً - سنةياً، ليصبح على قاعدة سنة مقابل وهابية.

المسألة التاريخية حكمت العلاقات السعودية العراقية، منذ تشكل العراق الحديث على يد العائلة الهاشمية المطرودة من موطنها الأصلي في الحجاز. وكان قادة الجيش العثماني من العرب، والذين انضوى بعضهم تحت لواء (الثورة العربية) التي قادها الهاشميون، كان هؤلاء يحكم تكوينهم العسكري والأيدولوجي معادين للوهاية، فالسنة العرب كانوا (عثمانيين) في الولاء، وأحناف في المذهب، وقد أثرت العلاقة المتوترة بين الدولة العثمانية والسعوديين الوهابيين على علاقة السنة العرب في العراق مع آل سعود والوهاية، ليس في فترة الوجود العثماني فحسب، ولكن أيضاً بعد تشكل الدولة العراقية الحديثة، التي حكمها الهاشميون، والعسكر المتخرجون من كليات اسطنبول، كنوري السعيد وأمثاله.

والعراق كان تاريخياً ملاذاً للغارين من جحيم الحكم الوهابي، سواء كان الفارون من الشرق أم من نجد نفسها، الأمر الذي جعل



حاولت السعودية أن تقنع أميركا بالترتيب ريثما يتم تدبير انقلاب عسكري داخلي، يحفظ المؤسسة السياسية والعسكرية العراقية، بحيث تبقى مراكز القوى المحلية على حالها. كانت السعودية حينها مدفوعة بقناعة بأن إسقاط صدام سيأتي بالأكثرية الشيعية إلى الحكم، الأمر الذي سيقبّل موازين القوى الطائفي في منطقة الخليج، وسيعطي صوتاً أعلى لإيران ولنفوذها في العراق. لكن واشنطن - المهووسة بجبروتها

نظام بدأت الشروخ تتعاظم فيه. هنا دخل السعوديون على الخط فالحملة الإيمانية - وحسب قراءات عراقية - وفّرت مناخاً لتمدّد التيار الوهابي - ولأول مرة - في العراق بين السنة العرب.

النظام العراقي لم يكن يأبه لما جرى، فهو وبحسابات طائفية ربما كان يريد إبقاء النظام قريباً من النضج العشائري والديني، كقاعدة للنظام وعنصر استراتيجي في بنيانه. ولهذا، وخلال السنوات الأخيرة من عمر نظام البعث في العراق، تضخمت العشائرية والمذهبية، فإذا ما سقطت كانت الظروف مهيئة لاشتعال فتنة طائفية عشائرية قومية مزدوجة.

السنة العرب اتهموا السعودية وقيادات عربية سنّية أخرى بتسليم العراق للأميركان، وأنهم وفروا المظلة السياسية والعسكرية لذلك. ما بعد سقوط النظام البعثي، كانت السياسة السعودية تميل - وحسب تصريحات سعود الفيصل - إلى أن أميركا ستلاقي صعوبات جمة في العراق. لقد قدّرت السعودية في فترة ما بعد تحرير الكويت أن بإمكانها بالتفاهم مع دمشق وطهران (ويتخطى من تركي الفيصل مسؤول الاستخبارات السعودية حينها) أن تشكل تحالفاً من القوى العراقية المختلفة لتشكل البديل، ولكنها اصطدمت بعمق الخلافات بين التيارات المعارضة، ووجدت نفسها غير قادرة على فرض نموذجها الذي ترتأيه لما

السعودية تستطيع أن تلتحق بمشروع أميركي قائم، ولكننا لا نستطيع أن نتخلى مشروعاً لنفسها بعيداً عن الخطوط العامة لواشنطن

ويتعالى حسّ الانتقام لديها من أحداث ١١/٩ - لم تكن تقبل بتأجيل مشاريعها ريثما يتم تدبير انقلاب على صدام، خاصة وأنّها حاولت قبل ذلك مراراً وفشلت، ولم تكن السعودية تمتلك أوراقاً تساعد على تنفيذ ما تريده، اللهم إلا سوى بعض الضباط المتقاعدين الذين اتخذوا من السعودية مقراً سكنياً مريحاً.

أما وقد سقط صدام، فالسعودية التي كانت تواجه خطر تهديد واشنطن لنظامها السياسي، بدت حريصة على أن لا تقحم نفسها في الموضوع العراقي. لكن أدوات السعودية المحلية فعلت عكس ذلك. لقد تم إرسال الآلاف من المواطنين من التيار السلفي للقتال في العراق، ضد الأميركيين



الالتحاق بالمشروع الأميركي

بعد صدام، فنفضت يدها في منتصف التسعينيات الميلادية وطلقت المعارضة والمعارضين. وبقيت السعودية بلا مشروع. حين تأكد أن أميركا ستغزو العراق،

والشيعية والأكراد معاً. والسعودية التي ابتليت بالعنف القاعدي، أرادت أن تلتقي بنقائياتها في العراق، وتحتل من المسؤولية في نفس الوقت. وقد قامت الأطراف الدينية السلفية المقربة من الحكم بتلك المهمة، دون أن تحمّل الحكومة المسؤولية المباشرة.

منذ سقوط صدام، توترت علاقات السعودية مع الشيعة وقياداتهم، حتى أولئك الذين كانوا يحسبون أصدقاء لها، وتوترت مع الأكراد بسبب الهجمة الإعلامية والسياسية السعودية ضدهم، وتوترت مع بعض الأطراف السنّية التي لم تنس دور السعودية السابق في إسقاط البعث. وإذا كانت القاعدة في العراق - جماعة الزرقاوي - على عدااء علني مع الحكومة السعودية ومشايخها الرسميين، فإن الأخيرة كانت ترى في عمل القاعدة في العراق فرصة لتخريب المشروع الأميركي، ولهذا واصلت تغاضبها عن التحاق العناصر السعودية الوهابية المناهضة لمشروع الدولة العراقية. الإخفاق الذي نجحت فيه السعودية وهو ضئيل على أية حال، هو أنها أقامت جسر علاقة قوي مع الشيخ حارث الضاري وهيئة علماء المسلمين، ومن ورائهما أجنحتهما العسكرية المتعددة خاصة (الجيش الإسلامي). لكن ميول الضاري (مصريّة) أكثر منها سعودية. وخليجية أكثر منها سعودية. فهو يميل إلى الدعم القطري والإماراتي، ولا يميل إلى السعودية (فكرًا). ولكن السعودية عملت بموازاة هذا إلى دعم الشيخ عبد الله الجنابي في الفلوجة يومئذ قبل أن يدهمها الأميركيون بدسومي مرتين على الأقل ويقتلوا الآلاف فيها. كما أنهم أقاموا علاقات مع جهات سلفية مشاركة في العملية السياسية



السابق، ولا أن يخلفه نظام شبيه به من حيث القواعد الإجتماعية والطائفية. جل ما يمكن أن يؤديه هو (تقسيم العراق) وهو ما لا تريده السعودية، ولا دول الجوار العراقي جميعاً، خشية تداعيات ذلك عليها. وحتى لولم يؤد مشروع الفتنة الأمريكي الى التقسيم، فإن الحرب الطائفية لن تخرج أحداً من اللابين سليماً معافى. فالجميع سيخسر، هذا فضلاً عما تعنيه

مضاعفات الحرب الطائفية على الساحة السعودية نفسها. وفق هذه القناعة، تريد السعودية، أو يراد لها أميركياً، أن تثمر ما استثمرته من علاقات مع بعض الجهات السنية العربية، أولاً لإقناع القيادات السنية

الستة العرب اتهموا السعودية وقيادات عربية سنية أخرى بتسليم العراق للأميركان، وأنهم وفروا المظلة والدعم السياسي والعسكري للإحتلال

العربية بدخول المعتكر السياسي، وتشكيل قيادة حقيقية لهم، وهو الأمر الذي أدى غيابه الى مضاعفات سلبية على الحالة العراقية عامة. ومن جهة ثانية، تحاول مع مصر بالتحديد، الضغط على هيئة علماء المسلمين للتنازل للقيادات السياسية السنية القائمة، وإيقاف التفجيرات التي تصيب المدنيين والتي يستتبعها أعمال عدوانية مقابلة. والسؤال هل يتم ذلك؟ ربما إذا ما دخلت مصر بالتحديد على هذا الخط.

والسعودية التي لم تتقدم بمشروع سياسي منذ سقوط نظام البعث، أبدت مؤخراً تأييدها لما تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي عبر جمع قيادات سنية وشيعية عراقية في مكة تحرم الدم العراقي. وهذا

الآن.

ما نود الإشارة اليه هنا هو أن السعودية لا رجال لها في العراق يمكنوها من بناء مشروع سياسي يسمح لها بلعب دور متميز في الملف العراقي الدموي اليوم. فهي قد استعدت الشرائح السياسية العراقية جميعاً. والأهم من هذا، فإن السعودية - بطبيعة سياستها الخارجية - لا تستطيع وبسبب الإيديولوجية الدينية الرسمية - أن تتعاطى بمسافة متوازنة مع مختلف الأطراف في أي دولة تريد التحرك فيها وممارسة دور متميز لمساعدتها. وأمامنا نموذجين واضحين في العراق ولبنان، هما غنيان عن التعريف. فالميلو السعودية الطائفية الصارخة، تجعلها غير قادرة على لعب دور الوسيط والمرجع. نعم، استطاعت السعودية التغلب على معضلة ثنائية المسيحي والمسلم، ولكنها لم تغلب على ثنائية المسلم - المسلم (سواء كان شيعياً أو اسماعيلياً أو أباضياً أو غيره).

الآن تريد أميركا من السعودية لعب دور قوي في العراق. هناك وهم بأن السعودية يمكنها أن تتبنى مشروعاً من هذا النوع إذا لم تتخلص من عقدها الطائفية، وإذا لم تتخذ خطوات حقيقية لإقناع الشيعة بأن فلول الوهابيين الذين تسللوا الى العراق لم يوجهوا من قبلها لقتلهم في الأسواق والمساجد. لكن المسألة تبقى أبعد من هذا، فالسعودية تستطيع أن تلتحق بمشروع أميركي قائم، ولكنها لا تستطيع أن تخلق مشروعاً لنفسها بعيداً عن الخطوط العامة لواشنطن.

الآن السعودية تعمل على جبهات متعددة. الأولى تتعلق بقناعاتها بأن العنف الطائفي الذي حصدا ما يقرب من مائة ألف مواطن عراقي لن يؤدي الى عودة النظام



هل يعود رجال إلى السعودية؟

مؤتمر المصالحة في مكة

ترسيم القطيعة على قاعدة طائفية



الملك يستقبل الشيوخ الضائي والكبيسي

العراقي لانقاذها من ورطة العراق، بل قبلت واشتطن مبدأ الشراكة طالما أن ذلك سيخلصها من كارثة عسكرية وسياسية محققة.

وكانت السعودية قد كلفت عرابها المزدوج الامير بندر بن سلطان للقيام بحملة سياسية مكثفة بالشراكة مع سفير مصر في واشنطن حسين مصطفى فهمي رئيس وزراء مصر في عهد السادات، لاقناع الادارة الاميركية بخيار رفع الغطاء عن حكومة المالكي واعادة ميزان القوى الى سابق عهده، أي ارجاع السلطة الى الفريق السنّي من أجل قطع دابر النفوذ الايراني ونزع ورقة العراق من اليد الايرانية التي تحاول استعالمها في التجاذبات السياسية حول ملفها النووي. ذكرت بعض المصادر العراقية بأن نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي في زيارته الى واشنطن لحظ تبديلاً واضحاً في اللهجة السياسية الاميركية، وقد أبلغه فريق في البيت الأبيض بأن حملة يقودها الامير بندر والسفير المصري حسين قد تحدثت انقلاباً في السياسة الاميركية في العراق وقد فتحت الباب أمام قفزة دموية واسعة وشرسة.

وفيما تحاول واشنطن دعوة حلفائها للمساهمة في حل المعضلة العراقية، جاء انعقاد القمة السعودية التركية المفاجئة في التاسع من اكتوبر للترتيب لمؤتمر المصالحة مع حضور الاطراف المقرّبة من واشنطن. حيث اتفق الطرفان التركي والسعودي على تنسيق المواقف خلال مؤتمر المصالحة العراقية، وتحديداً لضرب النفوذ الايراني في العراق، وهو ما يجعل قابلية نجاح المؤتمر مشكوكاً فيها. كونها تستطيع لاعبا رئيسياً في الملف العراقي كما تستطيع القوى السياسية الشيعية الصديقة لايران.

المنظمة رداً من مكتب السيستاني، فيما رجّحت كثير من المصادر عدم حضوره، لأسباب صحية في الظاهر ولكنها في الحقيقة لأسباب سياسية مرتبطة بأداء الحكومة السعودية طيلة السنوات الماضية إزاء الشعب العراقي. تجدر الإشارة الى أن دعوات سابقة وجهت الى السيستاني في محاولة لاستقطاب المجتمع الشيعي العراقي الى جانب السعودية، ولكنها دعوات لم تنجح في تحقيق أهدافها لكونها تستهدف احتواء القادة الشيعية في مقابل النفوذ الايراني، أي صراع قوى اقليمية تتنافس على كعكة العراق!!

وبرغم قرب الموعد المحدد للمؤتمر، إلا أن الحديث عن مشاركة القيادات السياسية والدينية من كل الطيف العراقي كان غامضاً، في ظل أجواء شديدة التوتر وتدنر بانقلات أمّني خطير.

حظيت السعودية بدعم إدارة بوش خلال زيارة رايس الى الرياض في سبتمبر الماضي والتي طلبت خلالها من القيادة السعودية لعب دور فاعل في الملف العراقي من أجل مساعدة واشنطن على الخروج من مأزق وضعت نفسها فيه، ومن أجل مواجهة النفوذ الايراني - السوري في العراق، حيث يتم التعاون بين معسكر المعتدلين الجدد: مصر والاردن والسعودية من أجل الدخول على خط المعادلة العراقية القائمة.

وقد بدأت محاولة السعودية ومصر والاردن عبر اطار الجامعة العربية بالفشل، كونها جاءت بعد طول غياب عن الساحة العراقية، وكانت تهدف الى كطف ثمار سياسية بدون عناء، إن لم يكن تخريب الوضع القائم، بحجة درء تمدد النفوذ الايراني.

وفيما كانت الادارة الاميركية تستعد فيما مضى من السنوات أي أطراف عربية من الدخول الى الساحة العراقية كونها متورطة في اعمال العنف بصورة غير مباشرة، باتت الآن مقتنعة بعد التحولات السياسية الدراماتيكية في المنطقة بضرورة اشراك حلفائها في الملف

يبدو أن الحكومة السعودية تميل الى لعب دور مزدوج في العراق، ففي الوقت الذي تسمح فيه لمقاتليها المتشددين بالهجرة الى العراق للقتال على ساحته، وتضخ أموالاً طائلة (عبر الحشائش اليدوية) لبعض قادة العنف في العراق، تبدي حرصاً مفتعلاً على وحدة العراق وسلامه الأهلي، وتبالغ في تقديم نفسها وكأنها تقوم بدور توافقي بين المختلفين والمتخاصمين على الساحة السياسية العراقية التي باتت مرشحة لحرب أهلية دموية شرسة. لقد سعت الحكومة السعودية منذ فترة أن تحتضن مؤتمراً للمصالحة العراقية على غرار مؤتمر الطائف يخلص لتفاهم حول إدارة الدولة على أساس المحاصصة النوعية وليست العددية، ولكنها أخفقت لأن العراق لم يعد بيد العراقيين وحدهم فهناك أطراف دولية لها كلمة الفصل في الملف العراقي، فضلاً عن أن السعودية ليست الطرف المحايد أو حتى الفاعل الذي يمكنه من لعب دور الوسيط، خصوصاً بعد أن تبين ضلوعه غير المباشر في دعم العنف في العراق.

مؤتمر المصالحة، الذي تأخر كثيراً، لم يتحدد مواعده وكانت هناك أوقاتاً متفاوتة لعقد، وكانت الحكومة السعودية تسعى عبر منظمة المؤتمر الاسلامي الى إقناع كافة الاطراف بعقد المؤتمر خلال شهر رمضان لأسباب عديدة، وقد بذلت جهوداً كبيرة عبر أطراف عدة الى إقناع القيادات الروحية للحضور، وكانت تتمنى لو أن الشخصية الدينية الشيعية الأبرز المعطلة في السیدعلي السيستاني أعطت رداً إيجابياً وقبلت ولو من حيث المبدأ بحضور المؤتمر. وبحسب مصادر اعلامية سعودية في الثاني من أكتوبر الماضي فإن دعوة رسمية وجهتها منظمة المؤتمر الاسلامي إلى المرجع الديني الشيعي آية الله السيستاني لحضور مؤتمر المصالحة العراقية الذي تحتضنه مدينة مكة المكرمة على مدار ثلاثة أيام ويرعاه الملك عبد الله بن عبد العزيز تحت مظلة المؤتمر الإسلامي. ولكن لم تتلق

مسلسل طاش مثلاً

التيار السلفي يخشى الإقصاء!!



الشيخ عبد الرحمن البراك

العال والربيع الحرام، بل والأشد خطورة أن هذا المسلسل، وغيره الكثير بحسب البراك، يسهم في نشر الفساد وتحقيق أهداف الكفار في المسلمين عليهم من وزر الإفساد والإضلال بحسب تسببهم وتأثيرهم.

ينتقد البراك الوظيفة التي يقوم بها مسلسل طاش ما طاش كونه يعالج مشاكل إجتماعية، ويقول بأنه لا يخرج عن هدفين: إمتاع المشاهدين بما تحويه من اللهو واللعب والباطل، والهدف الآخر: نشر أفكار وأخلاق تسابير وتوافق التوجهات المنحرفة. مادام هكذا هي أهداف المسلسل فلم لا يكون تخصيص حلقة لعرض سلوك بعض المؤسسات الدينية للفتد بمثابة نوايا مبيتة للنيل من العلماء والصالحا وإظهار الاعجاب بالكفار!

يبدو أن التباين الفكري داخل التيار السلفي حيال موضوع مسلسل طاش شبه مغفوق، شأن قلة أخرى من الموضوعات المرتبطة بالتيار الليبرالي والحدائي والمرأة. يبقى بين المعتدلين من رجال الدين السلفيين الشيخ سلمان العودة الذي ينطلق في نقده لمسلسل طاش من زاوية الاستهزاء بالدين وتالياً المتدينين بوصفه أمراً معجباً يؤاخذ عليه صاحبه. يلزم الإقرار بأن اللهجة التي يتعاطى بها الشيخ العودة مخففة إلى حد ما وتميل إلى المناصحة الهادئة والنقد الوداع، وقال (لنعبير عن رأينا بالكلمة الطيبة، الصالحة، الهادئة، والقوية الرواضحة). لا يعارض الشيخ العودة مبدأ النقد بل هو مطلوب ويشمل (نقد المجتمعات، والحكومات، والجماعات الإسلامية، والخطاب الديني، ونقد

حلقاته أنه يشتمل على أنواع من المنكرات). ووجه البراك نقداً شديداً لمنتجي ومثلي المسلسلات التلفزيونية التي تبثها القنوات العربية بصورة عامة معتبراً (أن كل ما يبيته الإعلام من هذه المسلسلات لا يخلو من باطل بدرجات متفاوتة، من اللهو الجالب لغفلة والمصاد عن ذكر الله وعن الصلاة إلى تزيين القواض والمنكرات، وإلى الكفر بالله والاستهزاء بآياته وأنبيائه وأوليائه وبأهل طاعته).

وتثير انتقادات البراك أسئلة حول التوقيت، حيث يتم استعمال مسلسل (طاش ما طاش) الذي يتضمن حلقات ذات طابع نقدي ضد ممارسات بعض المؤسسات الدينية، الأمر الذي يصعب إدراجها ضمن المسلسلات الداعية إلى (نشر الفساد وتحقيق أهداف الكفار في المسلمين)، كما تثير دعوته للمعجبين بالمسلسل والمتابعين له (أن يتوبوا إلى الله من الاقتتان به ومتابعته) تحفظاً شديداً لما يبطن من حكم بالخروج عن الدين.

حاولت الحكومة تطوير

الانهدام الحاصل في النظام

المراتبي السلفي بعد صدور

فتاوى تهدد وحدة المجتمع

ومشروعية السلطة

وارتكاب موقفة كبيرة.

الفتوى التي نشرها موقع (نور الاسلام) على شبكة الانترنت بإشراف الشيخ محمد الهيدان في الخامس من رمضان، حرّضت بعض المتشددين على إطلاق تهديدات صريحة بالقتل والاعتقال ضد أعضاء فريق المسلسل (طاش ما طاش)، منها ما اشتمل على وعد للشيخ البراك بتنفيذ عملية انتحارية ضد ممثلي مسلسل طاش.

ولم يغفل الشيخ البراك توجيه النصيحة لولاة الأمر، الذين يحاول استجلابهم إلى معركته ضد الذين ينتقدون الممارسة الدينية السلفية، فقد رصف قنواه بكل مبررات الحضور الكثيف للسلطة في هذه المعركة، حيث اعتبر المسلسل مفسدة للدين والأخلاق واعتبره مجرد قناة غير شرعية لكسب

يبدو أن قرار فرض قيود صارمة على مصادر القنات لم تفلح، فتوحيد مصدر الافتاء بات حلاً بعيد المنال، طالما أن السلطة الدينية منقسمة على قاعدة فتح باب الاجتهاد في الاحكام داخل المدرسة السلفية، التي تسمح بنمو أجيال متعددة من رجال الدين المخولين بحيازة سلطة إفتائية وإن لم تكن غير ملزمة، بفعل ارتباط المدرسة بنظام تراتبي تقليدي، وإن فقد هذا النظام قدراً كبيراً من زخمه الاجتماعي والديني بدءاً من تسعينيات القرن الماضي، أي مع صعود الطبقة الثانية في التراتبية الدينية السلفية إلى مركز الصدارة في مجال النفوذ الروحي والتأثير الاجتماعي.

حاولت الحكومة تطوير الانهدام الحاصل في النظام التراتبي السلفي عبر توحيد مصدر الافتاء، خصوصاً بعد صدور فتاوى تهدد وحدة المجتمع من جهة ومشروعية السلطة من جهة ثانية. في المقابل، يبدي عدد كبير من المشايخ إصراراً شديداً على الاضطلاع بمهمة الافتاء في الموضوعات الخلافية والمثيرة للجدل على الساحة المحلية.

ويبدو مسلسل (طاش ما طاش) محوراً سجالياً بارزاً في التجاذبات الداخلية على قاعدة اجتماعية وإيديولوجية وأيضاً سياسية. وينظر بعض المشايخ إلى المسلسل التلفزيوني لا بوصفه كوميدياً إجتماعية نقدية، وإنما باعتباره أحدث أدوات الحملة ضد التقاليد الدينية المحافظة، وهذا ما يجعل حصر سلطة الافتاء بعلماء المؤسسة الدينية الرسمية الذين ينظر إليهم كعلماء بلاط، وإن كانت لهم تحفظاتهم حيال هذا المسلسل الكوميدي على وجه التحديد، أمراً غير مقبول.

وكما في الأعوام السابقة، فقد انبرى عدد المشايخ السلفيين في إصدار فتاوى تحريمية ضد مسلسل (طاش ما طاش) تمثيلاً ومشاهدة. فقد أصدر الشيخ المثير للجدل عبد الرحمن بن ناصر البراك، وهو من الشيوخ البارزين في المدرسة السلفية المحلية، فتوى مطوّلة بعنوان (إلى المعجبين بمسلسل طاش ما طاش) شمل أيضاً المسلسلات التلفزيونية مؤكداً فيها عقيدته بما نصه (وإنّ لأدنين له بتحريم تمثيل ومشاهدة هذه المسلسلات والتي منها « طاش ما طاش»). وكما هي العادة أيضاً في هذا المسلسل وفي غيره من القضايا، أن البراك، الكفيف البصر، لم يشاهد المسلسل وإنما أفتى اعتماداً على ما نقله الآخرون على قاعدة (نقل لي ممن أثق به)، حيث عبّر عن موقفه بما نصه (ومن هذا الباطل المسلسل المعروف بـ « طاش ما طاش» وقد أفاد المتابعون له لرصد مضامين



تحويل دون نقدها وتقييم عملها بصورة نقدية. لقد انتقلت أصداء الجدل حول مسلسل طاش إلى الاعلام الخارجي، فقد كتبت صحيفة فايننشال تايمز مقالة في الحادي عشر من سبتمبر حول منع حلقة (جسم الهيئة)، وذكرت هيئة صالح مراسلة الصحيفة بأن طاش ١٤ أثار غضب المحافظين بتحديثهم الشرطة الدينية [هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] التي تجول في الأماكن العامة في المملكة للتأكد من أن النساء يرتدين حجابهن بشكل سائر ولمنع الاختلاط بين الجنسين وإغلاق المحال وقت الصلاة.

وكتبت الصالح عن البعض المشاهد التي عرضها المسلسل بخصوص الهيئة والتي تعكس طريقة النقد في تناول أداء رجال الهيئة أو حراس القضية بحسب المسلسل. وركزت الصالح على مشهد تعامل (حراس القضية) مع النساء بدعوى حمايتهن، حيث اقترح أحدهن أن تجلس النساء في صناديق خشبية مغلقة على ظهور الحيوانات وأن يقدنهما باستعمال المنظار، وفي النهاية بني جدار يقسم القربة إلى قسمين: أحدهما للرجال والآخر للنساء. كما سلطت الصالح الضوء على موضوعات خاصة بالمرأة مثل قيادة السيارة والعمل في المحال التجارية التي أصبحت موضوعات متداولة في أغاب المسلسلات السعودية الكوميديّة هذا العام بما في ذلك (ماكز وكه) و(ابو خال).

وتذكر الصالح بأن أفراد العائلة المالكة يبدون رغبة خجولة للتقليل من تأثير المحافظين على التعليم والاعراف الاجتماعية، وكان ذلك سبباً لاضطراب التقليديين الذين يخشون من أن ينفذ أفراد العائلة المالكة في صفوف الليبراليين. ونقلت الصالح عن النشاط السلفي الشيخ محسن العواجي قوله بأن مسلسل طاش انتقائي جداً في نقده، وأنه يستثنى المتشددون السياسيون الذين يقع في أيديهم معاقبة القائمين على البرنامج، في إشارة واضحة إلى جناس الملك عبد الله من وزراء ومسؤولين ومتقنين.

تسهرم الشمامسة بالمواطن أياً كان موقعه. العقل، شأن عدد من المحافظين في المدرسة السلفية، يرى بأن مسلسل طاش يمثل مخالفة شرعية، وفي ذلك حسب رأيه انزلاق نحو اقتراف المزيد من المخالفات، وبحسب أن في استمرار المسلسل انحطاطاً أكثر بما يستدعي تدخل السلطة لمنعه. ويؤمن العقل بأن وجهة نظره هذه تعبر عن موقف كثير من المواطنين الذي طلبوا منه تمثيلهم أمام الجهات التشريعية والقضائية للمطالبة بوقف العمل مالم يغير القائمون عليه توجهاتهم. تجدر الإشارة إلى أن المسلسل عرض بعض الحلقات التي تتناول تصرفات رجال الدين والقضاة بطريقة نقدية وهو أمر أثار استياء التيار الديني السلفي، الذي رأى في المسلسل مادة للتشهير والتفويّه.

العقل رفع برقية إلى وزير الداخلية بطلب إحالة القضية إلى هيئة الادعاء العام والتحقيق لفتح الملف، ومطالبة الملك بالتدخل وإحالة القضية إلى المحكمة الجزئية وفقاً للأمر السامي الخاص بقضايا الحسبة. كما تقدم العقل ببرقية عبر الهاتف إلى أمير الرياض الأمير سلمان بطلب فيها بإحالة القضية لمحكمة الجزئية للنظر في الدعوى، ويؤيّد العقل إحالة أوراق القضية إلى لجنة الأوراق في مجلس الشورى بطلب التصويت على ما أسماه العقل بـ(البرامج الإعلامية الهابطة بما في ذلك مسلسل طاش ماطاش حسب نظام مجلس الشورى). تجدر الإشارة إلى منع حلقة (جسم الهيئة) في

مسلسل طاش هو مثبّه استباقي للحكومة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة في الزمن المناسب، قبل أن يؤدي إلى انفجار اجتماعي

مسلسل طاش ١٤ لهذا العام، حيث أثار الحلقة جدلاً واسعاً قبل عرض حلقات العمل، وكانت مقاطع من الحلقة قد انتشرت عبر الهايفات المصورة، يظهر فيها تجاور رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما أثار خلافاً حاداً بين مؤيدين ومعارضين لنشر الحلقة، بالرغم من أن اللقطة المنتشرة تعكس جانباً من موضوع الحلقة، وقد سعى فريق العمل في المسلسل إلى إحداث توازن في مقاربة موضوع الهيئة، ولكن الفريق المعارض لبث الحلقة يرى بأن فيها ما يعرض بشعيرة دينية، فيما يرى المؤيدون بأن هذه المؤسسة تخضع كغيرها من المؤسسات الحكومية إلى المحاسبة والنقد كونها تضطلع بمهمة مرتبطة بالشأن العام، وبالتالي ليس هناك حصانة من أي نوع لدى هذه المؤسسة وإن حاول البعض إضفاء صبغة دينية

الممارسات الاجتماعية)، لكن هذا مشروط بأسس وضوابط يدرجها العودة في سياق (العدل).

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الملك خالد الدخيل اعتبر انتقاد المسلسل بأنه يعكس أزمة الفكر الديني. وكتب الدخيل في مقالة بعنوان (الفكر الديني.. عقبة أمام التغيير في السعودية) نشرتها صحيفة الاتحاد الاماراتية في الحادي عشر من أكتوبر، جاء فيه بأن الحملة الشرسة على المسلسل يعكس أزمة الفكر الديني، والنزعة التقليدية التي يتكئ عليها هذا الفكر. ويرد الدخيل الاتهامات الموجهة للمسلسل بأنها غير موضوعية، بأن الموضوعات التي يتناولها المسلسل تحظى بشعبية وقبول واسع وهو يعكس مصداقية المسلسل خارج إطار وصاية الفكر الديني.

الكاتب والاعلامي عبد الرحمن الراشد تحدث في مقالة في (الشرق الأوسط) في الحادي عشر من أكتوبر بعنوان (أكثر من مجرد طاش) عن أن زمن مسلسل طاش قد تأخر ربحاً من الزمن، واعتبر أن موضوعاته هي مادة المجالس المغلقة، وأن المسلسل لاس جروحاً قديمة. وينظر الراشد إلى المسلسل باعتباره مثبهاً استباقياً للحكومة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة في الزمن المناسب، وأن التغيير الذي يأتي من تحت لا يلغي دور الاعلام كيماسهم في تسريع عملية التحديث الاجتماعي عبر فتح النوافذ للنقاش والاقناع. وليس هناك مناسبة أفضل من المائدة الرمضانية.

ويمثل بيان المحامي قراج العقلا في حملته لمقاضاة طاش ماطاش وجميع ما أسماه بالبرامج الاعلامية الهابطة ذروة التصعيد الاعلامي والاجتماعي ضد مسلسل طاش. البيان رقم (١) بدأ بلمحة تحريضية باللغة الشراسة، وبدأها بعبارة شديدة الاتهام من قبيل (الدم الدم.. الهدم الهدم)، والتي اعتبرها الوثائق التي تعاهد عليه محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأريد له أن يبقى حاكماً على علاقة السلطة بالمجتمع.

رؤية العقلا الدينية تتخلل من أن التعاقد الذي جرى بين بن سعود وبين عبد الوهاب أسس لعلاقة تحالفية بين العلماء والأمر في نجد ووضع أساساً لانشاء سلطة موحدة في نجد، وما لبث أن تحول إلى مشروع دولة، ويكون التعاقد ملزماً لكافة المناطق والغشبات التي لم تشهد زمن ومكان وموضوع التعاقد.

يذكر المحامي العقلا، على غير خلفية قانونية، إلى بيان اللجنة الدائمة للافتاء بشأن تحريم المسلسلات المخالفة للشرع بحسب رأي اللجنة الصادر في السابع من رمضان عام ١٤٢١هـ. ومنها مسلسل طاش ما طاش، حيث يبري العقلا دهشة من استمرار عرض المسلسل خلال شهر رمضان من كل عام. لا ينكر العقلا على رعاة المسلسل من مثليين وممتنجين تناولهم لموضوعات إجتماعية حقيقية ولكنه يعارض بشدة أسلوب المعالجة حيث ينظر إلى أن العيوب الاجتماعية التي يكشفها المسلسل (بلا يمكن معالجتها بأسلوب إصلاحية بعيداً عن نشر الغسيل أمام الآخرين ممن

وقائع اللقاء السعودي - الاسرائيلي

بأن اجتماعات عباس زهن عدة أمور أبرزها عدم تنفيذ الاتفاق مع حركة حماس على قيام حكومة وحدة وطنية، وتجميد الملف حتى إشعار آخر، لأن هناك فرصة لتغيير الوضع برتمه وأن ما حصل في لبنان يجري العمل عليه لعدم إتاحة الفرصة لمحور الشر الذي تقوده إيران وسوريا وفيه حزب اله وحماس، لاستثمار نتائج الحرب للبنانيا وفلسطينا وسوريا أيضاً. وأفادت التقارير عن الاجتماعات التي عقدها المسؤول الأمريكي عن كلام واضح ومباشر على ضرورة مبادرة (النظام العربي الرسمي الذي تقوده غالبية سنية الى القيام بما يلزم من أجل منع تمدد النفوذ الإيراني الذي يبدو انه يتعاظم داخل العراق نفسه).

ووفق الترتيبات المتفق عليها، وصل الى العقبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس برفقة مدير مخابراته توفيق الطيراوي ليجد الملك عبد الله الثاني ومعه رئيس مخابراته اللواء محمد الذهبي ومدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان ورئيس جهاز الأمن الداخلي في اسرائيل (الشين بيت) يوفال ديسكن. أما المفاجأة فكانت حضور رئيس المخابرات في دولة الامارات العربية المتحدة هزاع بن زايد ورئيس مجلس الأمن القومي السعودي الامير بندر بن سلطان. ولم يتأكد حضور رئيس المخابرات السعودية الامير مقرن بن عبد العزيز. وبعد مداخلة الملك الاردني عن الوضع في المنطقة قال بلغة حاسمة ان المطلوب الآن مواجهة التحالف الذي يجمع إيران وسوريا وحماس وحزب الله، وإن المسرح الآن هو الساحة الفلسطينية، ولا بد من خطوات سريعة في هذا المجال.

ووجد المجتمعون أن ما حصل في لبنان لا يهبط كثيراً على التشاؤم وأن معلومات المخابرات الاردنية والمصرية تقول ان التطورات السياسية داخل لبنان تقود الى محاصرة حزب الله وحلفاء سوريا، وأن القوات الدولية التي ذهبت الى الجنوب اللبناني تتمتع بعقوبة من قلب (دول الناتق) وهي ليست مكلفة بهمة مراقبة فقط بل لديها القدرة مع الوقت على أن تقوم بعمل اكبر من شأنه محاصرة حزب الله ومنعته من القيام بعمل يؤثر على

اسرائيلية بإشراف أميركي ستطلق وتكون مصر والاردن حاضنتين رئيسيتين لهذه اللقاءات، وهذه اللقاءات لم تكن مفاجئة فقد تسربت اخبارها خلال أيام العدوان الاسرائيلي على لبنان.

قد تحمل السعودية قطر بدرجة أساسية مسؤولية التسريب الذي حصل بعد عقد اللقاء، ولكن تقارير أوروبية وأميركية نشرت خلال العدوان كانت قد تحدثت عن خطة تفصيلية تشتمل في أحد نقاطها على لقاءات بين مسؤولين اسرائيليين وسعوديين. تم اللقاء في قصر الملك عبد الله الثاني بعمان في سبتمبر الماضي، وفيما يلي خلفية وتفاصيل اللقاء:

في الثامن من ايلول الماضي، وصل مسؤول أميركي رفيع المستوى على عجل الى عمان، وعقد اجتماعاً خاصاً مع الملك الاردني عبد الله الثاني قبل ان ينتقل الى اسرائيل ومصر

لم يطل أمد التكتك على اللقاء الذي تم في القصر الملكي الاردني بعمان في سبتمبر الماضي، والذي جمع مسؤولين من كل من مصر والسعودية وفلسطين والاردن والامارات العربية المتحدة. كان هذا اللقاء المنتظر مقرراً بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان، وقد وضعت كافة التجهيزات لترتيب اللقاء بعد مشاورات مكثفة بين كافة الاطراف المعنية.

كان العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز/يوليو الماضي قد تم تنفيذه في وقت مبكر، فيما كان المخطط كما كشفت عنه تقارير اعلامية وسياسية أميركية (صحيفة نيويورك ركر مثلاً) وأوروبية الى جانب، بالطبع، الاسرائيلية. هذا العدوان يمثل باكورة نشاط معسكر جديد يضم أطرافاً عربية: ٢٠٠٦ (دول مجلس التعاون ومصر والاردن) والولايات المتحدة واسرائيل وبريطانيا. هؤلاء الاطراف كانوا على قناعة بأن القوات الاسرائيلية ستنتهي مهمتها في لبنان خلال يومين، ولكن هذه القوات واجهت مقاومة شرسة، فيما كانت الاطراف الكبرى في هذا المعسكر تستحث بكل ما أوتيت من قوة من أجل استمرار الحرب، من أجل تنفيذ الحرب القذرة بالنيابة عنهم كما وصفها الكاتب الأميركي الصهيوني دانييل بايبس، ولم يكن مستغرباً أن تتصل الحكومة السعودية بالقيادة المصرية تطلب منها إيصال رسالة للقيادة الاسرائيلية بمواصلة الحرب ضد حزب الله، ولا تخشى من التكاليف فهي على استعداد لدفع تعويضات لما سيترجم عن ذلك من خسائر طالما أنها ستخلصها من عدو مشترك.

كل مجريات العدوان تثبت بالدلائل القاطع أن السعودية كانت حليفاً اسرائيلياً، وأنها فعلت ما فعلت منذ البيان الفضيحة وحتى اللقاءات السرية والعلنية ومواقفها السياسية رغم ما أحدثته من صدمة للرأي العام العربي والاسلامي، وأخيراً وليس آخراً التعاون التجاري بينهما والذي ازداد ثلاثة أضعاف خلال الفترة الأخيرة. هذه وغيرها من أدلة كانت كفيلاً بالكشف عن هوية التحالف الجديد الذي تقوده راييس تحت مسمى معسكر المعتدلين. وكما كان مقرراً، فإن لقاءات عربية -

البيان الفضيحة واللقاءات

السرية والانضواء في

معسكر الاعتدال الأميركي

تؤكد أن السعودية والدولة

العبرية حليفان في المعسكر

والسعودية والامارات العربية المتحدة، وطلب ترتيب اجتماع سياسي رفيع المستوى بين هذه الدول مجتمعة لأجل القيام بما يلزم من خطوات لاحواء الموقف بعد حرب لبنان، وبعد ما سمع أجوبة سلبية وحذرة من الجانب العربي بعقد اجتماعات على مستوى سياسي رفيع، نجح في إقناع الجميع بعقد اجتماع سياسي - أمني لتدارس الموقف. ولما جرت الاتصالات تقرر أن يحدد الاجتماع قبيل سفر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى الولايات المتحدة الأميركية حيث من المقرر عقد اجتماعات هناك في الأمم المتحدة وفي العاصمة الأميركية. وأبلغ المسؤول الأميركي الجانب الفلسطيني



والتي تقود الى الاعتراف بورقة اللجنة الرباعية. ووعده عمر سليمان بأن يتولى إيصال الرسالة الى حماس في أسرع وقت ممكن.

في ملف الجندي، كان عباس حريصاً على امرين، الاول وقف التفاوض مع قيادة حماس في الخارج وإجبار قيادة حماس في

الداخل على تولي المهمة بعدما كان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية يكرر على مسامع عباس أن ملف الجندي ليس من اختصاصه، وأن هناك محادثات سابقة اشارت الى ان الامر يتعلق بقيادة عسكرية لحماس في الداخل او برئاسة المكتب السياسي في دمشق. وبدما تبين من المندوب الاسرائيلي أنه ليس هناك تفويض كامل لتركيا او النرويج، عرض عباس بطلب من سليمان أن تقرر اسرائيل بأن تكون مصر هي قناة التفاوض الوحيدة، وأن يصار الى تقديم تنازلات من جانب اسرائيل في مجال اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين. ووعده المسؤول الامني الاسرائيلي بأن يحسم

الوضع الأمني في المنطقة أو يترك انعكاسات على بقية المنطقة، وان مهمتها بمنع وصول الإمدادات الى حزب الله سوف تتعزز يوماً بعد يوم وان في لبنان قوى (تساعدنا على ذلك). وجري التركيز في الاجتماع على سبل تعزيز التعاون بين جميع الدول المشاركة فيه على مواجهة (الارهاب المتنامي) الذي يعمل في كل هذه الدول والذي بات يتقاطع في المصالح وفي الاهداف. وقد وعد الجانب السعودي كما الاماراتي باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع وصول الاموال الى هذه المجموعات في كل العالم وفي اتخاذ ما يلزم من خطوات سياسية في مجال تعزيز وضع كل الحكومات والقوى المؤيدة لهذا التوجه في كل الدول العربية.

أما في شأن الملف الفلسطيني فإن العنوان الرئيسي يتصل بالوضع الحكومي، حيث تولى محمد الذهبي الحديث عن ضرورة وقف الرئيس الفلسطيني لمحادثات تأليف الحكومة مع حماس، وذلك قبل ان يذهب الى الولايات المتحدة الأميركية، وأن يكون هناك بحث في آليات لإسقاط الحكومة، واعداً بوضع دراسة قانونية عن إمكان قدرة عباس على إحطتها. وتولى وزير أردني سابق هو هشام التل وضع دراسة قانونية انتهت بعد وقت الى القول إنه لا يمكن لعباس حل المجلس التشريعي كما ليس هناك ضمانات بأنه إذا سقطت الحكومة يصار الى تأمين غالبية تغطي تأليف حكومة جديدة، وان الحل يكون بحكومة طوارئ تحتاج الى توفير مناخاتها. وانتهى الاجتماع الى تنبيه عباس بضرورة ان يعلن فشل المفاوضات مع حماس قبل وصوله الى الولايات المتحدة الأميركية حتى لا يقال ان واشنطن هي وراء الموقف، بينما يصار الى درس الخطوات العملية تفصيلاً في وقت لاحق، التي تلخصت في تقرير لاحق بالعمل على إنشاء حكومة طوارئ تتولى إدارة البلاد وفق القانون الفلسطيني لثلاثين يوماً قبل ان يبدأ البحث عن حكومة بديلة، وأن يصار خلال هذا الشهر الى ترتيب الوضع السياسي والميداني في مناطق الضفة وغزة بما يتناسب وخطة إبعاد حماس نهائياً عن السلطة. ولما حصل نقاش حول صعوبة إبعاد حماس بصورة نهائية، سمع عباس كلاماً واضحاً بأن المجتمع الدولي لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف مفاوضة حماس إذا لم تعترف صراحة بإسرائيل، وأنه بدل التمسك بوثيقة الاسرى يجب العودة الى برنامج منظمة التحرير وإلزام حماس القبول بكل الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل من جهة والإقرار أولاً بالمبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت

شأن الجندي الاسرائيلي الأسير، وهي تقول بضرورة الافراج عنه مقابل إطلاق سراح بعض المعتقلين على ان تعجز اسرائيل بإطلاق آخرين من خلال السلطة الفلسطينية في وقت لاحق. وقال لهم (خلصونا هاتوا الجندي ولننقل هذا الملف). وبعد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل رسالة خطية الى سليمان بتاريخ ٩/٢٣ الماضي، طلب فيها دعم مصر لجهود تشكيل الحكومة الوطنية على قاعدة وثيقة الاسرى مع ملاحظات على ملف الجندي الاسرائيلي تركيزاً على رفض القناة المحصورة برئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود اولمرت والرئيس عباس. ورد سليمان على مشعل برسالة خطية في ٩/٢٦ أكد فيها الحرص على السلام العادل وأن هناك شروطاً يجب ان تتوافر لتأمين دعم المجتمع الدولي. وقال سليمان في رسالته: ان موضوع الجندي المختطف ليس أمراً مهماً بالنسبة إلينا ولكن اسرائيل هي التي تشترط الافراج عنه قبل اي تفاوض سياسي او غير سياسي وأنه ليس لدينا أي عرض آخر في شأن (الجندي المختطف) كما يصفه سليمان. وتبين في وقت لاحق أن سليمان أطلع الجانبين الأمريكي والاسرائيلي على مضمون هذه الرسالة. وحصل ضغط من الجانب الفلسطيني بضرورة عدم العودة الى التفاوض مع خالد مشعل في دمشق. فعدد المصريون الى طلب اجتماع عاجل مع قيادة حماس في غزة وقدوموا لها عرضاً تبين أنه مختلف عن العرض المرسل الى مشعل، وفيه ان يتم تسليم الجندي الى المصريين في غزة وعبرهم الى السلطة او الى اسرائيل التي تفرج في المقابل عن عدد من الأسيرات وعدد من المعتقلين من الفتيان (نقل أعمارهم عن ١٦ سنة)، وأن يصار في وقت لاحق الى إعداد قائمة تطلقها إسرائيل بالتوافق مع عباس. وفي وقت لاحق بعثت قيادة حماس للجانب المصري أن العرض الذي قدم في غزة أبطل ما سبقه وأن الأجوبة تصل في وقت لاحق.

ثمة تطابق بين تصريحات قادة معسكر الاعتدال العرب والاسرائيليين والاميركيين على ضرب سوريا وايران وحزب الله وحماس

هذا الامر على عجل وأن يحصر التفاوض الإجرائي بين حكومته وبين رئاسة السلطة الفلسطينية ووعده بتقديم عرض للجانب المصري خلال ايام قليلة.

وفي وقت لاحق، بعث سليمان رسالة الى قيادة حماس طلب فيها استئناف الاتصالات التي سبق ان توقفت قبل مدة بسبب رفض الحركة اطلاق سراح الجندي والأخذ بتوصيات القيادة المصرية في ما خص الملف السياسي. وقام وفد من الحركة بزيارة الى مصر وجري خلال الاجتماع البحث في أمور كثيرة تضمنت ايضاً العلاقات بين الحركة ومصر، وقدم سليمان لوفد حماس الاقتراحات العملية في

من بيان تبرير العدوان الى لقاء الأعداء

دبلوماسية الفضاء

العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز/ يوليو الماضي، بل كابرت في دفاعها عن بيانها ودفعت رزمة الاقلام الحليفة لها بحشد المقالات بأدلة دفاعية، فلم يزد لها الدفاع الا ارتكاساً، فإنها في قضية اللقاء القضضية لم تجد بداً من استعمال السلاح التقليدي وهو النفي والانكار، على قاعدة أن ليس ثمة ما يمنع من تكذيب الحقائق طالما لم يشهد عليها عدد كبير من الأفراد وبأدلة غير قابلة للانكار.

تمتلك العائلة المالكة تراثاً ثرياً من النفي، حتى أمكن القول بأنها تحوز على عبقرية فريدة في فن النفي، الى درجة القدرة على إقناع الرأي العام باستحالة صحة خبر ما، فما بالك اذا ما تولى هذه المهمة شخصية بحجم الامير سلطان المعروف بأمرير الكلام، فهو يتقن لغة الكذب بطريقة الاستهتار بالامكانيات العقلية لدى الآخر. نقلت عنه وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٠ أكتوبر تعليقاً على تقارير اللقاءات السعودية الاسرائيلية فأجاب بما نصه (من المضحك أن نسمع أن (مواطناً) سعودياً اجتمع مع إسرائيلي، فما بالك بالقيادة السعودية). فهو هنا يرمي بالتحليل الى أقصى اللامعقول الافتراضي عبر عقد مقارنة بين ممكن ومزعوم مستحيلين، ليوصل المستمع لهذا الكلام الى حقيقة منطقية وهي ألا مجال لصحة خبر كهذا!

سير ردود الفعل إزاء هذا الحدث يبدأ أولاً على هذا النحو: انتظرت العائلة المالكة، وبحسب العادة، ردود الفعل الشعبية والخارجية قبل أن ينبري (النصر المسؤول) للبلاد بأي تصريح، في وقت كانت الاردن تلتزم الصمت منذ أن بدأت الاخبار تروج حول اللقاء الاسرائيلي - السعودي، ولم يقر الجانب الاردني الانفصاح عن موقفه من التقارير الصحافية الا في السابع من أكتوبر كما جاء على لسان المتحدث بإسم الحكومة الاردنية ناصر جودة والذي نشرته الصحف الاردنية باعتبار أن تلك التقارير هي مجرد ممض إدعاء وأنها تأتي في ظل أجواء السلام المراد التوشيح عليها بهذه التقارير.

الجديد بتسخته الأميركية، وكما أخطأ الشخص صاحب البيان الفضيحة، أي الأمير بندر بن سلطان، فقد أخطأ الأخير أيضاً في الاسراع بتقنيذ خطة المصالحة العربية الاسرائيلية. اكتشفت العائلة المالكة فداحة الخطأ للمرة الثانية، وعلى يد الشخص نفسه الذي صوره بعض الكتاب الأميركيين مثل بوب وودورد، ووليام سيمبسون، وكريك أنجر على أنه عقلية فريدة في عالم العلاقات الدولية، فانتقلت العدوى الأميركية الى العائلة المالكة التي منحتة أدواراً خاصة وبالغة التعقيد، ولكن المفاجأة الصادمة وقعت حين تبين أن الرجل يتصرف بغطرسة وغرور لا يتكافأ وإمكاناته الذهنية، فقد أخطأ في بيان كتبه بيده، كما أخطأ حين اعتقد بأن اللقاء بالمسؤولين الاسرائيليين سيمتحنه وسام صانع السلام. اكتشفت العائلة فداحة ما تقدم عليه كما تبين لها بعد البيان الفضيحة الذي مازلت تدفع

كشفت الحجاز في عدها الماضي عن مبادرة سعودية للسلام مع الدولة العبرية، وأن القيادة السعودية ستمنح دوراً في العملية بعد أن أظهرت الى جانب مصر والاردن جانباً من الالتزام الادبي مع الدولة العبرية خلال عدوانها على لبنان.. وذكرنا في نفس الصدد، بأن لقاء سيتم بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين وستقتصر في البداية على لقاء بين الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي ونظيره الاسرائيلي بحضور قيادات من يهود أمريكا. وذكرنا أيضاً بأن الرياض تلقت إشارات إيجابية من الرئيس الأميركي بتعديل خطة أومرت والمبادرة السعودية لتوسيع الحل للصراع في المنطقة يبدأ تطبيقه ببدء عملية تطبيع شاملة بين الدول العربية والكيان العبري (أنظر الحجاز عدد ٤٦ ص ١٦٦).

لقد لاحظنا بعد وقف الأعمال العدائية الاسرائيلية على لبنان، بأن الفصل العملي لما تم الحصول عليه من معلومات من مصادر موثقة قد بدأ. لقد بدا وكأن ثمة خارطة طريق قد أعدت سلفاً يتقاسم فيها عدد من الأطراف أدواراً محددة ومرسومة، ففي الوقت الذي تولت فيه القوى اللبنانية المعروفة بإسم قوى ١٤ شباط مهمة إثارة الفتنة الداخلية عبر رفع شعار نزع سلاح حزب الله، بدأت الخطوات العملية في طريق السلام بين أعضاء معسكر الاعتدال في الشرق الاوسط بحسب التصنيف الأميركي، وفي ذلك التصنيف ما يصلح دلائل إدانة ضد أعضاء المعسكر، لأنه قام على أساس خلفية العدوان الاسرائيلي على لبنان وتالياً مناوئة مصالح شعوب الشرق الاوسط.

كانت السعودية تعتقد بأن التاريخ يسير بحسب إرادة الاقوياء الافتراضيين، وهي العقيدة التي تسببت في ارتكابها لحماقات تتسم بالبلهانة أحياناً، كما هو الحال بالنسبة للإدارة الأميركية. وكما أخطأت في بيانها الفضيحة بالوقوف ضمناً الى جانب الطرف المعتدي في الحرب الاخيرة على لبنان، حين أدانت حزب الله بلهجة صادمة، أخطأت مرة أخرى في السير ضمن خط الشرق الاوسط

معسكر الاعتدال بحسب

التصنيف الاميريكي، دليل

إدانة لأنه قام على خلفية

العدوان الاسرائيلي على لبنان

و ضد مصالح الامة

أثماته مضاعفة في سمعتها ومصداقيتها على مستوى العالم الاسلامي، وكان بإمكانها تفادي ذلك بقليل من الحكمة، وهماي تكتشف فداحة استعجال الانضواء تحت مشروع الشرق الاوسط الجديد، الذي طرحته رايس وتنتظر اليوم الشعوب العربية والاسلامية الى الانخراط السعودي المتسارع باعتباره جزءاً من مشروع أميركي - اسرائيلي ولا دخل له بالمبادرة السعودية في بيروت عام ٢٠٠٢، وفيما لم تستطع العائلة المالكة التراجع عن بيانها الفضيحة في اليوم الأول من



والصحيح أن المسؤول السعودي الكبير الذي التقاه أولمرت كان الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن القومي. المصادر الإسرائيلية الرسمية رفضت الإفصاح عن مكان انعقاد اللقاء، ولكن المصادر الإسرائيلية اعتبرت تطوراً كبيراً في العلاقات بين إسرائيل والسعودية. الصحيفة أشارت إلى الموضوعات التي تمت مناقشتها بين الجانبين الإسرائيلي والسعودي وأهمها: البرنامج النووي الإيراني، ومبادرة السلام العربية التي كانت السعودية قد طرحتها في القمة العربية في بيروت التي انعقدت في العام ٢٠٠٢. التطور الجديد في الموقف الإسرائيلي أن أولمرت أبدى مرونة ملحوظة حيال مبادرة الملك عبد الله على خلاف سلفه شارون الذي رفض المبادرة.

أولمرت الذي رفض نفي أو تأكيد خبر اللقاء مع مسؤولين سعوديين، أكد في مقابلة مطولة مع صحيفة (يديعوت أحرونوت) بأن هناك خطوات مع السعودية مختلفة عن تلك التي كانت علنية. مسؤولون إسرائيليون كشفوا أيضاً بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، (قد أجرى مؤخراً محادثات غير مسبوقة مع من وصفته بعض بارز جداً من العائلة المالكة السعودية). وقد نفى أولمرت أن يكون الاجتماع المذكور قد تم مع الملك عبد الله نفسه.

في ٢٦ سبتمبر، صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودي بأنه (لا صحة على الإطلاق لما روجته وسائل الإعلام الإسرائيلية والقطرية مؤخراً حول اتصالات بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين). وأكد المصدر (أن الخبر

العربية المنعقدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، بالرغم من أن الموقف الإسرائيلي المبدي من المبادرة سلبى.

في اليوم التالي، ٢٣ سبتمبر، صدر رد فعل رسمي سعودي ينفي وجود اتصالات سرية مع مسؤولين إسرائيليين أثناء حرب لبنان. اللافت في نفي الوزير المفوض في وزارة الخارجية السعودية أسامة نقل، أنه اقتصر على اتصالات خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان. في الجانب الإسرائيلي، رفض شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال زيارته إلى لندن شهر سبتمبر الماضي التعليق على أخبار لقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وسعوديين، ولكنه في الوقت نفسه أشاد بجهود السعودية في عملية السلام.

وزير إسرائيلي سابق، أوفير بينيتس، وصف الاتصالات السعودية - الإسرائيلية ذات أهمية سياسية وأنها تصلح كأساس لإنشاء (جبهة جديدة مقابل محور الشر في الشرق الأوسط) في إشارة إلى كل من إيران وسورية وحزب الله وحركة حماس. المثير أن الوزير الإسرائيلي تحدث عن ما سمته كونداليزا رايس لاحقاً محور الاعتدال، وقال بينيتس (ويوجب علينا استيضاح إمكان إنشاء محور مع السعودية التي تشكل في نهاية المطاف جزءاً من محور أكثر اعتدالاً).

أولمرت معلقاً على خبر اللقاء

مع الأمير بندر: لنقل بشأن

هذا الموضوع أننا قررنا أن

أقوم بنفي ذلك، لكنكم

لستم مجبرين على تصديقه!

الصحيفة الإسرائيلية (يديعوت أحرونوت) ذكرت بأن اللقاء بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين تم في ١٢ سبتمبر وكان (تحت غطاء كثيف من السرية ولم يعلم به سوى عدد قليل من المسؤولين الإسرائيليين وبمباركة أمريكية).

الشكوك التي صاحبت وأعقبت التقارير الإعلامية الإسرائيلية تعود إلى غموض الشخصية السعودية رفيعة المستوى التي التقاها أولمرت، ولعل هناك من تعدد دس اسم الملك عبد الله، بما يجعل الخبر مهزولاً.

وجّهت الحكومة السعودية اتهامات إلى الإعلام القطري في الترويج لمثل هذه الأخبار. وتجدر الإشارة إلى أن قطر تقيم علاقات سياسية مغلقة مع الدولة العبرية، بما يجعل مسألة التشويش التي تحدث عنها المتحدث الأردني غامضة، فالتقارير تعود إلى مصادر إسرائيلية بالدرجة الأولى. السعودية اعتبرت ترويج الخبر بأنه انتقام قطري من أجل إزالة الفارق الوهمي بين قطر والسعودية في مجال الاتصال مع الدولة العبرية، وهو ما تحاول العائلة المالكة المتصل من وزير الخارجية القطري الذي لا يخفي علاقاته الشخصية مع مسؤولين في الكيان العبري، يستاء كثيراً من إصرار الرياض على التعامل بمنهجية مع قطر حتى في موضوع الاتصالات مع الإسرائيليين، وقد كشف قبل عدة شهور بأن اللقاء الذي جمعه مع شارون قبل عدة سنوات كان يضم أيضاً وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل.. وعلى أية حال، فإن لقاء كهذا لم يكن فريداً، فتقارير عديدة نشرت خلال العقدين الماضيين عن لقاءات شبه سرية كان يقودها الأمير بندر في واشنطن مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، ولا ننسى العلاقة الشخصية المتميزة التي تربط الأمير بندر برئيس جهاز الموساد، وكذلك عدد من الخامات اليهود الأميركيين، وكان الأمير بندر قد التقى شيمون بيريز في واشنطن أكثر من مرة بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤.

وفيما يرتبط بالتقارير الأخيرة عن اللقاءات السياسية بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين، بدأت الرواية بخبر نشرته صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية في صفحاتها الأولى في ٢٢ سبتمبر تحدثت فيه عن اتصالات سرية جرت بين إسرائيل والسعودية بدأت خلال حرب لبنان. أشار الخبر فضول الصحافيين في الدولة العبرية، الذين طرحوا سؤالاً على رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت حول طبيعة هذه الاتصالات، فأجيب عن الأجابة وقال (لست ملزماً بالرد على كل سؤال يطرح). ولكنه أشاد بموقف السعودية خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان وقال بأن (المساعي والتصريحات التي صدرت عن السعودية سواء علناً أو بطرق أخرى خلفت لدي انطباعاتاً قوية). وأضاف قائلاً (إن حكمة (العاهل السعودي) الملك عبد الله وحسن المسؤولية لديه تركا لدي أيضاً انطباعاتاً قوية). واستغل أولمرت السؤال كيما يوجه رسالة إيجابية للعائلة المالكة في السعودية، حيث أشاد بمبادرة السلام للملك عبد الله خلال القمة



مسار المحادثات السرية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، ولا شك أن أولمرت ورايس (وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس) قد تبادلوا خلال لقائهما في المنزل الرسمي لرئيس الوزراء في القدس، معلومات حول اللقاء السري الذي عقد قبل عدة أسابيع بين أولمرت ومسؤول في المملكة (السعودية).

وأضاف شيفر أن جهات سياسية إسرائيلية رفيعة جداً اطلعت مؤخراً على تفاصيل تتعلق باللقاء وما دار فيه حيث كان هناك (عربان) لهذا اللقاء هما الملك الأردني ورئيس جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلية (الموساد) مانير داغان.

وكتب شيفر إنه تم نقل أولمرت في ساعة متأخرة من الليل قبل أسابيع بمرحلة تابعة لسلح الجو الإسرائيلي إلى عمان ورافقه داغان ورئيس طاقم مستشاريه يورام طوربوفيتش وسكرتيره العسكري غادي شيمني، وحطت المروحية بهم في مهبط قرب القصر الملكي حيث كان بانتظارهم هناك ملك الأردن. وعقد اللقاء مع المسؤول السعودي خلال وجبة عشاء متأخرة في قصر الملك واستمر اللقاء ساعات عدة، وبحث المجتمعون في مخاطر وتهديدات البرنامج النووي الإيراني (وإنتشار الإرهاب الشيعي) في منطقة الشرق الأوسط وتوصل المجتمعون إلى تفاهم يقضي بوجود (مواصلة) التعاون الاستخباراتي السري لمواجهة التهديدات الإيرانية. ولغت شيفر إلى أنه خلال فترة رئاسة داغان للموساد (توثقت العلاقات بين إسرائيل ودول عربية في المنطقة وعلى رأسها السعودية بصورة كبيرة جداً).

ونقل شيفر عن مصادر أجنبية قولها أن داغان اعتمد على أن يعرض أمام ضيوف رفيعي المستوى يزورونه في مكتبه في مقر الموساد هدايا ثمينة قدمها له (ملوك وزعماء المنطقة، وبينها سيوف مذهبة ومرصعة بأحجار كريمة). وخلص شيفر إلى أنه ليس معلوماً شكل الهدايا التي تبادلها أولمرت والمسؤول السعودي في اللقاء الليلي السري (لكن وفقاً لمصادر سياسية رفيعة جداً، فإن رئيس الوزراء (أولمرت) عاد إلى البلاد فجراً متشجعاً للغاية من نتائج اللقاء).

مختلف من أساسه وأن المملكة تقوم بأدوارها الوطنية والقومية بوضوح وشفاقة، وليست لها سياسات معلنة وأخرى غير معلنة) في إشارة واضحة إلى قطر بالتحديد.

لم يضع تصريح المصدر السعودي المسؤول حداً لقصة اللقاء السعودي الإسرائيلي، فقد توالت الأنباء عن اللقاء، فقد بدت الصورة تتضح تدريجياً، لتحسم هوية الشخصية السعودية الرسمية التي التقت أولمرت، حيث ذكرت المصادر الإسرائيلية بأن رئيس مجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر هو المسؤول السعودي الذي التقى أولمرت في الأردن. وذكرت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية أن بندر بن سلطان الذي سبق وأن شغل منصب سفير السعودية في واشنطن لمدة ٢٢ عاماً، كان خلالها ضالعا في اتصالات لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وخصوصاً خلال ولاية جورج بوش الأب، قد التقى أولمرت في عمان.

جورجوليم بوسن نقلت في السابيع والعشرين من سبتمبر عن دبلوماسيين تحدثوا عن لقاء بين مسؤولين إسرائيليين وسعوديين. فيما نقلت صحيفة المنار التي تصدر داخل الخط الأخضر من فلسطين المحتلة في السابع والعشرين بأن الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي زار إسرائيل في العشرين من سبتمبر والتقى مع مسؤوليين أمنيين إسرائيليين.

وفي ٢٨ سبتمبر اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في حديث للإذاعة الإسرائيلية ضمنياً بأنه التقى مؤخراً أحد أعضاء الأسرة الحاكمة في السعودية، وفي رد لا يخلو من إقرار ساخر على أسئلة صحفيين حول هذا اللقاء قال أولمرت (لنقل بشأن هذا الموضوع أننا قررنا أن أقوم بنفي ذلك لكنكم لستم مجبرين على تصديقه)، وأضاف (بشأن المواضيع الأخرى عليكم تصديق كل نفي أصدره). وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن النفي الصادر عن الجانب الإسرائيلي لا يعدو كونه نفياً شكلياً واستجابة لرغبة الطرف الآخر. السعودي.

وفي ٥ أكتوبر كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت تفاصيل جديدة عن ما أسسته (لقاء ليليا سريا) عقد قبل عدة أسابيع في قصر الملك الأردني عبد الله الثاني وجمع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ومسؤول سعودي. وقال المراسل السياسي للصحيفة شمعون شيفر الذي يتمتع بمصداقية عالية في الدولة العبرية بأن الأمريكيين كانوا (على علم بسر

من جانبها ذكرت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية في السابع من أكتوبر بأن مستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان هو مسؤول الاتصال غير الرسمي بين الرياض وتل أبيب، فكان يتصل مع الإسرائيليين من بيته الفخم الواقع في ضاحية ماكلين بولاية فرجينيا الأميركية. وذكرت الصحيفة أن بندر بذل على مدار سنوات جهوداً نشطة من أجل السلام العربي الإسرائيلي، وكان أهم هذه الجهود هو محاولة إقناع رئيس السلطة الفلسطينية منذ ست سنوات بقبول مقترحات رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك والرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون لاتفاق الوضع النهائي، وفي البداية أرسله كلينتون كعمبعوت سري إلى الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في محاولة أخيرة لإحياء المفاوضات السورية.

وتابعت الصحيفة أن السعودية حامية الأماكن الإسلامية المقدسة دقيقة بشأن الاحتفاظ بموقف متجهد تجاه إسرائيل في العلن ولم توافق أبداً على إجراء لقاءات مع الإسرائيليين على مستوى وزراء الخارجية وكبار الدبلوماسيين، ومسؤول الاتصال غير الرسمي بين الرياض وتل أبيب كان الأمير بندر، الذي كان يتصل مع الإسرائيليين، عن طريق رئيس الموساد مانير داغان الذي كان يقدم تقاريره عن هذه اللقاءات بطريقة سرية لشارون.

وبين المصدر أن اتصال بندر ودغان استمر حتى يعد أن عاد بندر إلى السعودية، ووفقاً لمصادر إسرائيلية أذادت الاتصالات خلال الحرب في لبنان، وفي الشهر الماضي رتب دغان لقاءً بين بندر ورئيس دغان الجديد في الأردن، وتم تسريب تفاصيل قليلة في خبر نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، وأكد الخبر الذي نشرته الصحيفة أن إسرائيل والسعودية يعتبران إيران تهديداً مشتركاً عليهما.



مأمون فندي . مصدر سعودي مقرب

الاسرائيلية) نشرتها (القدس العربي) في السابع من أكتوبر، أورد فيها تفاصيل البرنامج التلفزيوني مع بي بي سي ٢. وذكر عطوان بهذا الخصوص ما نصه:

كنت شخصياً ضيفاً في برنامج نيوز تايت الذي يعتبر واحداً من أهم البرامج السياسية التلفزيونية التي تبثها محطات هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي). وأذيع البرنامج علي الهواء مباشرة في الأسبوع الأخير من آب (أغسطس) الماضي في ذروة العدوان الاسرائيلي علي لبنان. وكان مصدر مفاجأتي بث البرنامج، قبل الحوار المباشر، تقريراً مسجلاً ظهر فيه البروفيسور مأمون فندي الذي يعتبر من أهم الكتاب المقربين من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقال فيه، بالصوت والصورة، إن أحد أعضاء الوفد السعودي الذي التقى الرئيس بوش والسيدة كوندوليزا رايس يوم الاحد ٢١ آب (أغسطس) قبل انطلاق الأخيرة في جولة شرق أوسطية، أبلغه أن السعودية واسرائيل باتتا تقفان في خندق واحد واستخدام تعبير page in the same الذي سمح له بتبريد ذلك إن اسرائيل هي أكثر دولة قدمت خدمات للمملكة العربية السعودية، خدمتها عندما أطاحت بجمال عبد الناصر الد أعدائها بهزيمته بشكل مهين عام ١٩٦٧، وخدمتها عندما أطاحت من خلال حلفائها في واشنطن، بعدوها اللدود الثاني صدام حسين، عندما حرضت على غزو العراق واحتلاله، وهي الآن تتحارب لهزيمة حزب الله عدو السعودية اللدود أيضاً. يضيف عطوان: أعضاء الوفد السعودي الذي نقل البروفيسور فندي عن أحدهم هم الامراء سعود الفيصل وزير الخارجية، تركي الفيصل السفير في واشنطن، ويندر بن عبد العزيز مستشار الامن القومي.

الخدمات في التاريخ. وأضاف فندي، في حديث لتلفزيون BBC2 البريطاني في نهاية شهر آب الماضي، أنه كان ضمن الوفد السعودي الذي زار أميركا في بداية الحرب اللبنانية، الذي ضم أيضاً الأمير تركي الفيصل والأمير سعود الفيصل والأمير بندر بن سلطان، مؤكداً أنهم قالوا له بالحرف الواحد إن إسرائيل قدمت لهم خدمات من أعظم الخدمات في التاريخ الحديث، مثل القضاء على الجماعة الناصرية في حرب ١٩٦٧م، وإقناع أميركا بغزو العراق وتخليصهم من صدام حسين، وضحت بأبنائها وسلاحها من أجل القضاء على حزب الله.

وسأل فندي بدوره الامراء بندر وتركي وسعود إن كان يوسعه نقل الحديث المذكور عنهم، فسمحوا له بذلك.

تصريحات فندي أثارت استياءً واسعاً في الاوساط الاعلامية والسياسية والشعبية العربية دفع به الى نفي ما قاله للتلفزيون البريطاني، وقام بتوزيع بيان يرد فيه على الخبر الذي نشره موقع (الخيمة) على شبكة الانترنت في ٢٧ سبتمبر. وقال فندي (في اطار الحملة الاعلامية المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، تم الزج بإسمي في خبر ملفق وعاري من الصحة عن وجودي ضمن وفد سعودي زار أميركا في بداية الحرب اللبنانية وحديث لي عن هذه الزيارة مؤخراً في تلفزيون BBC2 وذلك على الرغم من أنني لم أتحدث للـBBC منذ شهر)، وقال (علي ان أؤكد أنني لم أكن ضمن اي وفد سعودي الى أميركا ولا إلى اي دولة أخرى، كما أنني لم اتشرف بلقاء الامراء المذكورين في الخبر في سياق أي وفد رسمي او غير رسمي. كما أنني أؤكد على أنني لم اعلق لأي وسيلة إعلامية على أي لقاء اسرائيلي سعودي).

بيان فندي دفع برئيس تحرير صحيفة القدس العربي عبد البارى عطوان الذي كان ضيفاً في البرنامج نفسه الى جانب رجل دين يهودي ممثلاً لوجهة النظر الاسرائيلية، الى كتابة مقالة بعنوان (الاتصالات السعودية

مأمون فندي، رئيس مؤسسة شركاء فندي وهي مجموعة بحثية ونخبة تفكير في واشنطن العاصمة، يقدم نفسه على أنه خبير في السياسات العربية، والارهاب والتطرف الاسلامي، وقضايا الامن الاقليمي في الشرق الاوسط.

أعد رسالة الدكتوراة حول المعارضة السياسية في السعودية تحت عنوان Dissent Saudi Arabia and the Politics of صدر في نيويورك العام ١٩٩٩، وقد بدا فندي أكثر تحراً في رسالته عبر تقديم قراءة نقدية للنظام السعودية والمعوقات الحقيقية أمام الانتقال الى الة دولة وطنية متكاملة، حيث يرى فندي بأن السعودية دولة بلا وطن.

كتب فندي عدداً من المقالات والبحوث حول السعودية وتتسم بطابع نقدي ونشرت في مجلات أكاديمية وبحثية مثل ميدل ايست جورنال تناول فيها الحركات الاسلامية الاحتجاجية في السعودية سواء السلفية أو الشيعية. ولكن سجد ان تحولاً دراماتيكياً بدأ منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث تبدلت لهجة فندي بصورة فجائية، وتميل بوضوح نحو الدفاع وتبرير المواقف السعودية. كان محسوباً على الخط الناصري القومي التحري، ولكنه خضع تحت تأثير الشبكة المالية السعودية التي كان يديرها الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي السابق، بوظيفة ترويج وجهات النظر السعودية والمشاركة في الحملات الاعلامية ضد خصوم العائلة المالكة.

شعر فندي بأنه قد بلغ شأناً كبيراً وسط الفريق الاعلامي والاكاديمي السعودي، وربما هي الثقة المفرطة التي دفعت به لأن يتصرف وكأنه ناطق رسمي بإسم السفير السعودي في واشنطن إن لم يكن بإسم العائلة المالكة، وهو ما أوقعه في المطب الذي وقع فيه ملهه ورعايه الرسمي الامير بندر، والذي يهدد مكانة فندي بالزوال.

المطب كان عبارة عن كلام قاله مأمون فندي بأن أمراء سعوديين أجبروه بأن إسرائيل قدمت للسعودية خدمات من أعظم

اعترف بأن مواطنيه يضطهدون

تركي الفيصل والوجوه العشرة

تركي الفيصل، السفير السعودي في واشنطن، قال كلاماً جديداً. بعضهم رآه تخابثاً لا يعكس الحقيقة. وبعضهم رآه مجرد كلام للإستهلاك (الأميركي)، وآخرون عرب اندهشوا وظنوا أن السعودية تغيرت فعلاً، وآية التغيير ما قاله تركي الفيصل، أحد عظام الرقبة في هيكليّة الحكم السعودي!

ماذا قال تركي الفيصل؟

أولاً، قال أن بلاده لا تعتقد بوجود (هلال شيعي) ولا تؤيد مقولة الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، عن (هلال شيعي).

صحيح أن المملكة لم تستخدم رسمياً مقولة (الهلال الشيعي) ولكنها تؤمن بوجوده، وترسم سياساتها وفقه. خاصة وأن مؤسستها الدينية الرسمية (الوهابية) هي من صنّعت قبل نحو ١٥ عاماً، وهي التي تنفخ فيه ولا تزال، كما أن السعودية شريك رسمي - غير معلن - في الفتن الطائفية القائمة اليوم في أصقاع مختلفة من العالم العربي والإسلامي، ومن ضمنها العراق ولبنان والباكستان وحتى الجزائر والمغرب. ربما يقال هنا، بأن مقولة (الهلال الشيعي) التي قالها الملك الأردني، وأيدها كتاب سعوديون محسوبون على النظام من خلال مقالاتهم ونقاشاتهم المنشورة في حينه، لا تملك المصادقية الكافية، وأن العالم العربي رآها باباً للفتنة لصالح إسرائيل وأميركا. لا ننسى أن إسرائيل، على الأقل منذ حربها الأخيرة مع حزب الله، أخذت تستخدم مقولة ذلك الهلال، حتى أن بعض الكتاب الإسرائيليين روجوا لمقولة (البدر الشيعي). ولقد قرأنا الكثير من التصريحات الصهيونية التي تنفخ في (الخطر الشيعي) ضد السنة. وقد جاءت من كبار المسؤولين والمعلقين السياسيين. وزيادة على ذلك، فإن اللقاء الذي رتبته الملك الأردني في قصره بين أولمرت ورئيس الموساد مائير داغان مع الأمير بندر بن سلطان، بحث حسب

رويتز نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرنوت مواضيع مختلفة من بينها إرهاب حماس (وانتشار الإرهاب الشيعي في المنطقة). والخلاصة أن السعودية ضالعة في أكثر الفتن الطائفية، وأن سياساتها ترسم وفق التوجهات الطائفية، وأنها تجد ما تعتقده (الخطر الإيراني) أو (الخطر الشيعي) أكبر من أي خطر صهيوني مزعوم! وهذا ليس قولاً مفتثقاً على السعوديين ومؤسستهم الدينية التي تنتظر لمثل هذه المقولة منذ أمر طويل، بل أنهم يروجون لذلك علناً في المتديتات، وما على المرء إلا أن يقرأ.

ثانياً، اعترف تركي الفيصل - حسب تعبير صحيفة النهار اللبنانية في ٢٠٠٦/١٠/٥ - بأن الأقلية الشيعية المهمة في السعودية - أيضاً حسب توصيف النهار (قد عانت

تركي الفيصل: الطائفية

الشيعية عانت تاريخياً

في المملكة وتعززت

للتمييز والاختراب

الاجتماعي وحتى السياسي

تاريخياً في المملكة وتعززت للتمييز والاختراب الاجتماعي وحتى السياسي) ولكنه تدارك فقال، بأن الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومنذ أن كان ولياً للعهد (مد يده لهم وأدخلهم) في العملية السياسية؛

الغرب في الأمر هنا، أن صحيفة سعودية واحدة لم تشر إلى ما قاله تركي الفيصل، بشأن الخطر الشيعي أو بشأن (الأقلية الشيعية في المملكة). فقد غطت الصحافة السعودية كلمة الأمير تركي التي ألقاها مؤخراً في مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية، دون أن تشير إلى هاتين النقطتين المتميزتين. ربما لأن أحداً لم يقتنع بما يقوله تركي، أو أن الأوسر من وزير الداخلية بعدم نشر ذلك، خاصة وأنها تحوي اعترافاً بالتقصير، والحكومة لا تقصر والخطأ لا بد أن يحمل للطرف الآخر. أو ربما لأن ما قيل للإستهلاك الخارجي ولا يجب أن يعرض للإستهلاك المحلي، فال مواطنون لهم (علف إعلامي) مختلف، ويتناسى صناع الإعلام السعودي، أن ما يقوله رموزهم لا يمكن تغطيته، وينشره الجميع الذين لا يدركون أصول اللعبة الإعلامية والسياسية المحلية السعودية، ينشرونه عن غير قصد للإساءة بالطبع كما هو حال صحيفة (النهار) الناطق الأكبر بلسان ١٤ آذار.

ثم، هل هناك لعبة سياسية أدخل الملك السعودي الشيعية فيها؟ لا توجد أية لعبة! ولا توجد أية مشاريع إصلاح سياسي ولو بحجم ثقب الإبرة يمكن للأخريين المهمشين أن يدخلوا منها للمشاركة في صناعة القرار السياسي. وفضلاً عن هذا، هل لم يتيق من المهمشين سوي الشيعية؟ إن المواطنين في المملكة جميعاً مهمشون، اللهم سوى فئة الأقلية الحاكمة القابضة على كل شيء في الدولة، وهي فئة أهل التوحيد الوهابي، التي يجري في عروق أتباعها الدم الأزرق!

ثالثاً، من النقاط التي أثارها تركي الفيصل ولم تحطّ أيضاً بالإهتمام أو حتى بالإشارة في الصحافة والإعلام المحلي، تلك المتعلقة بموضوع إيران، ورأي الفيصل يقول بأن الحوار مع إيران مهم في تعزيز الأمن، واعتبر رفض أميركا الحوار معها خطأ، وذكر بالتجربة السعودية التي قال أنها أظهرت أنه عندما تكون هناك قطيعة مع إيران، فإن المشاكل تزداد، بينما تحسنت العلاقات جذرياً بعد الحوار السعودي معها.

ما قاله الأمير تركي صحيح، وهذه هي السياسة المتبعة بين دول مجلس التعاون



عامّة تقريباً. لكن الشيء الذي لم يذكره تركي الفيصل، هو أن الصدام الأميركي المسلح مع إيران، سيجعل الأخيرة توجه سلاحها إلى دول الخليج التي تعتقد أنها ستكون القاعدة التي تنطلق منها لحربها، وقد تقوم بقصف المنشآت النفطية في الخليج وتشعل الاضطراب فيه. على هذه القاعدة تخشى السعودية الصدام الأميركي الإيراني، ولهذا سافر قبل بضعة أشهر الأمير بندر بن سلطان إلى موسكو طالباً منها أن تحد من اندفاعه المحافظين الجدد في واشنطن باتجاه الحرب مع طهران.

لكن المهم هنا، هو لماذا لم ينشر هذا القول في الصحافة السعودية؟

هل هذا يشير إلى أن هناك سياسة جديدة؟ وأن السعودية باتت تؤمن وتدعم استخدام العمل العسكري الأميركي ضد إيران؟

رابعاً، النقطة الأخرى التي غيبتها الإعلام السعودي من كلمة تركي الفيصل هي أنه رفض التقويم القائل بأن العراق مقبل على حرب طائفية قد تؤدي إلى تفكيكه على أسس دينية أو أثنية، وزاد بأن الروابط بين السنة والشيعية، والعرب والاكرد قوية وتتخطى قدرة أي طرف على تفسيخها. وحذر من أن تقسيم العراق يعني التطهير العرقي والهجرات الجماعية والتقتيل الجماعي، ولذلك لن يحصل مثل هذا التقسيم كما لن تحصل حرب طائفية.

والحقيقة فإن ما يقوله تركي هنا هو ما يتمنى أن يكون، هو ما يؤمله لا ما هو واقع، وما قاله أيضاً لا يتفق مع الرؤية السعودية الرسمية، ولكنه يتفق مع آمال الحكومة السعودية بأن لا يتقسم العراق، لأن ذلك سينعكس سلباً على السعودية نفسها، وقد يأتي الدور عليها.

خامساً وأخيراً، فإن النقطة التي شغل الإعلام السعودي نفسه بها واستلها من خطاب الأمير ما يتعلق بالعلاقات السعودية الأميركية. وملخص ما قاله الأمير هو: ان العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية هي في أقوى حالاتها أبداً، على المستوى الرسمي بين البلدين. وهذا زعم غير صحيح، وهو مجرد تمن أكثر منه واقعاً. فرغم أن العلاقات تحسنت في العام الماضي بين الطرفين، إلا أن

تستثمره واشنطن في استراتيجياتها مرة ضد عبدالناصر وأخرى ضد الشيوعية وثالثة ضد الشيعة ورابعة ضد الإرهاب الإسلامي؟

لقد انتقد تركي الفيصل منتقدي آل سعود، واعتبر انتقادهم غير بناء، (وكلام طنان) لا يؤدي إلى أي نتيجة. وعزف على مقله أن أميركا لا تستطيع وحدها مواجهة مشاكل الإرهاب، وأنه لا بد من تعاون الآخرين والمملكة في مقدمتهم بالطبع. وخطب تركي المنتقدين متحدياً بإياهم زيارة المملكة ليقفوا على الوضع؛ زاعماً أن (المملكة بدأت عملية إصلاح شاملة في كل الميادين والمستويات)، وتابع: (الإصلاح جار على قدم وساق في المملكة غير أننا لا نقوم بالتغيير والإصلاح لأنكم تقولون لنا ان علينا أن نفعل ذلك، اننا نقوم بتغيير وإصلاح مجتمعنا لأنه الأضر الصحيح الذي علينا ان نقوم به لمصلحة أبناء شعبنا وبلدنا، وسنقوم بذلك بطريقتنا الخاصة بما يتناسب مع تقاليدنا وثقافتنا).

إن لننتظر (الطريقة الخاصة) لذلك (الإصلاح الشامل) الذي لم نر منه شيئاً حتى الآن. لمن نر سوى السراب. سراب الوعود والكلمات المعسولة. وليت الأمير قدم للحضور جرداً بإنجازات الإصلاح الشامل السعودية؛ وخلص بندر إلى أن (علاقة المملكة بالولايات المتحدة قد نضجت. وهي تعرضت لامتحان عسير بأحداث ١١ سبتمبر، ولكنها خرجت من ذلك الامتحان أقوى مما كانت، والمسؤولون في البلدين أدركوا أن عليهم بناء أطر مؤسسية من أجل تصليب هذه العلاقة، وان هذه الأطر تعمل جيداً).

العلاقات اليوم ليست في أحسن حالاتها بالمطلق. والأمير تركي له خطاب واضح في هذا الشأن، هي أن ابن لادن يريد أن يوتر العلاقة بين البلدين، والنتيجة أن البلدين لا بد أن يعملوا معاً ضد ابن لادن ويزيدا من تحالفهما لا أن تقوم أميركا بنقد السعودية. وأضاف: (ان الإرهابيين اساءوا التقدير في محاولتهم الايقاع بين البلدين، وان كان ما فعلوه هو أنهم حازوا التصميم لدى البلدين على زيادة التعاون والتنسيق بينهما. وقال ان البلدين أدركا بعد أحداث ١١ سبتمبر ان

المواطنون جميعاً مهمشون،

اللهم سوى فئة الأقلية،

فئة أهل التوحيد الوهابي،

التي يجري في عروق

أتباعها الدم الأزرق

العلاقة التي تجمعهما تتجاوز النفط والحرب على الإرهاب).

وهذا القول غير صحيح بالطبع. إن أية استراتيجية أميركية سعودية لا يكون النفط والحرب على ما يسمى بالإرهاب محورهما، لم تخلق بعد. النفط ركن مكين في تلك الاستراتيجية، والحرب على ما يسمى بالإرهاب هو الذي دفع بواشنطن إلى تجميد دعواتها للإصلاح في السعودية. ثمة ما هي السعودية، لولا النفط والغطاء الديني الذي

مع الشيخ أحمد زكي يمانى وزير النفط الأسبق

أحداث تبحث عن توثيق، وأنا لست زعيماً سياسياً

في الحلقتين التاليتين للقاء الشيخ أحمد زكي يمانى مع قناة الجزيرة واللتين بثتا في (٩/١٦ و ٩/٢٣/٢٠٠٦) تحدث عن موضوعات بالغة الأهمية، هي في مجملها لها علاقة بالنفط السعودي، وباستخدام سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ويمدّى سيطرة الحكومة السعودية على إنتاج وتسعير النفط داخل أرضها، ومقتل فيصل. في هذا الإطار يكشف الشيخ يمانى عن تفاصيل لم تعرف حتى الآن، وقد كان كشفه لها مجرد رؤوس أقلام بحاجة الى متابعة وتفصيل.. فيما يلي أهم ما جاء في نقاش الحلقتين أنقضي الذكر.

معركة السيطرة على (أرامكو)

معروف أن شركة أرامكو النفطية كانت (دولة داخل دولة) حيث تمتعت بامتيازات لم تتمتع بها شركة من قبل في تاريخ الشرق الأوسط كله. فهي شركة لها مطاراتها ولها حرسها ولها مفكروها ومنظروها، ولها سيطرة مطلقة على المعلومات إلا ما تجود به على الحكومة السعودية من خلال تقرير سنوي. وهي شركة مددت سلطتها الى أمكنة غابت الدولة عنها، حيث بات لها مستشفياتها ومدارسها وأحيائها ونظمها الخاصة، كما قامت ببناء مدارس حكومية وأشرفت على مشاريع زراعية وتدخلت في المواصلات البرية وسكة الحديد، فهي التي أنشأت سكة الحديد الوحيدة بين الرياض والدمام، فضلاً عن الموانئ ومكافحة الأوبئة وغيرها من الموضوعات. إننا نتحدث عن دولة فعلاً، تقوم بما تقوم به الدولة، حتى في مجال الأمن لها جهازها الخاص، وكذلك جهاز علاقاتها الخارجية مع الدول، حيث يُستقبل مندوبو أرامكو في المنطقة كممثلين رؤساء دول. لم تكن الحكومة السعودية وحتى الستينيات الميلادية تعرف ماذا تفعل أرامكو بالضبط. وفي مجال النفط، لم يكن الملوك السعوديون يهتمون بما تفعل أرامكو (البهجة) فهي تقوم بالبحث عن النفط ثم تنتجه ثم تباعه لمن تشاء وبالسعر الذي تشاء، ثم تأتي للحكومة بحصتها، هكذا بدون مراقبة أو إشراف. والطريف هنا أن ما تحصل عليه الحكومة السعودية من الفئات لا يكفيها أمام بذخ الأمراء ونفقاتهم، ولذا كانت تستدين أموالاً من أرامكو نفسها، التي أصبحت تلعب دور المقرض؛ حاول أول وزير نفط سعودي، عبدالله

الطريقي، أن يفعل شيئاً ما، في فترة مليئة بالاضطراب السياسي الذي عم المنطقة العربية، وانخرط في مشاريع إصلاحية سياسية وغيرها، ولكن الطريقي أزيح بسبب الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم، بين تيار سعود وتيار فيصل وتيار طلال (الإصلاحى آنئذ). بعدها تولى الشيخ يمانى وزارة النفط، وقد كان وزير دولة يستشار في أمور النفط وبطريقة سعودية معروفة، سمع الشيخ يمانى بقرار تعيينه وزيراً للنفط - وقد كان في بيروت - من خلال الصحافي فالأ سعود لا يستشيرون من يعينونهم، ولا يبلغونهم حين يقبلونهم، وكثير من الوزراء أقيلوأ وسمعوا إقالاتهم من شاشة التلفزيون، مثلاً كان الحال مع غازي القصيبي وغيره.

الشيخ يمانى يقول عن ذلك أنه كان يعمل مستشاراً قانونياً للمديرية العامة للزيت والمعادن قبل أن تصبح وزارة، وكان يمارس في ذات الوقت المحاماة، وكان يقوم ببعض المهام النفطية التي يوكلها له الأمير فيصل (الملك فيما بعد). وحين سئل عن عدم استشارته في تعيينه وزيراً قال: (والله الملك فيصل كان يعتبرني إنساناً لا أستشار بالنسبة لما يريد هو).

تسلم الشيخ يمانى وزارة النفط والسعودية لا تمتلك سوى ما نسبته ٢٥٪ من أرامكو، وذلك بعد ٢٩ عاماً من تأسيس الشركة، وحينها وجد الشيخ يمانى أنه لا يمكن تقليص سلطات أرامكو بدون امتلاك الكفاءات البشرية والخبرات العلمية، ولذا طلب من الأمير فيصل أمرين: تأسيس معهد للبترول (أصبح فيما بعد كلية البترول والمعادن، ثم جامعة البترول والمعادن، ثم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)؛ والهدف هو خلق العناصر

البشرية التي يمكن للدولة الاعتماد عليها لتكوين جهاز قادر على سحب البساط من تحت أرامكو. والثاني، تأسيس شركة وطنية للبترول، سميت فيما بعد بـ (المؤسسة العامة للبترول والمعادن - بترومين) ثم تطور إسمها الى (سمارك) ثم أدمجت فيما بعد في أرامكو (التي امتلكت كلها من قبل الحكومة السعودية). وقد قامت بترومين بمراقبة نشاطات أرامكو فيما يتعلق بالكميات المراد تصديرها من خلال الموانئ، وكذلك مراقبة بعض الأعمال المتعلقة بالإنتاج والتسويق.

في الموضوع الأول، أي تأسيس معهد علمي، وافق فيصل على ذلك، فأُنشئت الكلية التي رفض فيصل أن تسمى باسمه، ثم لما اتسعت لتشمل كليات هندسة وعلوم وغيرها، صار اسمها جامعة. بالطبع، فإن نجاح الشيخ يمانى في تأسيس هذا الصرح العلمي، يراد له أن يطوى من التاريخ، فلا يبقى سوى إسم آل سعود، حتى إن اسم الشيخ يمانى حذف من كل الوثائق الحكومية التي تدل على أنه كان المؤسس الفعلي لذلك الصرح حتى من اللوحة التذكارية.

استشعرت أرامكو الخطر، فوقفت ضد تأسيس المعهد (الكلية) ومن ثم الجامعة فيما بعد) لكن فيصل وحسب الشيخ يمانى: (لم يتأثر). بالعكس ساعدني وأعطاني كل الدعم الممكن بالنسبة للجامعة، لكن بالنسبة لبترومين يعني كان هناك شخص محل احترام وتقدير من الأمير فيصل نصحنأ بعدم إنشاء الشركة الوطنية).

كان لدى المملكة شخصية مبتعثة من البنك الدولي، وهو أحمد زكي سعيد، وقد نصح فيصل بأن تأسس الشركة (بترومين) قد يؤدي الى هروب رأس المال، وإلى تقليص النشاط الأميركي



النفط، بل أن العمال في حقول النفط أضربوا عن العمل، وتوقف التصدير لبرهة من الزمن. في تلك الفترة تظاهر طلاب - وقيل بعية أساتذتهم - كلية البترول والمعادن في الظهران، وطالبوا بقطع النفط، فاعتقلوا واعتقل مدير الكلية صالح أمبا. يقول الشيخ يمامي عن أمبا أنه (رجل عظيم، وله فضل كبير على الجامعة) وأنه (أراد أن يحتوي انفعالات الشباب، فذهب اليهم بغية أن لا تتطور الأمور في المظاهرات..

وكانت هناك أجهزة الكاميرات تصوره من قبل شخص معين كان يرأس الاستخبارات في أرامكو واستطاع أن يقنع الأجهزة السعودية بأن صالح أمبا هو سبب البلاء والمشاكل.. فأخذ واعتقل بسبب أرامكو ومن خلفها).

السؤال المهم: هل النفط سلاب في المعركة؟ الشيخ يمامي لا يرى ذلك، أو بالأصح يرى أن وقف تصدير النفط وزيادة أسعاره يتحول من معاقبة أميركا إلى معاقبة للذات. كيف؟

يعترف الشيخ يمامي أولاً أنه لم يكن يؤيد استخدام النفط في حرب ١٩٧٣ بالطريقة التي جرت، وأن استخدام سلاح النفط بالصورة التي حدثت كان بأمر من الملك فيصل الذي يجرم الشيخ يمامي بأنه كان يعلم عن حرب ١٩٧٣ مسبقاً. والشيخ يمامي يفرق بين استخدام النفط ك (سلاح) وبين استخدامه ك (أداة) سياسية.. أي للمساومة وليس على طريقة المعاقبة لأنها تحمل عقاباً للذات.

حين وقعت الحرب، اجتمع وزراء النفط العرب وكلٌ أبدي رأيه: العراق طالب بتأميم شركات البترول، ولبيبها رأت سحب الأرصدة العربية من الغرب كما رأت لبيبها. لكن اليماني وخلال اجتماع فيينا بعيد قيام حرب أكتوبر طور رأياً بالتعاون مع صديقيه: خضر حرن الله ونور الدين فراج، حمله إلى الملك فيصل في الرياض، ذلك أن الحرب وقعت والشيخ يمامي موجود في جنيف. الرأي

المشاركة. قال طيب. اكتب الدعم. فكتبت إن المملكة العربية السعودية تحرص على أوامر الصداقة. مع الولايات المتحدة.. وهذا معلن ومعروف.. وأنها حريصة - على أوامر الصداقة والتعاون مع شركات البترول، ولكنها تحرص على مصالحها، وإن لم تتعاون شركات البترول لتحقيق مصالحنا الشرعية، فإنها عندئذ ستفاجأ بتغيير سياسة الصداقة. وقال فيصل: أعطوا. البيان - إلى وزارة الإعلام - أخذت. الرسالة أو البيان. وترجمتها بالإنجليزي وذهبت للاجتماع مع ملاك أرامكو. طبعاً كانت العنجهية والغطرسه بادية على وجوه الجميع، كل شيء مرفوض: لا نوافق على هذا نرفض هذا. قلت لهم إن هناك بياناً من الديوان الملكي سيصدر بعد ساعتين، وأنا لا أحب أن تفاجأوا به. كنت طبعت النسخة العربية وترجمتها حتى لا تتعبوا في الترجمة! فبهتوا، وأصابهم وجوم وشيء من الإحباط. بعدها سألتهم: هل تتفاوض غداً؟ قالوا لا لا لا! لا نعود. لقد كانت التعليمات التي أعطوها لا تعني مفاوضات ورجعوا إلى بلادهم. واستمرينا. في الضغط. بعد هذا في المفاوضات ونجحنا).

النفط سلاح في المعركة

كل العرب تقريباً يؤيدون مقولة ضرورة

أميركا أذكى من العرب

وكسينغر أذكى بكثير من العقول

العربية وكان يعلم أن الشارع

العربي يريد ارتفاعاً في أسعار

النفط ليحصلوا على أموال أكثر

من الدول الإمبريالية

استخدام سلاح النفط في معركة العرب الرئيسية، أي ضد إسرائيل وضد أميركا والغرب. ولكن هل ذلك ممكن؟ وإلى أي حد؟ وما هي قدرة دولة مثل السعودية على القيام بذلك؟ وماذا عن ردود الفعل الغربية التي تحسب لها الأنظمة العربية ألف ألف حساب. الشارع العربي المحبط والمثقل بالهزائم السياسية والعسكرية يريد حلاً للموضوع الفلسطيني، وموضوع كهذا يسترخص فيه كل القضايا. وحين وقعت حرب ١٩٦٧ قامت تظاهرات شعبية غاضبة في مدن المنطقة الشرقية السعودية ضد أميركا وإسرائيل وطالبت بقطع

في صناعة البترول، إلى آخر الأسطوانة التي نسمعها، كما يعلق على ذلك الشيخ يمامي رافضاً. وفي الأخير قبل الملك فيصل بتأسيس بترمين لمراقبة نشاط أرامكو.

كانت أرامكو ترقب نشاط الشيخ يمامي، وتخشى من فقدان سيطرتها التامة على الوضع النفطي، وكان يمامي يدرك من جهته أنه سيستخدم بأرامكو وستجبرها الحكومة السعودية على التنازل، فأرامكو من وجهة نظره مجرد (دولة داخل الدولة، وترفض أن تخضع لأي شيء نحن نشارك فيه قانوناً، في إحدى المرات وفقت إن ننشئ محكمة وأرامكو تخضع لها. كانوا. رؤساء أرامكو. اشتراطوا على أن تكون هذه المحكمة التي سيخضعون لها تضم رموزاً من رجال الفكر القانوني. هذا كان فوزاً كبيراً ما كنت أحلم به. فذهبت إلى أستاذي السنهوري باشا واقتنع ووافق إنه يكون عضواً في المحكمة، وذهبت إلى عميد كلية الحقوق في جامعة هارفرد ووافق، ووافقت أرامكو. على التحاكم لدى المحكمة - لكن بعض المتنفذين في سلك القضاء عندنا ظنوا أن ذلك خروجاً على الشريعة الإسلامية، وإيجاد قضاء آخر في المملكة. ولم يكن الأمر هكذا، فالأمر يتعلق بعلاقتنا بأرامكو بموضوع البترول فقط. ولكن ماتت الفكرة مع الأسف الشديد بعدما كانت تكاد أن تكون انطلاقة حقيقية نحو السيادة السعودية على أرامكو).

وحين بدأت السعودية بطرح فكرة إعادة بحث موضوع المشاركة والحصص في أرامكو، والحد من صلاحيات الشركة، تدخل البيت الأبيض (لمنع الحد من سطوها) بحسب تعبير الشيخ يمامي. وهنا أرسل الرئيس نيكسون إلى الملك فيصل رسالة شغوية. يقول الشيخ يمامي عن تلك الرسالة والمفاوضات حول الشراكة مع أرامكو التالي:

(الرسالة الشغوية في العرف الدبلوماسي أن يأتي السفير بورقة مكتوبة بتلوهها على رئيس الدولة. كانت الرسالة تقول إن أحمد زكي يمامي يسعى إلى زعزعة العلاقات بين الولايات المتحدة وبين المملكة. وأوضح نيكسون أنه - ضد فكرة الشراكة. الرسالة سجلت من قبل من كان يحضر لأنها تلقت بالإنجليزي ثم ترجمت إلى العربية، وناداني الملك فيصل في صباح اليوم الذي سأبدأ فيه في مدينة جدة المفاوضات مع ملاك أرامكو في موضوع الشراكة. طبعاً ملاك أرامكو أتوا إلى المملكة وعندهم شعور جازم بأن موضوع الشراكة هذا قتل. الملك فيصل أعطاني لأقرأ الرسالة الشغوية. قلت له يعني ما رأيك الآن؟ فقال لي: هل أنت تعتقد إن هذا الموضوع مهم جداً للملكة؟ قلت له نعم قطعاً، قال لي إذا استمر. قلت له الاستمرار الآن ليس له أي مغفول، وإن يؤدي إلى أي نتيجة، قال: وماذا نحتاج؟ قلت له: أن يصدر دعم منك بيبين إنك أنت تدعم موضوع



مبرر سياسي وجيه - خاصة وأن السادات لازال في مرحلة المفاوضات الأولية، كان يلح على إيقاف المقاطعة النفطية التي هي ما تبقى من سلاح لديه في مفاوضات فض الإشتباك وما يمكن أن يليها. في حين كان فيصل، المتصّر الأكبر يلح على الإستمرار، وعينه - كما كان يردد دائماً - على القدس والأقصى الذي يريد الصلاة فيه.

لماذا هذا الموقف، الذي يكشف عنه ربما للمرة الأولى الشيخ يمان؟ الجواب غير معلوم. ولكن التفاصيل التي يطرحها في إعداد فيصل لمعركة النفط جذيرة بالإيراد هنا.

السادات كان يعلم بأن النفط سيستخدم كسلاح في المعركة كما يقول الشيخ يمان، وبالضرورة كان الملك فيصل يعلم بأن هناك معركة قادمة، ولا بد أن يكون هو ثالث ثلاثة خاضوا حرب أكتوبر: فيصل والأسد والسادات، وأما الرابع: الملك حسين، فحسب الإستخبارات الإسرائيلية فقد وصلتته بعض المعلومات استنتج منها أن العرب يخططون لمعركة وأبلغ غولدا مائير بها قبل يوم من وقوع الحرب، كما يقول رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنذاك.

فيصل، وحسب يمان، لم يكن يريد الأخير بعيداً عنه، لأنه يتوقع أن تقوم الحرب بين لحظة وأخرى، وقبل الحرب طلب من يمان أن يوصل رسائل واضحة بهذا المعنى لأميركا وشركات النفط في أبريل ١٩٧٣، أي قبل ستة أشهر من وقوع الحرب أرسل فيصل الشيخ يمان ليقول لهم: (لا تحتمدوا علي تصرفات الصداقة في شؤون البترول إلا إذا حلت قضية الشرق الأوسط وأزيج الإحتلال عن الأراضي المحتلة). هناك في واشنطن التقى الشيخ يمان بجيمس شلنجر وزير الدفاع، وروجرز وزير الخارجية، كما التقى بشولتز وزير الخزانة، إضافة الى مستشار الأمن القومي هنري

والمسكوك وجهات أخرى، وأويك بعدما كانت تنتج ٧٠٪ من إنتاج العالم، هبط هذا الرقم إلى ٣٠٪، حيث هبط انتاجها من ٣١ مليون برميل في اليوم في نهاية السبعينات صارت تنتج ١٥ مليون). وملخص القول أن محاولة عام ١٩٧٣ لم تعط ثمرتها: (وأجهز على محاولة استخدام البترول كأداة سياسية، حين تم رفع السعر، وكانت النتيجة أنه فقدت أويك قوتها).

مفاجأة السادات

الرأي الذي يعبر عنه الشيخ يمان ليس مفاجئاً للكثيرين، فرؤيته المختلفة تعبر عن نفسها بلا تحفظ رغم مرور السنوات الطويلة على حرب أكتوبر ١٩٧٣. بل برغم تلك السنوات يبدو أن الوزير الأسبق قد ازداد قناعة برواء الماضي من خلال التجارب التي مرت بها المنطقة. لكن المفاجأة الحقيقية تتعلق بموقف السادات. وهو موقف غير قابل للفهم حتى الآن إلا أن يكون متواطئاً مع الأميركيين، أو مخططاً لإضعاف مكانته السياسية بغية العمل على جبهة الدبلوماسية والتي أدت فيما بعد الى توسيع ثغرة الدفوساوار ومن ثم المفاوضات فلاحقاً زيارة القدس وبعدها توقيع اتفاق كامب ديفيد.

الملك فيصل، الذي يعتقد الكثيرون أنه دفع

نيكسون أرسل إلى الملك فيصل

رسالة شفوية تقول إن يمان

يسعى إلى زعزعة العلاقات بين

أميركا والسعودية وهو ضد

فكرة الشراكة مع ارامكو

حياته نمناً لموقفه من استخدام النفط كسلاح، ليس فقط أصّر على استخدام سلاح النفط ضمن الحدود القصوى: (القطع الشامل). بل والإستمرار في سياسة وقف تصدير النفط حتى توثي المقاطعة مفعولها الزمني ويجبر الغرب وخاصة أميركا على حلّ التسليم بالحقوق الدنيا للعرب. هنا يأتي السادات، وموقفه المشوب بالتآمر ربما، فهو أصّر على إيقاف الحرب دون التفاهم مع زميله السوري، الأمر الذي زاد من الضغط العسكري على دمشق حين أوقفت مصر عملها الحربي، واضطرت سوريا الى التسليم وخسارة الكثير من مواقعها العسكرية وربما السياسية. زاد السادات على ذلك، أنه كان يلح على فيصل - ودون

يقول - حسب الشيخ يمان - التالي: (تخفيض إنتاج البترول شهرياً بنسبة ٥٪، وهذا يعني أن الضغوط تزداد، وكان الهدف منها استخدام البترول ليس كسلاح ولكن كأداة سياسية، لإشعار الرأي العام في الغرب أن هناك مشكلة ما بين إسرائيل والعرب). لكن الإتجاه العربي العام قرر مقاطعة شاملة من أول لحظة، بعد انسحاب من انسحب، فكان أن خضع الجميع اليها في مؤتمر الكويت.

وهكذا فالعرب قامت وسلاح النفط لم يستخدم بشكله الصحيح آنذاك، ولا تزال حتى الآن الكتابات كثيرة عن الأخطاء التي ارتكبت. البعض قال لم يكن من الضروري استخدام سلاح النفط لأنه أثر عكسياً، والبعض الآخر يقول لا يعني ما حدث أن الإجراءات التي اتخذت كانت في محلها اليوم. أما تقييم الشيخ يمان فيلخصه في التالي: (أميركا أدركت منا، وكسيفر أدركي بكثير من العقول العربية. كان الأخير يعلم أن الشارع العربي وحتى المثقفين العرب يريدون أن ترتفع أسعار البترول حتى يحصلوا على أموال أكثر من هذه الدول الإمبريالية في الغرب. هذا أمر كان معروفاً، ولهذا إذا أنت وقفت وقلت إن رفع السعر بشكل فجائي خطير وفي غير المصلحة الاستراتيجية العربية تصبح عميلاً للاستعمار).

وحسب الشيخ يمان، فإن كيسنجر (وهو قمة الفكر الاستراتيجي، وجد إنه لكي يتخلص من القوة الاستراتيجية العربية المنبثقة من البترول، فإن عليه أن يرفع سعر البترول بالشكل الذي يمكن شركات البترول الغربية من الحصول على أموال كبيرة تستثمرها في مناطق أخرى خارج الدول العربية. وهذا ما حصل. يعني كانت إيران ضد رفع أسعار البترول، وهذا موجود في أوراق أويك بعد سنة ١٩٧٣ وقد انقلب الوضع فصارت إيران تريد رفع أسعار البترول أقتنعها أو الشاه



كيسنجر: لم يلح أميركا على العرب

اقتنع من قبل كيسنجر من أن رفع السعر يمكنه من الحصول على أموال تزيد من قدرته العسكرية، وأراد كيسنجر أن يخلق من شاه إيران شرطي الخليج العربي، فصارت المشاكل بيننا وبين الإيرانيين بالنسبة لأسعار البترول. الذي حدث هو أن سعر البترول ارتفع، وأن كيسنجر وبلا شك نجح في إيجاد مصادر بديلة للإنتاج كبحر الشمال



اختطاف الشيخ يمني ووزراء أوبك

وقصة الإختطاف عام ١٩٧٥، والتي حدثت في فيينا على يد كارلوس المسجون حالياً في فرنسا، مهمة للرواية من أحد ضحايا أو أبطالها، أياً كان الموقع. يرويها الشيخ يمني على النحو التالي: (تقنياً ٤٧ ساعة في ضيافة كارلوس، الذي أخبرني منذ اليوم الأول إنه في نهاية المطاف سيقوم بقتلي. لقد اقتحم المختطفون غرفة الاجتماعات وكان المؤتمر الوزاري منعقداً وبدأوا في إطلاق النار وطلبوا من الجميع أن ينزلوا تحت الطاولة. في بداية الأمر لم أشعر بالخوف، لكن حين عرفت إنه الذي يقود المعركة هو كارلوس - وأنا عرفت إن كارلوس من بعض أوراق قديمة أتى هدف من أهدافه - عدتُ أحسست بأنه يعني أنا الآن في قبضة من يريد القضاء عليّ. لكن ما كان هناك خوف، يعني شيء عجيب النفس البشرة يا أخي تمر ببعض الظروف ويكتشف الإنسان في نفسه شيئاً لا يتوقعه).

ويضيف: (قسمنا المختطفون، فكنت أنا والوزير الإيراني، ووضعوا القنابل تحتنا ومعنا طبعاً أعضاء الوفدين والأصدقاء وهؤلاء في مكان ثانٍ والمحايدين في مكان ثالث. وكان هناك بين الخاطفين شاب فلسطيني عنده ليرة كما يظهر، وفي يده سكان لوتنيا فتفجر القنابل من تحتنا. قلت لكارلوس انظر لهذا! قال لي: هل أنت خائف؟ قلت له لا، أنا خائف عليك، إذا انفجرت القنابل، فكل من في الحجرة سينتهي إلى الموت بمن فيهم أنت! فمضك وراح وأخذ الأسلاك من ذلك الشاب. وتابع: (جاء لي كارلوس وقال لي اعطني مذكرة سياسية للحكومة النمساوية كي تدفعها، فإذا لم تدعها في الساعة الرابعة، سنقوم بإعدامك ورمي جثتك على الشارع الساعة الرابعة والنصف. صارت الساعة الرابعة ولم تدع المذكرة، فجاء كارلوس وقال لي: لديك نصف ساعة وستقتل. فطلبت منه أن أكتب وصيتي. قال: لا مانع. أعطوني ورقة، وكان صديقي هذا خضر حرز الله - الله

ولم أرَ الملك فيصل في حياتي في حالة وجوه وسكوت مثل تلك المرة. لا أعرف إيش الذي تم. أنا أتصني لو أعرف. ولكن فيصل نظر إلي وقال: راج ترفعوا الإجراءات البترولية! هكذا بألم. ورفعنا الإجراءات البترولية).

من الواضح من هذه الحادثة أن الملك فيصل أجبر على اتخاذ خطوة لم يكن يريد بها، وأن السادات وحده هو من كان ضد الإستمرار في المقاطعة النفطية، التي انتهت ببداية ١٩٧٤م. يبدو ان السادات كان ينسق مع الأميركيين، وما لم يستطع الأميركيون فعله مع فيصل مباشرة عبر السباسة والتهديد، نجح السادات في تحصيله بالضغط على فيصل ويومدين وحافظ الأسد.

هل قتل الأمير كيون فيصل؟

لقد قتل فيصل والشيخ يمني إلى جانبه في مكتبه وبمعيته وزير النفط الكويتي عبدالمطلب الكافامي. وبحكم علاقة فيصل بالشيخ يمني الوثيقة، وبحكم أن موضوع النفط كان - كما يقال - واحداً من أسباب مقتله، إضافة إلى موضوع فك الإشتباك بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة ثانية. فإن المتوقع أن لدى الشيخ يمني معلومات كثيرة جداً، هي أكثر بكثير من الإشارات التي قدمها في لقائه مع سامي كليب في قناة الجزيرة.

من الواضح أن الشيخ يمني لم يقل ما عنده في هذا الموضوع. قال أشياء تعطي ملاحم لرأيه. فهو يعتقد أن هناك أير غفيعه، وصفها بأنها أجهزة استخبارات أميركية وإسرائيلية قد تكون وراء مقتله، لكنه استدرج بأنه (يصعب أن تبدي رأياً ليس مبنياً على حقائق)؛

فما هي الحقائق الغائبة؟ هناك ربط ما بين الحادثة وأجهزة استخبارات خارجية، وربما قوى محلية لا يريد الشيخ يمني الإفصاح عنها. هناك ابن الملك فيصل محمد، الذي يعتقد بأن والده تم قتله بالتآمر بين فهد والسديريين السبعة من جهة وبين القاتل الأمير فيصل بن مساعد، والشيخ يمني لم يقل شيئاً بشأن هذا. لكنه في المقابل أوضح أن الذي قتل فيصل (حصل له غسيل مخ في الغالب، وكانت له صديقة يهودية اسمها سارة في أميركا. وقد أخبرني كارلوس عن سارة وأنه هاجمها بالقول: كيف تقبلين إنك تكوني صديقة لإقطاعي؟ قالت له: هذا الذي تقول أنه إقطاعي، انتظر بعض الوقت، وسيقوم بعمل بطولي يهز منطقة الشرق الأوسط هذا كلام كارلوس لي).

وقتل فيصل، وشعر الشيخ يمني بأسي، وقال بأنه يمتنى أن يكتب كتاباً عنه، لا يمتنه من ذلك سوى (الوقت) والخشية (أي إذا مدحت هذا الرجل العظيم يقال إن هذا المدح يقصد به ثم لا آخر. وهذا ليس هدفي).

كيسنغر الذي انزعج من رسالة فيصل، وطلب من الشيخ يمني أن لا يبلغها لأحد آخر من المسؤولين، ربما للفتكث عليها وعدم إبلاغها الرئيس نيكسون، ولكن الشيخ يمني فضح الأمر بصورة أكثر علانية: (رغم إن التعليمات التي أعطيت لي أن هذا الأمر يتم في صمت وسكون، ذهبت وأخبرت صديق لي أخبر الواشنطن بوست، فنشرت أن يمني جاء لكي ينقل رسالة من الحكومة السعودية مؤداها إن لم تنشط الحكومة الأميركية في فرض إزالة الاحتلال عن الأراضي المحتلة فهناك تصرفات غير ودية ستتم. الملك فيصل الله يرحمه قال لي: ليش هذا أذيع؟ فقلت له السبب. فوافق - على تصرفي - وهو إذا وجد السبب واقتنع به يصبح مقبولاً).

بعد أن قامت حرب أكتوبر واجتمع وزراء النفط وقرروا اتخاذ عقوبات نفطية، انفعل كيسنغر وهدد الدول الخليجية علناً، وقرر الأميركيون سراً احتلال السعودية والكويت والإمارات، وتآلفت لجنة لذلك الغرب (وأنا - يمني - أعرف أسماء اللجنة). كيسنغر هدد بدون أن يذكر استخدام إجراءات عسكرية. (وأنا رديت على التهديد، وكنت في الدنمارك، وكل هذه منشور لا تلعبوا بالنار! وكان شليسجر قد سرب معلومة احتلال منابع النفط إلى الحكومة البريطانية فنار نيكسون عليه وعاتبه على تسريب خطط سرية).

أما النهاية المأساوية لاستخدام النفط كسلاح، أو ما سمي بالإجراءات البترولية، فيرويها الشيخ يمني على النحو التالي: (الواقع كان الرئيس السادات على إيقافها، وكان الملك



فيصل يرسلني مرات عديدة أقابله لكن موقفه كان متشدداً في هذا الأمر. ثم أراد السادات أن يدعو لمؤتمر في القاهرة لبحث الموضوع تحضره سوريا ومصر والجزائر والسعودية، وقد رفض الملك فيصل ذلك. فقال له السادات: طيب نخلي الاجتماع في الرياض، ورفض الملك فيصل. كان رأيان متضاميران، فاتفق أخيراً أن يكون الاجتماع في الجزائر، وسافر الملك فيصل وكنت بصحبته،



الفلسطينيين، وأسلحة بأنواعها، وتمويل. الملك فيصل قال لي انذهب الى النويصر وخذ منه مائة ألف ريال. أخذت المبلغ كي أوصله له، وكان هناك صديق مشترك لنا اسمه دكتور توفيق الشاوي، فقلت له: أوصل أنت المبلغ، فأخذ المبلغ وسافر إلى بيروت، وجاء شخص من الشام إلى بيروت واستلم المبلغ، وكانت النتيجة أنه هذا الشخص الذي سلم أبو عمار المبلغ قبض عليه في سوريا ووضع في السجن.

زعيم الحجاز

بقي مكة في قلب ووجدان الشيخ أحمد زكي يمني وهو يعد حالياً موسوعة عنها وعن المدينة المنورة وقيل لي أن الموسوعة بدأت تلقى بعض من في السلطة في السعودية وينذر أن الموسوعة ليست وحدها التي تقلق، فيماني ماض في الدعوة للانفتاح وللعودة الى المقاصد الحقيقية في الفكر والشريعة وقد تعرض الشيخ يمني لحملات منظمة من الحكومة وأتباعها رأت تكفيره وخروجه عن الدين واستعانت بخطباء وكثاب من بلدان عربية يقول يمني عنهم: (حتى بعض خطباء المساجد في مصر كانوا يدعون الله أن يحمي الإسلام من شروعي، مساكين، يعني خلي الناس يستزقوا). الخوف السعودي من الشيخ يمني أنه يمثل رأس الحربة في تعزيز الثقافة والهوية الحجازية، وال سعود يرون الأمر من بعده السياسي، ويروجون لمقولة أن الشيخ يمني يريد أن يصنع من نفسه زعيماً للحجاز القادم المنفصل عن سلطة نجد. أما الشيخ يمني فيرد على ذلك بالقول: (هذا أبعد ما يكون عني. أنا بلغت من السن ما يجعلني أعزف فيه عن أي طموح سياسي، وأنا لست زعيماً. أنا إنسان. وإذا تحدثت عن الحجاز أو عن مكة، فأحدثت عن الجوانب الثقافية، يعني عمري ما تطرقت إلى أمور سياسية).

فقال لي: لا تنظر للرشاش، إن أقتلك الآن، لكن قريباً جداً ستقتل. بعدما نزل كارلوس والخطافون جميعاً، فيما تم إطلاق سراحنا، وحين نزلنا من الطائرة وجدنا الرئيس بوتفليقة وهو قادم من المطار وأخذنا إلى قاعة كبيرة، ثم جلس في الوسط وأنا على يمينه والوزير الإيراني على يساره، وبعد قليل جاء أنيس نقاش، وكان اسمه الحركي خالد، وكان هدفه القيام بالواجب، فكان يتكلم وينظر باتجاهي، وأخذ يشتمني بألفاظ سيئة، ويقول بأنني مجرم ولني كذا وكذا، وكانت يده تتحرك. تحت ملايصة - وأحس الرئيس بوتفليقة أن الرجل يريد القيام بشيء ما، فطلب له عصيماً، وقال له يا خالد: اشرب، أخذ خالد العصير، وأحس بأن أمره مضبوط، فوضع العصير وتركنا ومشى. ثم رأيت جزائريين إنثنين يقيضون عليه ويستخرجون مسدساً كان داخل ملايصة).

ولكن من هو الذي مَوَّل ودفع بعملية الاختطاف الى الأمام؟ هل هي ليبيا القذافي أم عراق صدام حسين؟ لا يوجد متهم ثالث فيما يبدو. وحين سئل الشيخ يمني عن الجهة التي تقف وراء الاختطاف والقتل، لم يرد الإجابة، وقال إن الجهة معروفة عند الإيطاليين من خلال الإرهابي الألماني الذي ضرب بالرصاص في بطنه، حيث تسربت معلومات عن الجهة الفاعلة الى مجلة ألمانية. وأضاف الشيخ يمني بأن مجلة الوسط تعلم الحقيقة من خلال رسائل كارلوس، حيث اشار الأخير الى دولتين عربيتين وأن رئيس إحداهما انزعج من كارلوس وعاتبه: لماذا لم تقتل اليمني؟ قبل كان ذلك الرئيس هو صدام حسين؟ قال اليمني: أسأل جماعة مجلة الوسط وقال الشيخ يمني أنه إن كان الفاعل صدام حسين فهو يحاكم الآن (وما فيه داعي لزيادة الأمور، وإذا كان فيه غيره الله يغفر. أنا الآن أعيش وأتكلم معك).

عرفات و فيصل: التصال من تبوك؟

الشيخ أحمد زكي يمني هو بالفعل الذي كان قدم ياسر عرفات إلى الملك فيصل. كان الرئيس الفلسطيني الراحل لا يزال في مقتبل العمر وفي بواكير النضال وبحاجة للمال والصلاح. قصد السعودية وكان أحمد زكي يمني هو الوسيط، وتقدم عرفات آنذاك ببعض المطالب التي يبدو أنها لاقت تجاوباً سريعاً من الملك السعودي. يقول الشيخ يمني: (بوساطات واتصالات معينة لا داعي لتكررها الآن، عرضت على الملك فيصل أن تأتي بعرفات الى الرياض. فوافق وجاءنا إلى الرياض واجتمع مع الملك فيصل ما يزيد على ثلاث ساعات. والملك فيصل بطبيعته كان ساكتاً يسمع منه، وعندما انتهت المقابلة، أخذت عرفات إلى الفندق، وفي الصباح الباكر أعطاني ورقة الطلبات، وهي أرض في تبوك كي يتم فيها تدريب

يحفظه. بجانبني ووعدي أن يأخذ الوصية ويعطيها لأهلي. لم أفكر حينها في الموت، كنت أفكر في والدي، في زوجتي، كنت أفكر في أولادي، كنت أفكر في الأمور التي أردت أن أقوم بها ولم أقم بها. كل هذه الأمور كانت تشغل بالي وأنا أكتب وصيتي. في الساعة الرابعة وثلاث، جاء كارلوس إليّ ونظرت الى ساعتني وقلت له: لا زال لدي عشر دقائق إضافية. قال لي: لا، لك مدة أطول، لأن الإذاعة النمساوية أذاعت ما نريد).

وأضاف الشيخ يمني: (عدنا من ليبيا حين أقيمت أبواب مطاراتها الى الجزائر، وانزعج كارلوس. في الجزائر اتخذ المختطفون قراراً عند مدخل الطائرة عند القيادة بأن يقوموا بإعدام الوزيرين السعودي والإيراني على أن يطلقوا سراح الآخرين. كانت هناك أجهزة تنصت، فالجزائريين سعوا بهذا وسمعنا صوت أحمد هداية رئيس الأمن الخاص عن الاستخبارات يطلب كارلوس أن ينزل فنزل كارلوس والتقاء، فأخبره هداية بأن الرئيس يومين يقول لك: إذا قتلت يمني، فإنه سيفقتل. قال كارلوس: هذا مستحيل! أن تقتلوا شخصاً ثورياً مثلي بإقطاعي مثل يمني. وأضاف بأنه لا يصدق ما نقل له. وحسب أخبار الجزائر فإنهم اتصلوا بالرئيس يومين الذي أكد لكارلوس التهديد مباشرة، فعرف كارلوس أن حياته مهددة، وهو لا يحب أن يموت، فرجع وأخذ يناقش المجموعة المختطفة، وكنا نراه في حالة من البلبلة



لماذا أراد إنهاء المطالبة الثقافية؟

والاضطراب والاختلاف في الرأي. وأخيراً بدأ أنهم وافقوا ولأول مرة - على العرض الجزائري). حين عاد كارلوس الى الطائرة جاء برشاشه وصرخ في وجه الشيخ يمني، وطلب منه الوقوف، وأخذ في شتمه، وأقسم بشرفه بأنه سيفقتله بأسرع مما أتصور: (كانت نظراتي موجهة لقوّة الرشاش،

STATE OF DENIAL

BUSH AT WAR, PART III

BOB WOODWARD

غلن ١٩٩١، لوكربي ٢٠٠٣، الأزمة الصينية-الأميركية ٢٠٠١ على خلفية قضايا تجسس، وقضايا أخرى عديدة، نجح فيها الأمير بندر في تخبيت موقعه كمستشار غير مفوض لرئيس الولايات المتحدة، بل الأهم أنه ثبت موقعه خلال أكثر من عقد كوزير خارجية حقيقي بدلاً من الوزير الحالي الأمير سعود الفيصل الذي أمسى (نيجياتيف) لصورة أخرى أشد بروزاً وأكثف حضوراً في المحافل الدولية. ربما لم يكن بالإمكان اختيار منصب يليق به، ويعكس حالة الازدواجية أو الصورة والأصل، فبينما بقي سعود الفيصل وزيراً للخارجية تولى الأمير بندر منصب رئيس مجلس الأمن القومي، المتحدث مؤخراً ليكون على مقاس الأمير.

يلفت بوب وود وود في حديثه عن التعالق الشديد بين آل بوش وآل سعود إلى الكتاب الذي ألفه كريك أنجر Craig Unger في عام ٢٠٠٤ بعنوان House of Saud of Bush.

يذكر أنجر بأن آل سعود كانوا مسرورين بوصول جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة في صيف ٢٠٠٠، وهو يعكس علاقة الأب بملوك آل سعود. في واقع الأمر، أن العلاقات بين العائلتين تعود إلى السبعينيات حين طار كل من البيلوفير الهنكي السعودي خالد بن محفوظ وسالم بن لادن إلى تكساس لمقابلة جيمس باث، الصديق القديم لجورج بوش لعقود خلت. وحتى تمويل ابن محفوظ اللاحق لئناطحة السحاب في هيوستن لبنك عائلة جيمس بيكر أو التمويل السعودي الطارئ الذي ساعد جورج بوش لصنع ثروته، هو بلا شك تمويل ينشأ إلى حد كبير مجموعة صغيرة من جهات البطاطا بالمقارنة إلى ما حدث

بوب وود وود في (حالة إنكار)

الأمير بندر.. عراب أميركي

بالخلاصات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالحرب على الإرهاب ومرحلة ما قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر وكذلك الحرب في العراق. وأشار بوب وود وود إلى أن إهمال كونداليزا رايس والرئيس بوش لمذكرة استخبارات بعنوان (شبكة القاعدة عازمة على شن هجوم داخل الأراضي الأميركية) وذلك قبل بضعة أسابيع من الهجمات.

وجه آخر للإنكار والذي يعكس الاخفاق الآخر في إدارة بوش بحسب رأي بوب وود وود، وهو التباين بين تقييم الرئيس بوش وأعضاء حكومته للوضع في العراق وبين أعمال العنف الطائفي المتصاعدة وعدد الجثث المتناثرة في شوارع العراق بصورة يومية، وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين إلى ما يقرب من ألف قتيل شهرياً فضلاً عن عدد القتلى في صفوف القوات العراقية وقوات التحالف وعمليات الاغتيال في صفوف الشخصيات السياسية والدينية والأمنية.

الوجه الآخر للإنكار والذي يكتب أهمية بالغة ويصلح لأن يكون وجهاً آخر للاخفاق البالغ في إدارة الرئيس بوش، هي طبيعة العلاقة المتميزة بين الرئيس بوش والسفير السعودي السابق في واشنطن ورئيس مجلس الأمن القومي الحالي الأمير بندر بن سلطان، والذي يصفه وود وود بأنه شخصية نافذة ذات تأثير بارز ليس في حلقة صنع القرار في واشنطن بل إنه يحظى بمنزلة خاصة لدى الرئيس بوش ذاته، فهو كما تكرر في الصحافة الأميركية بأنه الشخصية العربية الوحيدة التي يستشيرها الرئيس بوش بل ويأخذ بأرائها على نحو جاد. وقد شاع في واشنطن بأن الأمير بندر الذي يُنظر إليه بقدر من الأذراء والغيرة يسجد أبواب البيت الأبيض مفتوحة دائماً، فهو الوحيد من بين سفراء العالم الذي لا يحتاج إلى موعد مسبق للقاء الرئيس بوش. يتذكر كثيرون كيف كان يجلس الأمير بندر أمام الرئيس بوش، والتي توحى بحالة الانسجام بين الشخصيتين، رغم الفارق الكبير في المراتب. الأمير بندر أسدى بلا شك خدمات جليلة لبنت آل بوش، وهو الذي قاد قضايا كبرى ناجحة منها: صفقة الطائرات العسكرية الـ ١٦ لحدود بلاده، الكونتورا في امريكا اللاتينية، استقدام القوات الأميركية إلى السعودية في حرب الخليج

بوب وود وود، الكاتب والصحافي في جريدة واشنطن بوست، أثار بكتابه الجديد (حالة الإنكار) State of Denial جدلاً إعلامياً وسياسياً واسعاً في واشنطن، لما اشتمل عليه من كمية هائلة من المعلومات السرية التي تستهدف توصيف حالة الاخفاق والتفكك في إدارة الرئيس بوش وجنوحها الشديد إلى إخفاء الحقائق المتعلقة بإخفاقات وفشل الإدارة عن الشعب الأميركي وخصوصاً في إدارة قضايا السياسة الخارجية، وبالتحديد التطورات الأمنية الخطيرة التي شهدها العراق.

اعتمد وود وود في جمع معلوماته على طائفة من اللقاءات الصحافية مع عدد من المسؤولين الكبار في البيت الأبيض والقادة العسكريين ومسؤولين في مؤسسات الحكومة، إضافة إلى بعض الوثائق السرية ومقارنتها مع التصريحات العلنية للرئيس الأميركي وأعضاء إدارته للكشف عن التناقض الحاصل بين المعلن والمستور، عبر تسليط الضوء على الحوادث التي سبقت الحرب على العراق خلال فترة الاحتلال بوب وود وود الذي نجح في إسقاط حكومة نيكسون عبر فضيحة ووتر جيت، يتطلع لأن يحقق كتابه الجديد نفس النتيجة بإسقاط الحكومة الجمهورية التي يقودها جورج دبليو بوش، وهي نتيجة يرغب كثيرون داخل الولايات المتحدة في الوصول إليها، خصوصاً بعد أن تجاوزت أخطاء الإدارة حدودها المعقولة وأفقدت الولايات المتحدة القدر الأدنى من مصداقية مزاعمها ليس على مستوى الديمقراطية والحريات فحسب بل وحتى في القضية التي استعملتها ذريعة لاحتلال العالم، متمثلة الحرب على الإرهاب، حيث كشف بوب وود وود بأن موضوع الاخفاق في العراق يعكس الاخفاق الفادح في مجال الأمن القومي الذي كانت كونداليزا رايس تضطلع بدور المستشار فيه، حيث فشلت في تقادي وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، على رغم المؤشرات والتحذيرات الاستخبارية التي تنبأ إلى أن شبكة تنظيم القاعدة عازمة على توجيه ضربة عنيفة ومدوية داخل الولايات المتحدة.

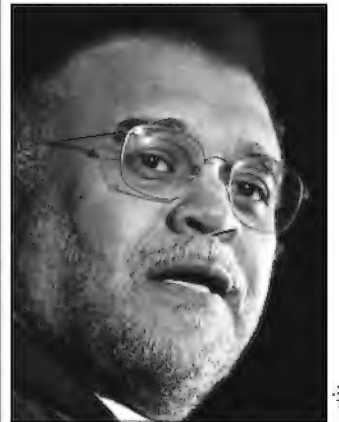
بلغت وود وود إلى أن الرئيس بوش الابن ومنذ وصوله إلى السلطة كان على اطلاع تام

لاحقاً.

يلفت أنجر عن عمد إلى التبرعات السعودية للجمعيات الخيرية المرتبطة بآل بوش، فهم، أي آل سعود، قد يستثمرون في المؤسسات المالية التابعة لمجموعة كارليل، أو التعاقد مع واحدة من شركات عديدة مملوكة من قبل كارليل في القطاع الدفاعي أو الصناعات الأخرى. ويضم الناس المرتبطين بكارليل كشركاء، ومستشارين، وقناصل، ومدراء لشركاتها، الأشخاص الأقوى في العالم مثل: الرئيس الأسبق جورج بوش، وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، ورئيس الوزراء السابق جون ميچر، ووزير الدفاع الأسبق فرانك كارلوشي، والرئيس السابق لمكتب الإدارة والميزانية ريتشارد دارمان.

الأمير بندر أيضاً على علاقة وثيقة مع ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي الحالي، وهو كان الطرف الأمريكي الذي أدار مع الأمير بندر قضية استقدام القوات الأمريكية إلى السعودية كما يذكر بوب وودورد نفسه في كتابه (القادة). ديك تشيني صاحب شركة هاليبورتون، وهي شركة اكتشاف نفطي عملاقة في تكساس، ولديها مصالح هائلة في السعودية.

في المساعدات الخيرية وحدها، فإن السعوديين أعطوا على الأقل ٣.٥ مليون دولار للجمعيات الخيرية التابعة لعائلة بوش، مليون منها فقط دفعت من قبل الأمير بندر إلى المتحف والمكتبة الرئاسية التابعة لجورج دبليو بوش.



ومليون دولار آخر من الملك فهد لحملة باربرا بوش ضد الأمية، وخمسة ألف دولار من الأمير الوليد بن طلال إلى أكاديمية فيليب، أندوفر لتصميم مؤسسة مالية أنشئت حديثاً من قبل جورج هيربرت ولكر بوش للبحوث الدراسية، ومليون دولار آخر عبارة عن لوحات فنية من

الأمير بندر إلى البيت الأبيض في عهد جورج دبليو بوش.

وحسب أنجر فإن آل سعود سهّلوا مرور على الأقل مليار و٤٧٦ مليون دولار إلى عائلة بوش والشركات والمؤسسات الخليفة لها. يقول أنجر، بأنه لم يحدث في التاريخ أن كان هناك مرشح رئاسي، وأبوه رئيس سابق، قد عقد روابط مالية وشخصية وثيقة مع عائلة حاكمة في بلد أجنبي آخر، فضلاً عن أن تكون الثروات الشخصية للرئيس والسياسات العامة تعتمد بصورة عميقة على تدخلها مع أمة أخرى.

لم يعد خافياً بالنسبة لكثير من الأميركيين أن الأموال السعودية عبر السفير السابق الأمير بندر وعلى مدار أكثر من عقدين كانت تلعب دوراً كبيراً في تمويل الحملات الانتخابية لمرشحين محددين للرئاسة الأمريكية، الأمر الذي يجعل

يدرك الأميركيون أن الاموال

السعودية لعبت على مدار

عقدين دوراً رئيسياً في

الحملات الانتخابية لمرشحين

محددين للرئاسة الأميركية

القوانين الانتخابية الفيدرالية التي تحظر على الأجانب تمويل الحملات الانتخابية الأمريكية مجرد زركشات ضرورية لحفظ الصورة الديمقراطية للولايات المتحدة.

اقتفاءً لكتاب كريك أنجر، أفرد بوب وودورد قسماً خاصاً في كتابه (حالة الإنكار) بعنوان 'of Bush and the House of Saud', The house، تحدث فيه عن العلاقة الحميمة بين عائلة بوش وعائلة آل سعود وطبيعة المصالح السياسية والمالية المشتركة بينهما. الجديد في هذه العلاقة من وجهة نظر وودورد هو الدور المحوري الذي يقوم به الأمير بندر وودوره الاستشاري لدى بوش ليس لكونه ينتمي لعائلة آل سعود بل بسبب دهائه السياسي ومعارفه واتصالاته الشخصية عبر العالم.

الرئيس والأمير .. البداية

يذكر وودورد أن الرئيس السابق بوش الأب أجرى في خريف عام ١٩٩٧ اتصالاً هاتفياً بأحد أبرز أصدقائه المقربين وهو الأمير بندر بن

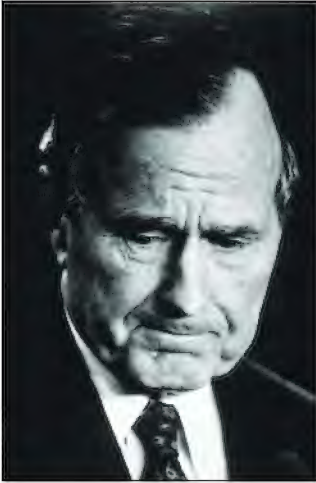


٣٦

سلطان سفير السعودية لدى واشنطن وقال له إن بوش الابن الذي كان حينها حاكماً لولاية تكساس يرغب في الحديث معه بشأن موضوع هام على انفراد وبعيداً عن الأضواء وطلب منه القدوم إلى تكساس. ويضيف الكاتب أن بندر الذي تتمحور شخصيته وعلاقاته على مثل تلك الاجتماعات البعيدة عن الأضواء لم يتردد ووافق من دون أن يسلل عن السبب، لكن القضية كانت واضحة، خصوصاً وأنه كانت هناك تكهنات وتقارير صحفية تفيد بأن بوش الابن كان يفكر في ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة. قام بندر بالتخطيط لزيارته لتكساس وجعلها متزامنة مع موعد مقابلة لكرة القدم الأمريكية يلعبها فريقه المفضل Dallas Cowboys واستخدمها كغطاء للزيارة. يقول الكاتب إن بوش الابن أبلغ بندر عزمه ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة وقال له إن لديه أفكاراً واضحة حول ما يتعين القيام به بشأن السياسة الداخلية الأمريكية لكنه أضاف (ليس لدي أي فكرة عن الكيفية التي يتعين علي التفكير من خلالها بشأن السياسة الخارجية، إن والذي أبلغني بأنه يتعين علي التحدث مع بندر قبل أن أتخذ أي قرار بهذا الشأن لأسباب عديدة: أولها: أنه (أي بندر) صديقنا. أي صديق للولايات المتحدة.

ثانيها: أنه يعرف جميع الشخصيات التي لها وزن وتأثير عبر العالم. ثالثاً: لأنه مطلع على التطورات في العالم ويستطيع المساعدة في عقد اجتماعات مع أهم الشخصيات في العالم.

وهنا تكمن أهمية آراء بندر ومشورته والتي ستترسخ بشكل أكبر وأعظم خلال السنوات اللاحقة. مع الإشارة إلى أن بوش اتصل ليتباحث مع بندر بشأن السياسة الخارجية قبل الاتصال بكونداليزا رايس لتشرّف على ملف السياسة الخارجية في حملة بوش الانتخابية. ولغت



الرئيس بوش عن رغبته في عقد إجتماع مرة كل شهر مع بندر من أجل إجراء حوار صريح بينهما. بعد أسبوعين على اجتماع بوش وبندر في البيت الأبيض قامت الصين بإسقاط طائرة تجسس تابعة للبحرية الأمريكية واعتقلت طاقمها المؤلف من أربعة وعشرين شخصا وهو ما شكل أول أزمة دولية تواجهها حكومة الرئيس بوش. وفي الوقت الذي شدد فيه البيت الأبيض على ضرورة الحفاظ على صورة الرئيس بوش لدى الرأي العام طلب وزير الخارجية كولن باول تدخل الأمير بندر لحل الأزمة من خلال استخدام نفوذه وعلاقاته مع المسؤولين الصينيين. وهو الأمر الذي حدث بالفعل وقام بندر بإقناع المسؤولين في بكين بالإفراج عن المعتقلين الأمريكيين الأربعة والعشرين واعتبر المسألة على أنه جميل شخصي أسداه الصينيون له.

وأظهر الكتاب عدداً من المناسبات التي تدخل فيها الأمير بندر وتحدث فيها إلى الرئيس بوش ليس بلهجة سفير دولة أجنبية فحسب بل بلهجة المستشار الملم بأمور العالم الذي يسدي النصيحة لرئيس دولة عظمى، وليكون بذلك الشخصية العربية الوحيدة على الأرجح التي يستمع إليها الرئيس بوش بتأني وإمعان.

يدخل الأمير بندر في قضايا الشرق الأوسط بصورة مباشرة، وهو المسؤول عن صياغة مواقف حكومة بلاده في قضية العدوان الاسرائيلي على لبنان، بل هو من أعد البيان الفضيحة في أول يوم للعدوان الاسرائيلي على لبنان، وقضية فلسطين، والعراق، الملف النووي الايراني، وغيرها. وستعرض لهذه القضية في هذا العدد.

- المستشارين - يعرضون على الأمور بشكل مبسط بدلاً من تقديم نصف كتاب عن تاريخ كوريا الشمالية).

بحسب وودورد، يظهر هذا الحوار ذكاء الأمير بندر وقدرته على دراسة سيكولوجية الأشخاص الذين يتعامل معهم واستخدام ذلك لصالحه، وفي معرض تحليله لشخصية بوش الابن يقول بندر إن (بوش جاء إلى السلطة ولديه مهمة يريد تحقيقها) هذه المهمة هي مهمة شخصية وهي بحسب بندر (رفع الظلم الذي لحق بوالده الرئيس السابق من خلال خسارته في الانتخابات على يد كلينتون).

خط ساخن مفتوح

العلاقة الحميمة التي تحدث عنها وودورد بلغت مستوى متقدماً بين الأمير بندر والرئيس

بندر لبوش: إن معترك

السياسة هو مجال صعب ودموي

ليس فيه مجال للنزاهة عليك

التخلص من كبرياتك من

أجل كسب ود خصومك

بوش، تصل إلى حد تجاوز الاعراف الدبلوماسية والبروتوكولية المعمول بها بين مسؤولي الدول. يقول وودورد بأنه من غير المعتاد أن يكون بإمكان سفير دولة ما الدخول إلى البيت الأبيض والاجتماع مع الرئيس الأمريكي في أي وقت شاء، لكن الوضع مختلف بالنسبة للسفير السعودي الأمير بندر، يسقط وودورد: في الخامس والعشرين من شهر مارس من عام ٢٠٠١، أي بعد شهرين من تولي بوش الرئاسة، توجه الأمير بندر إلى البيت الأبيض ليليلغ الرئيس بوش انزعاج السعودية بتصريحات صادرة عن وزير الخارجية كولين باول قال فيها إن الولايات المتحدة تعترم نقل سفارتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل، ويضيف الكاتب أن الرئيس بوش أبلغ بندر بأنه يدرك مدى حساسية القدس لدى العرب، وأن باول لم يكن موافقاً في اختبار عباراته على الأرجح. ليناقش الرجلان قضيتي فلسطين وقضية الإطاحة بنظام حكم صدام حسين والمعارضة العراقية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وليعرب

وودورد إلى أن الأمير بندر قدّم لبوش نصيحة ميكافيلية مفادها أنه يتعين عليه التخلي عن كبريائه وأن يكسب ود خصومه السياسيين بأي ثمن، موضحاً له أن معترك السياسة هو مجال صعب ودموي ليس فيه مجال للنزاهة.

بندر.. مستشاراً أميركياً

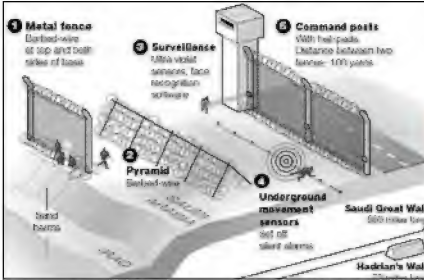
يسلط وودورد الضوء على الاتصالات التي بقيت مستمرة ومفتوحة بين بندر وبوش الابن، وأنه في الوقت الذي حاز فيه الأخير على ترشيح الحزب الجمهوري لخوض انتخابات الرئاسة إلتقى الرجلان في يونيو من عام ٢٠٠٠ خلال حفل بمناسبة عيد ميلاد باربرا بوش، وأن بوش الابن طرح السؤال التالي على بندر (بندر إنك أفضل شخص مطلع على شؤون العالم، أخبرني أسراً ولحداً، وهو لماناً يتعين علي أن أعبر الاهتمام لكوريا الشمالية؟) في إشارة إلى التقارير التي تحذر من التهديد الذي يشككه النظام الحاكم في بيونغ يونغ، ليجيب بندر بأنه لا يدري بالقدر الكافي لأنه لم يغم بأية مهام بشأن كوريا الشمالية لكنه أوضح أن أحد الأسباب قد يكون هو وجود ثمانية وثلاثين ألفاً من القوات الأمريكية على الجانب الجنوبي من الحدود بين الكوريتين، وأن أي إطلاق للنار عبر الحدود قد يسفر عن مقتل نصف تلك القوات الأمريكية خلال أي هجوم تقوم به كوريا الشمالية بالأسلحة الكيميائية أو



البيولوجية أو حتى بالأسلحة التقليدية وبالتالي وبشكل بسيطة فإن الولايات المتحدة في حرب مستمرة مع كوريا الشمالية. ويشير الكاتب هنا إلى أن الرئيس بوش أعرب عن ارتياحه للبساطة في التفسير الذي قدمه بندر وقال (أود لو أن أولئك

خشية العرب الأهلية وعودة العنف

'سور صين' سعودي لعزل العراق!



العراق، فإن التدهور في حدودها الشمالية هو كابوس أمني. المسؤولون السعودية قلقون

بما يدعى بالحركة الارتدادية، حيث يعيد المقاتلون السعوديون في العراق الجهاد إلى شوارع الرياض وجدة. ولكن القلق الأكبر ينبع من أن الحرب الأهلية في العراق ستبث موجة من اللاجئين جنوباً، وتحريك الأقلية الشيعية السعودية في الشرق المنتج للنفط.

ففي حال تشطي العراق، سيتجه كثير من الناس نحو الجنوب ولذلك يجب الاستعداد لذلك. وقد كانت الخطط السعودية لسنوات عديدة من أجل تحسين الأمن على الحدود مع العراق جزءاً من مشروع بري وبحري ووجوي بكلفة ملايين الدولارات من أجل حماية حدود البلاد كافة، وهو المشروع المعروف بـ (ميكسا)، أو وزارة المملكة العربية السعودية الداخلية. ويطمح هذا البرنامج لتطويق البلاد بمئات من الأجهزة الرقابية، وقواعد الاستطلاع على الشواطئ، وشبكة من الاتصالات، والدوريات بواسطة طائرات استطلاع. ولكن المشروع المركزي الضخم، والذي تقدر كلفته بحسب متعاقد دفاعي يعمل بصورة وثيقة مع الحكومة السعودية بنحو ١٢ مليار جنيه (نحو ٢٥ مليار دولار) قد جعل حركته بالغة الصعوبة على الأرض. ولكن المملكة الآن قررت بأنه لا يمكن أن تنتظر (ميكسا) من أجل درء تهديد العنف القادم من العراق. المتقاعدون المتنافسون على المشروع عليهم أن يعدوا بأنهم قادرين على إتمام عملية نصب السياج العازل بطول ٥٥٠ ميلاً خلال عام واحد.

يقول أنتوني فورستر - يمين، من شركة ويستمنستر الدولية البريطانية التي تتنافس من أجل بناء السياج العازل، (كل شخص يتحدث إليه في السعودية يقول بأنه - أي السياج - ضروري للغاية الآن، ويقولون بأن هناك خطراً حقيقياً من الناس السنيين للغاية القادمين من العراق).

ذكر محللون بأنه حتى مع الأخذ بنظر الاعتبار التأخير والخلافات التي تصاحب عادة مثل هذه العقود العسكرية الباهظة التكاليف، فإن السياج العازل كان مقرراً أن ينتهي العمل به في بداية صيف العام ٢٠٠٨، وأن الكلفة الاجمالية المتوقع وصولها هي على الأقل ٣٠٠ مليون جنيه استرليني.

تحت عنوان (السعوديون يبنون سوراً بطول ٥٥٠ ميلاً لإغلاق العراق) كتب هاري دي كويتيفيل، مراسل صحيفة ديلي تلغراف في الشرق الأوسط في الأول من أكتوبر بأن الأمن في العراق قد انهار بصورة دراماتيكية فيما طلبت السعودية بناء سوراً بطول ٥٥٠ ميلاً بتقنية عالية من أجل صد الجار الشمالي المضطرب.

هذا المشروع الضخم لبناء هذا السياج العازل سيؤد بكاميرات للمراقبة الليلية بالأشعة فوق البنفسجية وبأسلاك مدفونة لتحسس تحركات المتسللين ومئات الآلاف من الأسلاك الشائكة والذي سيحيط بحدود صحراوية كبيرة ومعزولة بين البلدين.

وأن السياج سيبنى بالرغم من مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية التي أنفقتها المملكة السعودية في السنتين الماضيتين من أجل تكثيف الدوريات على حدودها مع العراق، حيث يقول المسؤولون السعوديون بأن الأزمة في العراق الآن هي من الخطورة بمكان بما يملئ درءها بصورة عملية.

ونقلت الصحيفة عن نواف عبيد، مدير مشروع تقييم الأمن الوطني السعودي، وهو معهد يقدم نصائح للحكومة في مجال الشؤون الأمنية، بأن الرقابة قد بدأت بصورة فعلية خلال الثماني عشر شهراً الماضية، ولكن الشعور العام في السعودية هو أن العراق في طريقه للفوضى فيما تدعم احتمالية الاستقرار، ولذلك فإن الأمر الأشد إلحاحاً في الوقت الراهن هو أن تحمي الحدود بصورة عملية.

يعتبر السياج العازل، بحسب الصحيفة، مؤشراً طازجاً على أن الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد استقالوا من مهمة دهوره العنف والانقسام المحتمل للعراق، حيث ذكرت وكالة الاستخبارات الأميركية في نهاية سبتمبر بأن النزاع المستمر سيحرض على الارهاب الدولي. وقد توصل تقرير أعدته ١٦ وكالة استخباراتية تحت عنوان تقديرات الاستخبارات الوطنية إلى أن حرب العراق قد أصبحت السبب المشهور للمتطرفين الاسلاميين وكانت - أي الحرب - تحفز المساندين للحركة الجهادية العالمية.

بالنسبة للسعودية، التي أنهم مواطنوها بلب دور رئيسي كحاربين أجانب في التمرد داخل

حال الانتهاء من المشروع، فإنها ستغضي إلى إحداث ثورة في الأمن الحدودي، كون أفضل الأسلحة في محاربة الارهابيين هو مائة فريق من المراقبين الذين يحرسون الحدود.

خارجياً، ستكون عبارة عن عمل روتيني، بسياجين حديديين على طول ١٠٠ يارد، ممددة بسلك للتحسس، مركز في هرم طولي. ولكن فعاليته ستعتمد على التدابير المضادة الخفية والمعقدة بدرجة كبيرة. وتحت الرمال الملتهية، سيتم دفن أسلاك حساسة مزودة بمنبه صامت لمراقبة المواقع في أوقات منتظمة على طول الحدود. وفي هذه المواقع، فإن برنامج التعرف على الوجوه سيلتقط صوراً من الكاميرات، والتي ستكون قادرة أيضاً على العمل خلال فترة المساء. يقول السيد عبيد بأن (التكاليف لن تذهب فقط إلى مجرد بناء السياج العازل ولكن تجهيزه أيضاً). وخلف السياج العازل، فإن مراكز القيادة والسيطرة مزودة بمدبرات ستوفر قواعد للقوات تكون جاهزة لأي طارئ.

بالنسبة للسعودية، فإن الارهابيين واللاجئين من الحرب ليسوا وحدهم القادمين غير المرحب بهم. يقول عبيد (لقد عانينا بقسوة من الهجرة غير الشرعية، وكذلك من تهريب المخدرات، والأسلحة وحتى المومسات.. لقد أصبحت قضية رئيسية).

تجدد الإشارة إلى أن الحدود الفاصلة بين العراق والمملكة، تمثل ثاني أطول حدود بعد اليمن، حيث يبلغ طول الحدود بينهما ٨١٤ كيلومتراً، وتمتد من منفذ «الرقعي» شرقاً إلى مدينة «طريف» غرباً، يوجد بها منفذ حدودي واحد، هو منفذ جديد عرعر وتتميز منطقة الحدود السعودية العراقية بامتداد صحراوي، لكنبان رملية زاحفة من الأراضي السعودية والعراقية، إلى جانب بعض التلال الصغيرة والهضبات المنخفضة والصخرية، كما تتميز المنطقة بخصائص تساعد المتسللين والمهربين على استخدام أساليب متنوعة للتسلل، ومن ذلك إنشاء ممرات سرية، كما تتميز المنطقة الصحراوية الحدودية بتحولها إلى بساط من العشب الأخضر في فصل الربيع.

السعودية والعودة الى الأحلاف الغربية بلباس جديد

هلال أم بدر شيعي؟ حلفاً سياسياً أم أيديولوجي؟

من زاوية الطائفية - لماذا لا يعتبر العراق جزءاً من ذلك الهلال الشيعي؟ هل لأن واشنطن هي الحاكم بأمر العراق؟ ألا يعيدهم هذا إلى القائلين بسياسية التحالفات والمحاور، الأمر الذي جعلهم يستثنون العراق، لأن أجندة حلف المعتدلين قائمة على تحديد العدو وفق الأجندة الأميركية، وليس وفق الأجندة الطائفية، والعراق لا يدخل ضمنها بالطبع؟ حلف المعتدلين عيونه على طهران ودمشق، وعين حلف (الهلال الشيعي المزعوم!) مركزة على أميركا وإسرائيل! مفارقة أليس كذلك؟

حلف المعتدلين يضم شرائح العجزة في السن، يعلوهم العجز في الفكر، والبطء في التدبير والتفكير والممارسة. وحلف المغامرين، يحكمه ويقوده الشباب، بروى بعيدة عن الماضي، وبعزيمة ورخم كبيرين، ويكسب في كل يوم أرضاً وقلعاً وخبصه حلف المعتدلين في حالة دفاع، وخصمه المغامر في حال هجوم ومقاومة دائمين، أليس من طبع المغامر (التهور والهجوم) كما يقول لنا المعتدلون؟

وحلف المعتدلين صناعة خارجية، والمغامرين صناعة محلية. حلف المعتدلين منسجم مع الخارج الأمريكي والإسرائيلي، والمغامرين منسجم مع عواطف وتطلعات شعوبه. حلف المعتدلين أداة في مشروع، وحلف المغامرين له مشروعه الخاص به من صناعته وعلى مقاسه ووفق إمكاناته الذاتية. وحلف المعتدلين متهالك الخطاب والأهداف، أثبت فشله في الماضي ويصير عليه في الحاضر، في حين أن حلف المغامرين يمتلك خطاباً أكثر إقناعاً للشارع وجاء على أنقاض خطاب الاعتدال، وهو يوماً بعد آخر يدعم رصيده ومصداقية خطابه ويعدله بين الحين والآخر.

بعد هذا.. ألا نعرف الطريق الذي سيسلكه المعتدلون والمغامرون، وإلى أين سيكون مصيرهما.. من الذي سيفشل ومن الذي سيربح؟

من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ ولماذا؟ تكاد الأمور تختلط بشكل يجعل الحليم حيراناً.

هل ما نشهده مجرد تنازع مصالح بين قوى إقليمية بارتباطات دولية: إيران وسوريا من جانب، ومصر والسعودية من جانب آخر؟ ما هي هذه المصالح ومناطق النفوذ التي يراد اختلاق معركة من أجلها، وتأني راييس من وراء البحار لتمنحها الشرعية؟ هل هي مسألة دفاع عن الذات؟ من الذي يهدد أنظمتها الاعتدال؟ إيران وسوريا، أم إسرائيل وأميركا؟ السلاح النووي الإيراني الذي لم ينتج بعد وهو في رحم الغيب، أم القنابل النووية الإسرائيلية التي يعلم الجميع بوجودها ولا يريد أن يتحدث (المعتدلون) عنها وعن أخطارها؟

هل الدفاع عن الذات يعود إلى قتل أنظمة (الاعتدال) الحليفة لأميركا داخلياً وإقليمياً، مقابل منافسة إيرانية سورية بالتعاقد مع حماس وحزب الله، بحيث استطاع هؤلاء استقطاب عقل وعاطفة الشارع العربي، فافقد المعتدلين شرعيتهم وأحرجهم بين شعوبهم؟ وما الذي يمنع أنظمة الاعتدال من ممارسة ذات السياسة بدل لعن الظلام؟ لماذا لم يتقدوا أنفسهم على فشلهم الداخلي والإقليمي، ولماذا لم يعدلوا من سياساتهم غير المرغوب فيها، بدل مهاجمة الآخرين؟

هل حلف الاعتدال، ومقابله حلف المغامرين، يعتبران الصلابة صراعاً طائفيّاً أم اختلافاً سياسياً (في الرؤية والمواقف السياسية)؟ بمعنى آخر: هل نحن بإزاء حلف شيعي يمتد من طهران وينتهي بحماس في فلسطين سبق وأن نظر له الوهابيون والتقطه مبارك وعبدالله الثاني، مقابل حلف أهل السنة والجماعة ممثلاً بآل سعود ومبارك وعبدالله الثاني؟ وكيف يكون كذلك وسورية سنية، وحماس سنية؟

أما إذا كان الصراع سياسياً، فلماذا ترفع اليقظة المذهبية، ولمصلحة من؟ ولماذا لا يعتبر حلف (الاعتدال) إن كان يرى المسألة

زيارة وزيرة الخارجية الأميركية راييس إلى المنطقة الشهر الماضي، كانت بمثابة إطلاق لحلف جديد، أطلق عليه حلف (المعتدلين) العرب.

من حلف بغداد البريطاني في الخمسينيات لمواجهة المد الثوري الناصري، إلى الحلف الإسلامي الأمريكي في الستينيات برعاية واشنطن لمحاصرة الشيوعية ومنع تقدّمها والذي كان محوره الفاعل الملك فيصل وقيادتها الباكستان وإيران.. إلى محاولات تشكيل حلف ضد الخطر الإسلامي لم يكتب له النجاح بعيد انتهاء الحرب الباردة، إلى قيام حلف جديد بعناصره القديمة وغطائه الأمريكي لمكافحة الإرهاب (الإسلامي) وتركيبة القوى الممانعة لأميركا وإسرائيل.

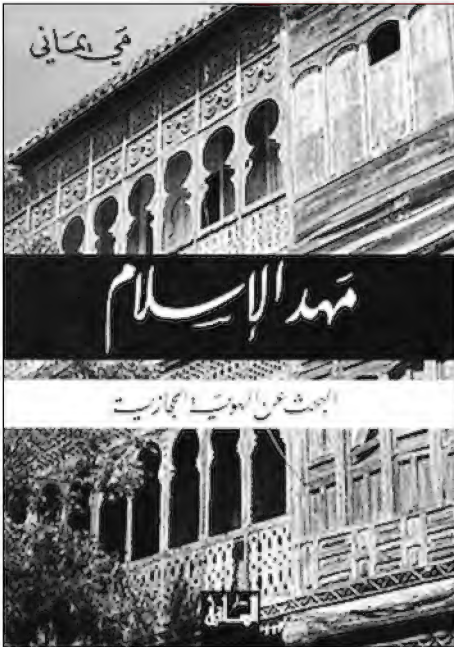
عادت أميركا من جديد تطلب ودّ حلفائها العرب. تخلت مقابل ذلك عن مشاريعها (الديمقراطية) وحقوقها الإنسانية، وشعاراتها الأخرى. بعيد أحداث ١١/٩ كانت السعودية كما مصر مستهدفة من أميركا. اليوم ثبت أن أميركا لا غنى لها عن حلفائها، كما لا غنى لحلفائها عنها. هل يمكن أن تفرق الديمقراطية الأميركية بين الأحاب وأصحاب المصالح؟

حلف مقابل من؟ هل هو حلف (المعتدلين) مقابل (ثوريين). حلف عقلانيين - كما يقول السعوديون وإعلامهم - يريد حفظ الوطن العربي من شرور المغامرة والمغامرين ومن التشرد وتخصيل أدنى حقوقه، مقابل حلف مغامر يضحى بكل شيء ولا يدرك العواقب؟ هل هو حلف بين أيديولوجيات مختلفة، يمين ويسار مثلاً، إسلام ونصرانية، رأسمالية معاملة وإسلام ناهض؟ لا نرى أثراً للأيديولوجيا حتى الآن بمعناها الدقيق. أي أن حلف العرب المعتدلين لا تملوه طبقة أيديولوجيا واضحة كذلك التي كانت بين الشيوعية والرأسمالية، أو بين الشيوعية والإسلام.

فالتحالف لماذا أصلاً، وعلى أية قواعد، ولتحقيق أية أهداف؟

أعطوا الحجاز للحجازيين من أجل حماية المقدسات

د. رفعت سيد أحمد



قلبه إذ أنه يحكم قدسية المكانين استقبل الحجاز وما زال يستقبل ملايين الحجاج من مختلف بقاع الأرض بجنسياتهم وألوانهم وثقافتهم المختلفة. وعلى مدار القرون كان لأولئك الحجاج أثر دور في تشكيل المزاج والهوية الحجازية التي اتسمت بالانفتاح والعولمة المحلية المبكرة. لم يقتصر ذلك الانفتاح والإطلاع على طوائف المسلمين بتقاليدهم ومذاهبهم المتنوعة، بل امتد أيضاً إلى غير المسلمين الذين كان يأتي بهم البحر زواراً أو عابري سبيل أو غزاة. أثر ذلك على هدوء في الطابع، وسعة في المعاملة وتسامح في الاختلاف؛ وخاصة التسامح في الاختلاف المذهبي والممارسات الدينية، بما فيها استيعاب التيار الصوفي والروحانيات المختلفة، اصطدمت الخصوصية بالوهابية التي ساندت المشروع السياسي لإبراهيم

لقد كشفت الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، أهمية دور علماء الإسلام في الصراع، انطلاقاً من أن الدين هو ضمير الأمة ومحركها الرئيسي طالما كان المضمون هو رعاية مصالح الأمة، ليس العمل لصالح الحكام المتأمرين، في هذا السياق، ظهرت فتاوى تستخدم (الإسلام وسلاح الفتاوى) ضد المجاهدين في لبنان وفلسطين، وهو على نقض من جوهر دعوة الإسلام الصحيح، وعليه صار من الأهمية بمكان إعادة الاعتبار لدور (مكة) وما يصدر عنها من فتاوى، وما يلعبه علمائها من دور ديني وسياسي، في هذا الإطار تأتي دعوة أن يتحرك العلماء وخطباء المساجد بالحجاز لإعادة الاعتبار مجدداً على الإسلام الصحيح، وإن يتم ذلك إلا توليهم مجدداً إمرة الحجاز بمقدساته ومنزلته الكبيرة من مكة والمدينة المنورة، وهي استعادة ضرورية لأمة الإسلام وليس لأهل الحجاز قحسب، وذلك لتخليصها من الفكر الوهابي المتشدد والمعادي بغتاويه المتطرفة لقضايا الأمة الرئيسية وفي مقدمتها قضية (المقاومة)، و(الحريات) و (التقدم السياسي والاقتصادي).

ه ان المسؤولية في هذا الدور المنتظر تقع على (العلماء) و(الفقهاء الأحرار) وفي مقدمتهم خطباء المساجد في الحجاز أرض المقدسات والطهارة والذي ارتبط بأهله تاريخياً الإشراف والرعاية لهذه المقدسات ولكي نفهم خصوصية الحجاز وأهميته، وبالتالي أهمية هذه الدعوة، دعونا نتأمل ما كتبه الكائنة مي يماني (ابنة وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يماني) في كتابها المهم (الحجاز والسعي نحو هوية عربية - دار نشر أبي بي تاورس - لندن - ٢٠٠٤).

من خلال التعمق في (الخصوصية الحجازية) نرى أنها ما زالت تحتفظ بطعمها ومذاقها وعوامل اختلافها، حتى لا نقول افتراقها، عن بقية أجزاء الوطن السعودي (خاصة نجد حيث السلطة المركزية والحكم). الحجاز ما زال متميزاً عن بقية مناطق السعودية سواء ثقافياً أو اجتماعياً أو دينياً، وذلك رغم مرور ما يزيد عن سبعين عاماً على مشروع الوحدة الذي لملم أجزاء الجزيرة العربية، نجد وعسير والإحساء إضافة إلى الحجاز بالطبع في نطاق دولة واحدة، وللتدليل على (الخصوصية الحجازية) في الإشراف العام: الحجاز كان وما زال في كثير من جوانبه متصفاً بالتنوع والتعددية والانفتاح على العالم بسبب وجود مكة والمدينة في

لكن كيف (صمدت) الهوية الحجازية إلى هذا الوقت وظلت تحافظ على خصوصياتها رغم المحاولات الفوقية للدولة (سعودية) شاملة تطل كل مناطق المملكة؟

تقول المؤلفة إن تلك الهوية لم تختزل لا الصدام المباشر مع السلطة المركزية وحكم آل سعود، ولا التعبير عن نفسها بشكل مباشر أو غير ذلك لكن لها أية أجنحة سياسية ولم تدع إلى فصم الحجاز والعودة بالتاريخ إلى الوراء، هنا، وعند نقى مي يماني الواضح لأي تفسير لكتابتها قد يفهم منه أنها تدعو إلى ذلك، صحيح أن دعوتها لإعادة الاعتبار للهوية الحجازية فيها تحقيق القوة الحقيقية لمشروع التوحيد الذي تعيشه السعودية. كما تقول، أي أن الاعتراف بالتنوع وتقديره وعدم محاولة لجمه بقوة السياسة أو قوة المذهب يعطي منعة لأي مشروع توحدي على عكس ما قد يُظن ظاهراً. فالمجتمعات برمتها، وليس العربية والإسلامية

في توحيد الجزيرة العربية: فالمشروع السعودي التوحيدي القادم من نجد لم ينازع الحجاز على الزعامة السياسية فحسب، بل وأيضاً وأكثر أهمية انتزع منه حصريته لتمثيل الدين وتنوعه التعامل مع الدين نفسه. ومن ثم تهتمش التنوع الحجازي المذهبي المتسامح ويرز التطرف الوهابي في الدين والتفسير، كان ذلك بداية اضمحلال سلطة الحجاز وصعود سطر نجد.

وتذكر الدراسات الحديثة ومنها الكتاب سالف الذكر أنه مع نجاح آل سعود في ضم المناطق الحجازية وعلى رأسها مكة والمدينة وجدة إلى حكمهم بدأت شمس الحجاز المتنوعة بالغروب لصالح أحادية التمثيل والسيادة النجدية المتخالفة مع المذهب الوهابي المتشدد: على أن ذلك الغروب لم يكن موبداً إلى انتشار أو موت الهوية الحجازية التي ظلت تشغل كما كانت وإن يكن بهدوء أو من دون ضجيج.



المناطق الشرقية. هل تعاني هذه المناطق أيضا من أزمة هوية محلية وتشعر بالحنين الذي يشعر به الحجاز كما هو موصوف في قصود العديد من الدراسات المهمة بالسعودية؟ ليس ثمة تعريض ولو خفيف على تلك المناطق وهذا السؤال بما يتركه القارئ من دون إطار عام للمسألة التي يطرحها كتاب اليماني — على سبيل المثال - وتقييم أي مدى منطوق على البلد بشكل عام بما يقرر مستوى أهميتها أو خطرها. أو حتى المبالغة في وصفها.

إضافة إلى هذا السؤال المركزي ثمة سؤال آخر ومعالجة تحليلية على مستوى مختلف متعلقة بتقدير المشروع التوحدي السعودي نفسه وأهميته، بعيدا عن الرأي في نظام حكم آل سعود.

فهنا، وفي إطار عربي وإقليمي موسع، يبدو مشروع ابن سعود في توحيد الجزيرة العربية، أو الجزء الأكبر منها، مشروعا متميزا قطع الطريق على نشوء دويلات إقطاعية إلى جانب الدويلات التي نشأت على هوامس الجزيرة العربية في وقت لاحق. صحيح أن كتاب يماني يقع في ضمن الأدبيات الأنثروبولوجية والهياتية أكثر وليس كتابا في التاريخ السياسي، لكن ذلك لا يعذر لتقييده الإطار الأوسع والذي يقابل عليه التوحيد بالثمن الذي من الممكن أن تدفعه المناطق المتوحدة، ولو قسرا، خاصة وإن كان ذلك الثمن أن يصل لما ندفعته جمهوريات آسيا الوسطى زمن الاتحاد السوفيتي ولا دول ومجتمعات البلقان زمن الاتحاد اليوغسلافي. خلاصة ما تريد الكاتبة السعودية قوله أن الحجاز يتميز عن باقي مناطق المملكة لأنه بالإضافة إلى كونه مهد الإسلام فهو ملتقى المسلمين من كل بلاد العالم. لذلك لابد من عودة دوره لحماية المقدسات والإشراف عليها مرة أخرى بعد أن استلبه الفكر المتطرف.

وتحاول الكاتبة إثبات ذلك في الفصول التي خصصتها لتقاليد الزواج، وتقاليد الموت والدفن، وتقاليد اللباس، وتقاليد الطعام، وسائر تفاصيل الحياة الاجتماعية.

إضافة لذلك فهي تنظر باهتمام وانتباه إلى دور العوامل الحجازية في الحفاظ على الهوية الحجازية وتعابيراتها المختلفة، بدءا بالأسماء التي تطلق على المواليد الجدد وحتى أساليب دفن الموتى. والعوائل تلك تتوزع على أكثر من فئة، فمنهم فئة الأشراف أي السادة الهاشميين، وفئة المطوقين، وفئة العلماء، وفئة التجار.

إن الحكم السعودي تعامل مع الحجازيين بإنصاف بادئ الأمر. ذلك أن الحجاز في منشأ الدولة السعودية الحديثة كان مستودع الخبرات الإدارية والاقتصادية مقابل خلو نجد والصحراء من أية معرفة حقيقية بالعصر الحديث.

لكن مع مرور الزمن واتساع التعليم وبروز أجيال (نجدية) مدربة في العقود الأخيرة تمت عملية إزاحة تدريجية للحجازيين بما كرس من شعورهم بالخصوصية والتميز (والتمييز ضدهم أيضا).

مع ذلك لا تنكر الدراسات الحديثة أن كثيرا من الحجازيين قد أثروا بشكل كبير واستفادوا، كما غيرهم، من عوائد النفط، وأن ما لحق ببعضهم من ترد في الأحوال الاقتصادية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي يعود في غالبه إلى تراجع عوائد النفط التي أثرت على البلد بشكل عام، ولم يكونوا وحدهم من تأثر سلبا بذلك. لكن شبه المساواة الاقتصادية تغيب في ميدان النفوذ

تجسب، ليست مقدودة على مقياس واحد، بل فيها تنويعات واختلافات وطوائف وتجمعات متباينة، وهذا مما لا يضرها بالتعريف.

بخلاف ذلك، فإن محاولة قمع الهويات المحلية ومطاردة تعبيراتها الثقافية والاجتماعية والدينية هو المهدد الأكبر للوحدة الوطنية الأمولة: فالذي يحدث في هذه الحالات هو أن تلك التعبيرات لا تختفي، ولكنها تغيب عن الواجهة المرئية فيما تظل تعمل في الخلفية الاجتماعية لهذه الشريحة أو تلك. وهكذا فإن الأشكال المميزة لأية هوية تخلق لنفسها قضاء خاصا بها وطرائق تنمو على أنماط القسر والرغبة القويقة الحاكمة بصهر الهويات الفرعية في هوية وطنية أو قومية جامعة.

وهذا في الواقع الممارس تاريخيا لا يقود إلا إلى نتيجة معاكسة لما تريده السلطة الفارضة، أي أنها تعزز خصوصية تلك الهويات بدل أن تخفف من حدتها: وتاريخ القرن العشرين يبعج بالأمثلة الساخنة، أبرزها المشروع السوفيتي في تخليق هوية قومية جامعة للمجتمعات المنصوبة تحت اتحاد، والمشروع اليوغسلافي الذي قام على فكره مشابهة، وكليهما فشل فشلا ذريعا، حيث عادت الهويات الوطنية والفرعية إلى الظهور والتعبير عن نفسها بتطرف وحدة جارفة في أكثر الأحيان.

في المقابل كان النجاح حليف الاتحادات الديموقراطية التي لم تكن مهجوسة بجرف الهويات الفرعية والإقليمية بل تركتها على حالها وراعت على الزمن وتبادل المصالح وحركة المجتمع الذي مع مرور السنين هذب من تلك الهويات وحجمها وبالتالي لم تعد مصدر خطر على الوحدة الوطنية لكن من دون قسر أو قمع، كما في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا.

وللإنصاف الموضوعي ليست حالة السعودية مشابهة من قريب أو بعيد لحالة الاتحاد السوفيتي أو اليوغسلافي في التوحيد القسري، إذ أن عوامل التوحيد السعودي أوسع وأشمل وأعمق بما لا يقارن. لكن ما يُراد الإشارة إليه هنا هو مسألة كيفية التعامل مع الهويات الفرعية وهو تعامل يجب أن لا يحكمه التوتر والقلق ومحاولة التهميش.

ووفقا لكتاب (أشراف الحجاز) الصادر عن مركز المقدسات للنشر - بيروت ٢٠٠٦ - للباحث على أبو الخير، فإن ما يشير إليه كتاب مي يمانى من ظواهر وسياسيات لمحو (الحجازية) من القضاء السعودي، ويفرض أن ما تشير إليه يحدث فعلا على أرض الواقع. لا يمكن بحال أن يخدم الهوية الوطنية العامة.

فما الفائدة من محاولة تغيير اسم الحجاز إلى (المنطقة العربية) سوى إثارة (الذرة الحجازية)؟ وماذا يخدم تفادي استخدام اللفظ بحد ذاته في وصف بعض العادات أو أنواع الأكل أو اللباس، فلا يُقال مثلا هذا الطعام حجازي أو هذه العادة حجازية؟ لكن، لم يزد ذلك، كما تشير يمانى، إلا إلى عودة الهوية الحجازية بشكل أكثر ترسخا.

حاول آل سعود القضاء على الهوية الحجازية للحجاز وتهميش أهله، فثبت الأخيرون هويتهم بتقوية علاقاتهم بالمراكز الثقافية والدينية في الخارج

السياسي.

هنا ترى تلك الدراسات ومنها دراسة مي اليماني أن الحجازيين كما غيرهم من غير النجديين، أو حتى من غير الدائرة الضيقة من آل سعود، يعانون من حرمان من المناصب السياسية وتمييز مجحف بحقهم حتى وإن امتازوا بقدرات عالية وكان من بينهم كفاءات رفيعة المستوى. لكن ثمة سؤال يظل من دون إجابة له علاقة ببقية مناطق السعودية، مثل عسير والإحساء في



سعد بن أحمد

التعامل مع المسلمين الآخرين، السعوديين وغير السعوديين، والمذاهب الإسلامية المختلفة وغير المسلمين.

وتحاول وزارة الداخلية السعودية، حسب يمني، منع انعقاد المجالس الحجازية التي يتم فيها بحث الأمور العامة، والتي تنعقد في العادة أسبوعياً، وقد تلقى (حسب يمني) بعض الحجازيين تهديدات هاتفية أو عبر الرسائل من هذه الوزارة بالنسبة إلى عقد مثل هذه المجالس. وكان التركيز في هذه التهديدات على كونها تنعقد بشكل مستمر وفي أماكن محددة ذات معنى حضاري وعلى فحوى المواضيع التي تبحث.

وتؤكد يمني أن الطبقة التجارية الحجازية كانت في مطلع القرن الماضي أكثر خبرة في التجارة مع باقي دول العالم وامتلكت قدرة في اللغات والاتصالات، وكان وضعها المالي أفضل بكثير من وضع النخب الحجازية، وقد اكتسبت المزيد من الخبرات والمقام الاجتماعي خلال الحكم الهاشمي للحجاز. أما بعد الخمسينيات، فقد تبدل وضع المجموعة التجارية الحجازية وانحدروا نحو الأسوأ وانقرضت بعض الوظائف والمؤسسات التي كان الحجازيون يعتزون بها خلال الحكم الهاشمي وخلال الحكم العثماني.

وتحدث المؤلف عن وظائف المطوقين بين الحجازيين الذين كانوا يقودون الحجاج إلى أماكن العبادة ويهتمون بأموالهم خلال الحج، وكيف استولت الوزارات السعودية عليها وانتزعتها منهم، واعتبرتها الكتابة مثلاً على تغلغل النفوذ السعودي وقضااته على الهوية الحجازية الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت من خلال ذلك إلى استيلاء الدولة السعودية على جميع الموارد المادية الأخرى التي كان الحجازيون وقادتهم يحصلون عليها من مداخيل الحكم.

الذي ينتمي إلى القبائل فإنه يعرف نفسه بقبيلته أولاً وبحجازيته ثانياً.

وتشير يمني إلى أن الحجازيين يخشون تزويج بناتهم إلى النجديين بسبب ميل النجديين إلى التعامل مع الزوجة والزواج بطريقة مختلفة عن طريقة الحجازيين. فالحجازيون يحترمون دور المرأة على شتى الأصعدة، وخصوصاً في العائلات الشريفة ولا يحذون كثرة الزوجات. وتشير يمني إلى أن تركيز الحجازيين على ممارسة تقاليدهم، كما كانوا يفعلون سابقاً، يؤكد رغبتهم في العودة إلى استقلاليتهم كما كان الوضع خلال الحكم الهاشمي للحجاز وقبل تعرضهم للغزو من جانب آل سعود.

وتؤكد يمني أن عائلة آل الشيخ النجدية وهي من سلالة محمد بن عبد الوهاب الذي أسس الحركة الوهابية وشارك مع الملك عبد العزيز في تأسيس الدولة السعودية، هي الأمر النهائي في الشؤون الدينية في المملكة العربية السعودية حالياً. وتشير المؤلفة إلى انزعاج الحجازيين، وخصوصاً النخبة منهم، من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والدينية التي يمارسها آل سعود (مصاهرو السديريين) وآل الشيخ والمجموعات النجدية على حياتهم.

ويميل الحجازيون في المقابل، بحسب رأيها، إلى الرغبة في تقوية علاقاتهم بالشعوب العربية والإسلامية المجاورة، وخصوصاً في مصر وسورية واليمن والأردن، وإلى التفاعل مع هذه الشعوب لأن

أن الدعوة لأهمية دور العلماء الحجازيين في إعادة الاعتبار لإصلاح المقدسات إشراقاً وعبادة، وذلك لمترلة هذه المنطقة بناسها وعلمائها في تاريخ الإسلام، إن دور خطباء المساجد والمتقنين الإسلاميين هاهنا، خاصة عندما تعلم تاريخ هذه المنطقة ومنزلتها الكبيرة، في هذا السياق دعونا نواصل ما ورد به كتاب (أشرف الحجاز) للباحث على أبو الخير، والذي يقول أن نقطة التحول الأساسية في تاريخ مملكة الحجاز، تمت في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٢ عندما أعلن عبد العزيز آل سعود دمج مملكة الحجاز في مملكته النجدية على الرغم من أنه كان قد أعلن في خطاب ألقاه في مكة عن رغبته في إبقاء نوع من الاستقلالية للإشراف الحجازيين وللعلماء والتجار الحجازيين وللهيكلية الإدارية في الحجاز. ومع مرور الزمن، اضمحلت هذه الهيكلية الحجازية الإدارية وأصبحت تحت هيمنة الطبقة النجدية.

وأدت سيطرة آل سعود على الحجاز بالقوة العسكرية إلى نشوء حركات معارضة لدى سكان الحجاز فبعد سقوط جدة بأيدي النجديين تقول الكاتبة بي يمني في كتابها (الحجاز والسعي نحو هوية عربية)، تأسست جبهة حماية الحجاز في مصر، كما تأسس حزب التحرير الحجازي الذي يدعو إلى نشوء دولة مستقلة في الحجاز. وقد منع الملك عبد العزيز بن سعود نشاطات أي حزب سياسي في الحجاز وأمر باعتقال أعضائه وهذا الموقف ما زال متبعاً من جانب السلطات الأمنية السعودية حالياً.

وتشير يمني إلى أن الحجازيين كانوا ينظرون إلى أنفسهم (وينظر الناس إليهم) وكأنهم شعب مختار وخصوصاً بسبب روابطهم القوية مع الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة) تقعان في (الحجاز) كما أن الحجازيين كانوا منفتحين على العالم ويملكون أجهزة إدارية متطورة نسبياً بالإضافة إلى هوية حضارية خاصة تشمل تقاليد وعادات تنظم شتى أمور الحياة والموت. وقد حاولت مملكة آل سعود النجدية، حسب يمني، القضاء على هذه الهوية الحضارية والعادات المرتبطة بها وأدى ذلك التهميش إلى محاولة الحجازيين تثبيت هويتهم عن طريق التعلق بعباداتهم وتقاليدهم وصاروا يميلون إلى تنويع علاقاتهم بالدول العربية والإسلامية المجاورة على حساب علاقاتهم بالمجموعات النجدية السعودية.

وأدى التطور الاقتصادي السريع في المملكة العربية السعودية بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠، حسب يمني، إلى انتفاح أكبر لمنطقة الحجاز إزاء باقي العالم وإزاء الأفكار والفرض التعليمية والتجارية فيه.

أما الآن، تقول يمني بحسرة، فقد تحولت منطقة الحجاز إلى كيان لا هوية له، وقد أزيلت هويتها رغم أنها من خارطة المملكة العربية السعودية وصارت تسمى الأقليم الغربي: وإذا سئل حجازي يسكن في المدن عما يعنيه الحجاز حالياً فإنه سيجيب: الطائف، مكة، جدة والمدينة. أما الحجازي

بعد تخلي ابن سعود عن

اعطاء استقلال جزئي

للحجاز وتلاشي جهود الملك

فيصل قرر الملك فهد (تنجيد)

الدولة دينياً وسياسياً

عائلات الإشراف الحجازيين التي يبلغ عددها حوالي ٥٢ فهناك بعض منها يعتبر أنه من سلالة النبي محمد وقبيلة (قريش) شأنهم شأن الهاشميين.

ويضع الحجازيون الإشراف، حسب يمني، الكثير من أموالهم في جمعيات خيرية تابعة لهم أصبحت ضخمة الحجم والتمويل وزادت في ضخامتها وتقوتها الجمعيات التابعة لآل سعود. وتؤكد يمني أن السلبية إزاء الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي السعودية خلال حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١، أتى إلى درجة أكبر من القبائل والعوائل النجدية والمجموعات الوهابية المنبثقة منها، فيما كان موقف الحجازيين أكثر واقعية. أي كما كان في الماضي أكثر إيجابية إزاء



واستمرت في شن الهجمات ضد الحجازيين لأنهم يمارسون طقوسا يحتفلون خلالها بعيد المولد النبوي، وصدرت ٣١ فتوى من رجال دين وهابيين يحرمون فيها هذه الممارسات ويهاجمون الحجازيين الذين يتمسكون بممارستها واتهمهم المطاوعة بالكفر حتى أنهم لحقوا بهم إلى القبور في بعض المناسبات لمراقبة عمليات الدفن والمراسم المتبعة هناك.

إن هذه الطريقة في التعامل مع الفئات الدينية والاجتماعية المختلفة غير مقبولة في أي عرف والتعامل السيئ مع الحجازيين ما هو إلا مثل على التعامل القمعي مع الفئات السعودية الأخرى.

✽ وبعد ..

إن جوهر ما نطالب به في هذه المقالات هو ضرورة إعادة الحجاز للحجازيين أي أهمية عودة العلماء من الأشراف وآل البيت، ومن غير الموظفين لدى السلطات السعودية ضرورة عودتهم لرعاية موسمي الحج والعمرة والإشراف على المقدسات الحجازية (مكة والمدينة) وبما يتطلبه هذا من امتلاكهم لحق الاقتاء بحق إبداء الرأي المستقل في قضايا الأمة، بعيداً عن التشدد الذي يسود الآن تلك الفتاوى بفعل الفكر السلفي المتطرف، إننا نطالب بأن يتولى أمره هذه الأماكن المقدسة علماء من كافة المذاهب الإسلامية المقدرة والمُعترَف بها (من السنة والشيعية وغيرهم) وبعدم انفراد فريق من المتخلفين عقلياً وعقائدياً بأمره الرعاية والاقتاء في مقدسات المسلمين، من عينة ابن جبرين وبقيله ابن بان، إننا نطالب بإعادة الاعتبار لـ (مكة) وكل الحجاز كرمز لأمة الإسلام وليس لفريق من الناس، كما هو الحال اليوم فمن لهذه الدعوة؟

صحيفة الوطن الأسبوعية - كاليفورنيا

ما ذكرت أن رجال الدين الحجازيين كانوا من خريجي الأزهر في مصر وكانوا يرتبطون بمدارس الفقه الشافعية والحنفية والمالكية. أما علماء نجد الوهابيون فيتبعون المذهب الحنبلي ويقرضونه على باقي المذاهب الفكرية فربما وعلى المسلمين الآخرين. وأشارت إلى أن النساء الحجازيات كن على معرفة وثيقة بالقرآن وبالدين، ولكن يتناقض في شؤون الفقه مع العلماء وهو أمر لم يكن موجوداً أبداً لدى النساء النجديات.

وتؤكد يماني مرة أخرى أن رغبة الملك عبد العزيز بن سعود (مؤسس الدولة) في إعطاء الحجازيين ورجال دينهم بعض الاستقلالية في عام ١٩٤٢ تم التخلي عنها فيما بعد، على الرغم من أن ابنه الملك فيصل بن عبد العزيز بذل جهداً في مجال محاولة تفهم الحاجات الحجازية. والمشكلة حسب مي بدأت عندما تسلم الملك خالد (عام ١٩٧٥) ومن بعده الملك فهد (أي السديريون) الحكم في البلاد وأعادوا سلطة تكاد تكون مطلقة للوهابيين ولمعتليهم من آل الشيخ في القطاع الديني في البلاد. وفي تفسير معمق لتأثير حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١ على الوضع الديني والسياسي في المملكة العربية السعودية، تؤكد يماني أن صعود التصلب الإسلامي اتخذ توجهاً خاصاً لدى الفئات الوهابية الجديدة وقد قاد إحدى هذه الفئات الشيخان سقر الحولي وسلمان العودة وساهما في انطلاق ما سمي انتفاضة بريدة في عام ١٩٩٥ حيث تظاهر ما يوازي ١٠ آلاف شخص ضد السياسات الأمريكية والوجود الأمريكي العسكري في السعودية وانتقدوا الفساد لدى آل سعود.

وقد ألقت السلطات السعودية القبض على قادة هذه الانتفاضة ثم أفرجت عنهم في عام ١٩٩٨. وبعد ذلك قررت فتح المجال أمام جهات أخرى مقربة من الدولة لطرح القضايا التي طرحتها هذه المجموعات. وهذا الأمر، حسب يماني، زاد في قوة موقع آل الشيخ ونفوذهم في الدولة، إذ وفروا المزيد من الدعم الديني لمواقف الدولة السعودية السياسية ووثقوا العلاقة بين الوهابيين وآل سعود بدفاعهم عن الأمة الإسلامية ولكن هذا الأمر أدى إلى تعزيز دور وزارة الشؤون الإسلامية وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي بالفعل شرطة المطاوعة وزاد من عمليات القمع التي مارستها على المواطنين، كما دعم هذا التوجه العلماء المسلمون المتخرجون من الجامعات السعودية الدينية، وتخلت الدولة السعودية عن الرغبة في التعاون مع العلماء الحجازيين وتحولت أكثر فأكثر نحو العلماء الوهابيين وأعدت إنشاء منصب المفتي الأكبر بعد حرب الخليج متيحة المجال لبعض الفئات التي تناسبها وفتاحة الباب أمام الوهابيين لمحاربة ما يسمونه البدع في الإسلام وحملات التطهير المرتبطة بها ضد أي تفسير للإسلام يتناقض مع تفسيرها أو ضد الشيعة والمصوفيين.

على أية حال يمكن القول أن هناك ضرورة أن

تجري الدولة السعودية الحالية حواراً جدياً مع الحجازيين والمعارضين والفئات الأخرى في المجتمع السعودي لأن الحوار الذي يجريه الملك السعودي عبد الله لا يعتبر حواراً لأنه يملأ آراءه على الذين يتحاور معهم ويتنظر منهم أن يبدلوا مواقفهم وإذا لم يندموا واستمروا في مطالبتهم

الحوار الذي يجريه الملك عبد

الله في الداخل هو نوع من

الإملاء على المتحاورين المنتظر

تبنيتهم مواقف الحكومة

بالتعددية والديمقراطية فإن بعضاً منهم يرحب به في السجن، وهذا الموقف نابع من النفوذ الكبير لوزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز على شؤون الدولة ومجموعة السبعة أخوة من السديريين الذين لا يرغبون في أي تبديل في الأوضاع ويغضلون استمرار ممارسة القمع ضد السعوديين الذين يختلفون معهم.

لقد دعا بعض المعارضين السعوديين وبينهم حجازيون إلى الإصلاح في السعودية وأخذوا مطالبهم وقدموها إلى الملك عبد الله، واستمع إليهم وأملى عليهم موقفه وتوقع أن يندموا ويتوبوا، والذين لم يترجعوا عن مواقفهم ألقى بهم في السجن. وبعد ذلك طرحت فكرة الحوار الوطني بين الفئات الدينية المختلفة ولكن السلطة الدينية التابعة للدولة لم تحط بهذا الحوار أي شرعية

الفكر الديني .. عقبة أمام التغيير في السعودية

د. خالد الدخيل



وجه التحديد؟ أولاً موقفهم الرفض بشكل عام لفكرة التغيير والتطور منبعا الثقافة التقليدية التي تعادي كل جديد. الثقافة الدينية التقليدية ترسخ فكرة الطاعة هكذا من دون حدود. وتحارب أي توجه نقدي لأنها ترى في ذلك ما قد يهدد باشعال الفتنة. أما رفض الديمقراطية والمشاركة السياسية فمصدره المحافظة على المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها، وبما يأتي معها من امتيازات مالية وسياسية. الأمر الآخر حماية مقامهم الرفيع من أن يكون عرضة للاهتزاز في حال أخضعت آراؤهم ومواقفهم للنقاش والنقد. مقامهم كان ولا يزال مصاناً بهالة الدين والعلم الديني، وقداسته، تمسحاً مع ما قاله القرطبي من أن لحوم العلماء مسمومة. فكرة طاعة ولي الأمر التي يؤكد عليها الفكر الديني ذات دلالة وصلة هنا. فمشروعية ولي الأمر

سائدة في الماضي البعيد. أما أزمته مع موجة التغيير أنه غير قادر على استيعاب طبيعتها، ومصادرها، ولا استيعاب ضرورتها وأهميتها. كل ما يملك إزاءها هو الخوف منها، الرهاب من نتائجها ومستتبعاتها. لا يدرك حملة الفكر الديني أنهم بموقفهم هذا لا يفعلون أكثر من تأجيل التغيير. بل إنهم قد يتسبون في أن يأخذ التغيير مجراه، ويفرض نفسه على الجميع من دون توجيه أو تعديل.

من بين أهم ما يشغل حملة الفكر الديني هذه الأيام في السعودية محاربة الدعوة لمراجعة حجاب المرأة، والدعوة لجعل قيادة المرأة للسيارة خياراً لمن تريد أن تأخذ به، المطالبة بإقالة وزير العمل، الدكتور غازي القصيبي، لأنه يعمل على توسيع مجالات عمل المرأة، ضمن الضوابط الشرعية، في حين أن حملة الفكر الديني لا يريدون للمرأة أن تعمل خارج منزلها. محاربة وزير الإعلام، إياد مدني لأنه أضاف جرعة من الإنفتاح لبرامج التلفزيون السعودي، وفتح المجال أمام المرأة للعمل في هذا الجهاز. كل هذه أمور قابلة للاختلاف والأخذ والرد في الفقه، لكن حملة الفكر الديني لا يعترفون بذلك، ويعتبرون هذه الأمور من ثوابت الدين. أضف إلى ذلك مقاومة الكثيرين، وخاصة النافذين منهم، لتقنين الشريعة، ورفض فكرة الديمقراطية، والمشاركة السياسية.

لماذا يرفض حملة الفكر الديني الديمقراطية والمشاركة السياسية على

ما يحصل في السعودية هذه الأيام، وعلى يد حملة الفكر الديني هو نتيجة طبيعية للمواجهة بين هذا الفكر من ناحية، وموجة التغيير التي يتعرض لها المجتمع السعودي من ناحية أخرى. المجتمع يتعرض للتغيير على كل الأصعدة، وإن بدرجات متفاوتة. تركيبة المجتمع تتغير بشكل واضح، نمط حياة المجتمع انقلب رأساً على عقب، المستوى المعيشي الحالي لم يعرفه المجتمع من قبل، التركيبة الطبقية للمجتمع انقلبت هي الأخرى، التعليم يختلف بل يتناقض مع ما كان سائداً قبل أكثر من نصف قرن، المصادر الثقافية ومصادر المعرفة التي كانت سائدة، تتعرض لعملية تصدع قوية وسريعة، قيم المجتمع تتعرض بدورها لتحول تعرفه. هناك انفتاح على الخارج، انفتاح فضائي، ومعلوماتي، وسياحي، عدا عن قنوات الاتصال السياسية والاقتصادية، والتعليمية، وغيرها، بدرجة لم تكن معروفة. كل ذلك له آثاره وتبعاته على المجتمع: بنيته، وثقافته، وقيمه وسلوكياته، وتوجهاته الأيديولوجية والاجتماعية، وغيرها.

من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل على ما حصل ويحصل للمجتمع. لكن رد فعل الفكر الديني هنا يعبر عن شيء واحد، وهو أزمة هذا الفكر مع نفسه أولاً في لجة التغيير الذي يعتمل داخل المجتمع، وأزمته في التعامل مع موجة التغيير هذه ثانياً. أزمته مع نفسه أنه لا يبدو قادراً على تطوير نفسه، وأدائه، لا يزال أسير نفس الطروحات التي كانت

مرتبطة بمشروعية أهل الحل والعقد، والعلماء عند أكثر أهل العلم، هم جزء من هؤلاء. فكرة الديمقراطية قد تشكل تهديداً لهذه المعادلة، وبالتالي تهديداً لكل حملة الفكر الديني.

ثم هناك الحملة المعتادة كل رمضان على المسلسل التلفزيوني طاش ما طاش. حيث يتعرض نجومه هذه الأيام لهجوم شرس وصل إلى حد الدعاء عليهم في بعض المساجد، وإلى سبهم وتهديدهم في مواقع الإنترنت. وقد وصلت موجة الهجوم على هذا المسلسل إلى حد اتهام المسلسل بالتعدي على ثوابت الدين والمجتمع.

لماذا الهجوم الشرس على مسلسل تلفزيوني يستخدم الأسلوب الكوميدي في تسليط الضوء على بعض القضايا الاجتماعية، والمواقف والسلوكيات اللافتة في المجتمع؟ لا توجد إجابة إلا في أزمة الفكر الديني، وفي النزعة التقليدية التي يتكئ عليها هذا الفكر. كل التهم الموجهة للمسلسل لا أساس لها لمن أراد أن ينظر إلى الموضوع بشيء من التوازن والموضوعية. وليس أدل على ذلك من الشعبية التي يحظى بها المسلسل لدى مختلف قطاعات المجتمع وطبقاته، ومن الجنسين أيضاً. الفكر الديني يتمتع بقاعدة شعبية واسعة أيضاً. كيف يمكن التوفيق بين الاثنين؟ هذا السؤال غير مطروح بالنسبة للفكر الديني، لأنه يتضمن اعترافاً بمشروعية الآخر، شعبياً على الأقل. وهذا مؤشر آخر على أزمة الفكر الديني. لا يدرك حملة هذا الفكر أن الفن كان ولا يزال أحد أهم مصادر التغير والتحول الاجتماعي. ومن هنا مازق الفكر الديني. شعبية طاش ما طاش تجعل من ما يحمله من أفكار ومواقف مقبولة اجتماعياً. وعندما تكون الفكرة مقبولة على هذا المستوى فإنها تكتسب مشروعية خارج إطار وصاية الفكر الديني.

هناك مجال واسع لنقد هذا المسلسل فنياً: نقد المشاهد، والسيناريو، والفكرة، والأداء، ومستوى التناول، وطبيعة الشخصيات وتصميمها... الخ، لكن حقيقة أن ما يتعرض له هذا البرنامج لا يتجاوز كونه هجوماً أيديولوجياً بحثاً يعبر من ناحية أخرى عن أزمة ثقافية في المجتمع السعودي. فمن ناحية لم تتبلور بعد الثقافة الفنية في المجتمع السعودي، وتؤسس لنفسها كثقافة لها دورها ومشروعيتها. والنتيجة غياب أدوات النقد الفني المهني. بدلاً من ذلك يسيطر الفكر الديني بأدواته، ويصبح أبرز أشكال تناول الأعمال الفنية. في الوقت الذي قد لا يعرف فيه حملة هذا الفكر شيئاً ذا بال عن الفن ودوره في المجتمع. ومن ثم لا تتسع ثقافة المجتمع إلا لمثل هذا الهجوم الذي يلبس لباس الدين، والذي يأخذ أحياناً منحى بديهاً. هجوم مقدس باسم الدين من المفترض أن لا يأتيه الباطل من يمينه أو شماله. وهذا مؤشر آخر ليس فقط على أزمة الفكر الديني، بل أزمة المجتمع وتخلفه. كيف سيكون موقف جماهير البرنامج في مثل هذه الحالة؟ حملة الفكر الديني يصفونه بأبشع الأوصاف؟ فهو يستهزئ بالدين، ويسخر من الثوابت، ويأنه يقول للعالم بأننا نصنع الإرهاب في السعودية. من ناحية أخرى، فطرة الجماهير تقول لهم إن ما يقدمه البرنامج لا يعدو لقطات من المجتمع في صيغة فنية ونقدية. كان البرنامج يعرض في القناة السعودية الأولى، وهو الآن يعرض على قناة سعودية أيضاً. ما ينتقده البرنامج ليس الدين، وإنما سلوكيات، ومواقف مأخوذة من حياة المجتمع. مشكلة حملة الفكر الديني أنهم لا يميزون بين مواقفهم وقناعاتهم وبين الدين. حملة الفكر الديني، يصرون على التماهي مع الدين.

المشكلة أكبر من ذلك، هناك رفض لتقنين الشريعة، ولقيادة المرأة للسيارة، ومقاومة لتغيير وتطوير مناهج التعليم، خاصة الدينية منها، ورفض لعمل المرأة، ورفض إعطاء المرأة حرية الاختيار في الأمور التي هي محل خلاف بين الفقهاء. وهذه بعد ذاتها مواقف مشروعة انطلاقاً من مبدأ حرية الرأي، وحرية الاختيار، وحرية الفكر. لكن المشكلة أن من يتبنى هذه المواقف والقناعات يعتبر نفسه مدافعاً عن الدين، وعن الفضيلة، وأن كل من اختلف معه في ذلك فهو بالضرورة يدعو إلى الرذيلة والانحراف، وإلى محاربة الدين وأهله. ينزلق خطاب هؤلاء إلى الشتم، والتكفير، والتخوين والإقصاء. وهنا تتبدى بشكل جلي قمة أزمة الفكر الديني. فهو من ناحية لا يستطيع مواجهة حركة التاريخ، وأنها بطبيعتها حركة متغيرة، ولا يستطيع التعامل مع التغير إلا بالرفض والاستنكار، والمقاومة. ولا يملك إلا الشتم والتحريض في مواجهة الرأي الآخر. لا يملك آلية لاستيعاب التغير، ومحاولة فهمه وتحليله. كأن الفكر الديني لا يملك شيئاً من ذلك، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمة بسرعة وسهولة، ويتسبب بإصابته بحالة من التشنج ورد الفعل العصبي غير الموزون في الكثير من الأحيان. والنتيجة الإنكفاء إلى خطاب التكفير والتخوين، وخطاب التهديد والتحريض. بهذا الموقف يؤكد حملة الفكر الديني التهمة التي توجه إليهم دائماً، وهي أنهم حملة فكر مغلق متشدد، يرفض التغير، ويحارب الانفتاح، ولا يعترف بالرأي الآخر، وبالتالي فهو فكر متخلف سوف يجر المجتمع معه إلى الهاوية.

عن الاتحاد الإماراتية،

٢٠٠٦/١٠/١٠



التسلطية الليبرالية الجديدة

د. مضاوي الرشيد

هذا التلطف. لم يقبل النظام أي تحقيق في دوره في تشجيع ورعاية مثل هذه النشاطات كجزء من سياسته الداخلية والخارجية وبحته عن المشروعية. فالنظام السعودي استعمل وأساء استعمال الدين في مشواره الطويل للحصول على المشروعية بين أنصاره في الداخل المتربين أو المفهورين، وكذلك بين جمهوره في الخارج المعادي غالباً. وكونه لم يخض حرب تحرير وطنية (مثل معظم دول الشرق الأوسط بعد مرحلة الاستعمار)، وكذلك كونه لم يعين شعبه بالالهامات الوطنية، فإنه حصل فقط على اعتراف نتيجة الزعم بأنه قام بتطهير الجزيرة العربية من البدع والتجديف. إن دور التطهير أفضى، في مراحل تاريخية معينة، إلى مجازر مؤقفة ضد الأهالي في الحجاز، وشمال، وشرق، وجنوب البلاد.

المؤمن والكافر

من خلال الانشغال بإصلاح ديني محدود، والذي حظي بتأييد من قبل وزارة الخارجية الأميركية، فإن النظام السعودي نحت من مشروعيته الدينية.

وبدون الخطاب الديني المتطرف الذي انبجى على الفصل بين المؤمن والكافر، والذي جرى تعميمه من قبل أجبال من علماء الدين، فإن آل سعود يفسرون مبرر وجودهم السابق. في الماضي، فإن ذلك كان ينبت على مزاعم فيولوجية حول كونهم مدافعين عن العقيدة ضد التجديف المزعوم لدى الآخرين. وبصورة رئيسية الثقافة والتدخل الغربي، بالإضافة، بطبيعة الحال، إلى المسلمين الذين لا يعتقدون التفسيرات الدينية السعودية.

الانتخاضات المحدودة (على سبيل المثال الانتخابات الجزئية في الاتحاد الصحفي، وغرفة التجارة، والانتخابات البلدية) تمثل جانباً آخر من التسلطية الملبرلة التي تأخذ موقعها في الوقت الراهن. فالانتخابات تمت بدون الشروط الخلافة الهامة والضرورية من أجل الحملة الناجحة. فالسعوديون حتى الآن لا يتمتعون بحرية التعبير، وحرية الاجتماع، ووجود القضاء المستقل الذي يحمي هذه الحريات. وبدون هذه الشروط، فإن الانتخابات لا معنى لها بل تنزع لأن تكون خاضعة تحت هيمنة الأشخاص الذين يعولون على المشاعر الدينية، والهويات القبلية، والانتماء المناطقي. وعلاوة على ذلك كله، لا بد أن يحصلوا على مباركة السلطات الدينية والسياسية الأميرية. وبدون القدرة على إبراز

المطالبة بالتغيير الديني والاجتماعي فحسب، فيما تركت السياسة في أيدي أولئك الذين احتكروها.

الليبراليون الجدد

نشهد الآن رسوخاً لحكم التسلطية الملبرلة، وهناك أمثلة مستفيدة من المنطقة. وهذا لا يمثل انتقالاً سيؤدي إلى إصلاح سياسي جاد، أي بمعنى أنه سيقضي إلى فصل السلطات، واستقلال القضاء، ومجلس وطني منتخب، وحرية تعبير، واحترام أكبر لحقوق الإنسان والحقوق الدينية للأقليات والمرأة، وحرية الاجتماع. تنمو التسلطية الملبرلة تحت مظلة ولهجة الإصلاح العام، فهي تشتمل على كل زخارف الديمقراطية ولكن بدون ديمقراطية حقيقية.

إن تأثير التسلطية الملبرلة قد يكون أشد قسوة وخطورة من الشمولية التامة. ففي غياب إصلاح سياسي جاد، فإن التسلطية الملبرلة هي مرحلة مبددة، فهي ليست هنا أو هناك. إنها تبعث وهم الحرية والتي تسمح للناس بأن يكونوا أكثر لفظيين وصرحاء، وتمدّد حدود التسامح المستفوعة بنشر أفكار جديدة. ولكن في ذات الوقت، فإن سطحية الإصلاح تخفي الممارسات التسلطية عميقة الجذور التي تتجذر كرفل فعل على أولئك الذين يتجاوزون الحد. في التسلطية الملبرلة، فإن الخطوط الحمراء ليست محددة بصورة دقيقة، حيث أنها تعتمد بصورة كاملة على مزاج الملك، وولي العهد أو وزير الداخلية. ويقع لهجة الإصلاح التي تهيم على المجال العام، والتي تشكر غالباً من قبل الأمراء والمسؤولين الكبار، فإن الناس يعتقدون بأنهم قادرين على تخفي الخطوط الحمراء ولكن في الحقيقة فإن الدولة سريعة للغاية في رد فعلها على محاولات تمديد حدود تسامحها أو الجوانب المبهدة لسلطتها.

الدعاة المضطربون

إن إصلاح الدين بدون إصلاح مؤسسات الدين هو أحد خصائص هذه التسلطية الملبرلة الجديدة. يركز النظام على إصلاح التعليم والمنهج الديني ويبتني لهجة التعددية الدينية. وقد طرد النظام خطباء دينيين، وأزال قلة من الأجزاء من منهج التعليم الديني، وفرض ضوابط صارمة على العمل الخيري المستقل، وزاد من سيطرته على الحلل الديني.

لقد قبل النظام التهمة القائلة بأن مخيماته وصفوفه الصيفية تدرس مواد تبت التلطف كونها لا تشير بالاصح إلى قتل أو حتى مساهمته في تطوير

السعودية هي تسلطية مؤسسية، فالنظام يقوم على نشر التفسيرات الدينية للقرآن والسنة النبوية، التي تبحث عن دعم التسلطية في النص المقدس. وتعتمد أسلمة الحكم التسلطي على عدد من التفسيرات الدينية، التي تؤدي إلى عدم تسييس السكان، وتحرمهم من حق إبداء الرأي في الشؤون العامة، وتلمي على الشعب تقديم الطاعة المطلقة للحكام، وتعتبر الانتقاد العلني للأشخاص في مواقع السلطة ذنباً قاتلاً، وتعتبر التشكيكات السياسية والأحزاب مدخلاً للفتن، وتصر على أن العامة جهلة وأميل إلى التجديف والزندقة، وتستنكر على المجتمع بفعل تسببه الأخلاقي، وتدافع عن الورع المزعوم للقادة، وتدعم وتدافع عن السياسة حتى تلك التي تتحرف عن الرأي الإسلامي العام، وهكذا.

ومن أجل أسلمة التسلطية، فإن كلاً من البراغمية والدعائية مطلوبان، كما يبدو، فالأولى تصلح للأمور المتصلة بالمجتمع والثانية تصلح للغضائيات المتعلقة بالقرارات السياسية. وبهذا التركيب العنقد، يبدى السعوديون فعالية سياسية محدودة واهتمام بالشؤون العامة، وعليه فهم يدعون من يسكنون خيوط السلطة (ولي الأمر) بالحكم بالطريقة التي يرونها صحيحة. إن التسلطية المؤسسية تحرم المجتمع من حق المواطنة وتعتبره ضعيفاً في مستوى التنظيم. في غياب قنوات مشروعة للاتحادات الحديثة أو المجتمع المدني، فإن السعوديون محشورون في دوائر مألوفة وموشوكة منقطة في العائلة، القبيلة، المذهب، والمنطقة. يبقى، أن السعودية تشهد اليوم سلسلة تغييرات. تتجه البلاد من التسلطية المؤسسية إلى التسلطية الملبرلة، وهذا التغيير ناشى عن عاملين: الأول، العنف الذي بدأ في نيويورك قبل خمس سنوات، وانتقل فيما بعد إلى المدن السعودية، والذي خلق صدمات أجبرت كثيراً من السعوديين بمن فيهم القيادة لاختبار التطور الداخلي والسياسة المحلية للبلاد.

العامل الثاني، هو الضغط الخارجي، وبصورة رئيسية الانتقاد الأميركي للتطور الاجتماعي والديني المحلي، الذي سطر الضوء على المناظرة السعودية حول التغيير الديني والاجتماعي المحلي، فيما تم استبعاد التغيير السياسي خارج المناظرة بخصوص الإصلاح. إن كلاً من العنف والضغط الخارجي دفع القيادة السعودية للاستجابة إزاء عدد من الأصوات الداعية لإدخال تدابير جديدة. وعلى أية حال، فإن وعيها التام بتداعيات الإصلاح السياسي الحقيقي، دفع بالقيادة إلى الاستجابة للتداعيات

برامج سياسية مستقلة وواضحة، فإن المرشحين والمصوتين ينعززون إلى الاصطفاف على طول المحاور التقليدية التي يجب أن تحظى على موافقة من الأعلى.

من يتحدث؟

هناك جانب آخر من اللبلة وهو منبر الحوار الوطني، حيث يشجع النظام الحوار تحت مظلة هذا المنبر حديث النشأة. وتقدم الدولة نفسها بوصفها حكماً، أي وسيطاً بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بينما في الواقع هي تلعب دوراً تقسيمياً. ولأن الدولة هي المصدر الذي يمتحن الناس للسيطرة عليه، والتأثير فيه وإدارته، فمن السهولة للغاية بالنسبة للدولة أن تلعب دوراً تقسيمياً، فالدولة هي غنيمة تتطلع مختلف الجماعات للسيطرة عليها.

تشهد البلاد اليوم إنتشار مؤسسات المجتمع المدني شبه المستقلة. وبالتأكيد فإن من الأفضل أن يكون هناك المزيد من منظمات حقوق الإنسان. وبينما يكون من المقبول بالنسبة لمنظمة حقوقية أن تنبئ قضية مقدمة لتغريبية نسانية مشهورة عانت من العنف المنزلي، فإن نفس المنظمة لتلزم الصمت حيال سجناء سياسيين في المعتقلات السعودية.

في غياب أحزاب سياسية، فإن هذه المنظمة شبه المستقلة سيتم في نهاية المطاف تسييسها، وعليه ستفقد استقلالها وقدرتها على العمل على أرضية إنسانية. فكما تشابكت مع القضايا السياسية، كلما انقسمت وتفتت مصداقيتها. تصبح المنظمات غير الحكومية جبهة للنشاط السياسي، وأن الناشطين الذي يحملون أجندة سياسية واضحة يميلون إلى استعمال هذه المنظمات كوسيلة نقل لأغراضهم الخاصة. ونفس الشيء يقال عن المؤسسات الخيرية المستقلة التي تصبح ميسرة بدرجة متزايدة. قيامها بتوجيه الأموال إلى القضايا السياسية أكثر من القضايا الإنسانية.

وجهان

تقوم التسليطة الملبرلة الجديدة على خطابين متباينين، أحدهما للاستهلاك الخارجي. حيث يلعب عدد من الأمراء دوراً قيادياً فيه مثل سعود الفيصل وتركى الفيصل، والآخر للاستهلاك المحلي.

في مقابلة مع صحيفة دير شبيغل الألمانية، تحدث الأمير سعود الفيصل عن أن الإسلام لا يمنع المرأة من قيادة السيارات. وشدد على أنه لا يعارض سباقه بناته للسيارات. في المقابل، وفي مقابلة مع جريدة محلية سئل وزير الداخلية الأمير نايف عن وجهة نظره في سباق المرأة للسيارة في السعودية، فشد على أن النساء السعوديات "مُحتشمات ومحترمات، بخلاف النساء في الغرب اللاتي يعشن على بيع شرفهن - وعليه يؤكد مقولة بأن كل السياسة برمتها هي مبطلة.

فالأمير كان يمثل انصاره المحليين، فقد تم إعداد مجموعات من الأمراء للتحدث إلى العالم

الخارجي وهناك مجموعة أخرى جرى إعدادها لتحديث للانصار المحليين. في عصر تكنولوجيا الاتصال الجديد، فإن تناقض الخطاب السياسي السعودي يقلص من مصداقية القيادة.

ميزة أخرى من مميزات اللبلة الجديدة هو تشجيع مستوى أقل من المحافظة الاجتماعية، ففضايا ذات صلة بدور المرأة تحظى بتأييد من قبل الدوائر الليبرالية في الداخل والحكومات الغربية في الخارج. وتقدم الدولة نفسها باعتبارها شريكاً قيادياً في تحرير المرأة السعودية، وعليه تشجع نوعاً من الحركة النسوية، المتناغمة مع لهجة الستينيات للأنظمة العربية الثورية.

وهذا الخطاب يسهم في شرعنة النظام القائم أكثر من كونه يحسن من الوضع القانوني، والاقتصادي، والاجتماعي للمرأة. ترى بعض النساء النظام، وخصوصاً الملك، كونه متنفذاً، حيث سيحجم من التعصب الذي يمارسه نظراؤه في الدين.

ولسوء الحظ، يساء استعمال قضية النساء حين يتم تصويرهن كرموز إما لتقوى الأمة أو حداثةها. بعض ما يمكن وصفه بشبه مكاسب تحصل عليها المرأة خلال هذه المرحلة قد يرتد بسهولة في المستقبل، ستشهد توظيفاً أكبر للمرأة في المواقع المنظورة وذات الواجهة، ولكن إصلاح النظام القضائي في تعامله مع قضايا المرأة سيبقى هدفاً بعيداً، ولحد الآن، فإن القيادة السعودية شجعت توظيف النساء في محلات الملابس - والتي تقضي بفصل ملائكةها الذكور - وهذا يغري أولئك الذين يطالبون بإجراء كهذا لمحاربة البطالة بين الأناث.

المعارضة الموالية

تتطلب اللبلة التسليطة أيضاً السماح للمعارضة الموالية بالعمل، مع أنها باعتبارها معارضة ففي نهاية المطاف ستقلب إلى قوة تدافع عن النظام. ويبدو واضحاً اليوم بأن المعسكرين الاسلامي والليبرالي تحولاً إلى معارضة موالية.

إن مفهوم المعارضة يومية إلى الجماعات المناضلة من أجل السيطرة على السلطة على حساب جماعات أخرى. إن ذلك مستحيل في السعودية. في الحالة السعودية، تمنع المعارضة حرباً بين جماعات سياسية واجتماعية متعددة أكثر من كونها بين هذه الجماعات والحكومة. وقد مُنحت المعارضة الاسلامية المسالمة اليوم الضوء الأخضر لتشهير غضبي باتجاه الغرب. في غضون ذلك، فقد سُمح للاسلاميين، والليبراليين، وآخرين لاستعلان تقديم ضد السياسات الاميركية، ولكنهم يُمنعون من حتى مراقبة العلاقات الودية بين النظام السعودي والولايات المتحدة.

إن الكاريكاتور الدنماركي حول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وردود الفعل الاسلامية السعودية، تؤكد على أن المعارضة يجب أن تكون انتقائية حين تشجع على الانصاف العلني عن الغضب والاحباط. نفس الشيء يقال عن تصريحات البابا بندكت حول الاسلام التي تم تلقيها بغضب

من قبل الانصار المحليين - ولكن ليس من بينهم من وجه سؤالا للحكومة حول موقفها العلمي.

من الجائز الانصاف عن الغضب ضد دولة أوروبية ذات ثقل سياسي هامشي إلى حد كبير مثل الدنمارك أو الفاتيكان، ولكن من المرحم الدعوة إلى مقاطعة الولايات المتحدة حيال إهانة القرآن الكريم في التوابل جواتنتامو. فلو أعطي الاسلاميون الموالون بعض الحرية لانتقاد حكومتهم، فإنهم من المحتمل سيكونون أقل جهرًا في إدانة الدنمارك، الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى التي يصنفونها في قائمة العدو. يرقع الاسلاميون مطالبهم ضد حكومتهم عبر تبني سياسة مناهضة للغرب.

الاعتراف بالآخر

تتطلب التسليطة الملبرلة اعترافاً بالتنوع الديني داخل البلاد، على سبيل المثال الشيعة، الصوفية، الزيدية، والاسماعيلية. ولكن هذا الاعتراف يتكفّر عن الاعتراف بمدارس فقهية محددة للمسلمين الآخرين أو تمثيلهم في هيئة كبار العلماء، وهي أعلى سلطة دينية في البلاد. أو في النظام القضائي. يبقى الفقه الجعفري غير ممثل في المجلس الديني الأعلى على المستوى الوطني، بالرغم من أن الشيعة يرجعون إلى علمائهم اجتماعياً في الأمور المتعلقة بالعبادة الفردية والاحكام.

يتمنى النظام بأن تسهم هذه الخطوات في إرضاء السكان وإزالة جذور الارهاب. والاشد أهمية، بأن هذه الخطوات تأمل في تهدئة الاصوات العربية الخارجية التي تطالب بالتغيير ليس لكونهم متعاطفين مع القضايا السعودية الداخلية، ولكن لأنهم يعتقدون بأن أمنهم سيكون أفضل اذا ما قامت السعودية بإضفاء زخارف الديمقراطية بدون ديمقراطية حقيقية.

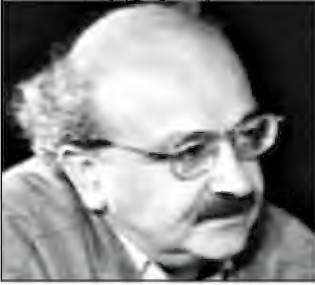
انتقلت الولايات المتحدة من لهجة تدينش الديمقراطية في المنطقة إلى (الديمقراطية)، والتي تقيد بعملية بطيئة في التغيير والتي تفتح النظام، ولكن لا تقنعه بدرجة كافية بما يسمح بدخول شخصيات غير ديمقراطية غير مرغوبة. في مناسبات عدة، عبّر عدد من المسؤولين الأميركيين بمن فيهم جورج بوش، كونداليزا رايس وكارين هيوون عن رضاهم بخصوص الاجراءات (الديمقراطية) التي أدخلتها الحكومة السعودية. وقد هُتأت واشتغل مؤخر النظام لانزاعها بأجندة تغيير منهجها الديني.

يبدو النظام السعودية أكثر من متحمس لطلاء وجهه، والسؤال الذي يطرحه عملية شبه اللبلة هو ما اذا كانت مثل هذه التدابير الخجولة توفر نوعاً من الإنزال المربوب من قبل الغرب. ولا يمكننا، بالطبع، إغفال حقيقة أن هناك كثرين في السعودية يرون بأن سياسة الليبرالية الاجتماعية تتداخل مع التفسيرات الدينية بوصفها رد فعل مباشر على الضغط الخارجي. إن اللبلة قد تترك آثاراً سلبية في مواقع حيث تذهب بعيداً، وخصوصاً في القضايا الاجتماعية والدينية، وإن هذه التغييرات المحدودة قد تثبت بأنها عقيمة فيما يتم تعليق الإصلاح السياسي الجاد.

لا يسعها إلا غض النظر عن تأديب (المغامرين)

السعودية لا سعد؟

جوزف سماحة



السلوك السعودي في لبنان متساوياً مع ذلك. ولقد أوضحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس معالم هذا المنظور في سلسلة اللقاءات الصحفية التي عقدتها في الأيام الأخيرة:

١ - إن الخطر الداهم على المنطقة هو الخطر الإيراني (وإمتداداته). وهكذا فإن صمود المقاومة في لبنان ليس انتصاراً عربياً على إسرائيل، بل هو انتصار إيراني مذهبي على العرب.

٢ - إن حصار إيران ضروري أكثر من أي وقت مضى، وهو حصار يجب عليه أن يبقى الخيار العسكري قائماً. لذا فإن على (المعتدلين) العرب الاستعداد لمواجهة آثار أي حرب محتملة، لا بل المشاركة قدر الإمكان، وعلى الأطراف، وبوسائل ودیعة، في هذه الحرب.

٣ - تقول رايس إن أسام الولايات المتحدة وحلفائها (قرصة لتحدي طموحات إيران في المنطقة). تصنيف: (تحصن لا نستطيع أن نسمح باستمرار الأمور على هذا المنوال، ولهذا يجب علينا، داعية إلى الاستمرار في هذا الضغط وإلى وحساس وإيجاد الوضع الذي يسمح ببرز المعتدلين في الأراضي الفلسطينية). وتقول، في مقابلة أخرى: (إن حزب الله يشعر بوطأة الضغط عليه، داعية إلى الاستمرار في هذا الضغط وإلى أهمية (دعم المعتدلين العرب بعضهم لبعض)، مشيرة تحديداً إلى الدعم السعودي للبنان. هذا جدول أعمال كامل يشمل المنطقة كلها ويحدد لكل من قواها الرسمية والسياسية دوراً.

٤ - من المتوقع أن تخفف الولايات المتحدة من التشديد على (الديموقراطية) لمصلحة التشديد على (الاعتدال). هذه هديتها لحلفائها.

يمكن الاستنتاج أننا، في لبنان، أمام سبب جدي للقلق. ففي ضوء ما سبق الإشارة إليه لا يعود سعد الحريري تافهاً باسمه واسم تياره فحسب، ولا تعود ميالغاته (إفراق قريطم، والمختارة، والسرايا) شطحات قد لا يؤاخذ عليها. نصبح أمام كلام إقليمي (سعودي بالدرجة الأولى) ودولي (أميركي)، نصيح في امتداد دور منسوب إلى الثلاثي المعتدل، السعودية ومصر والأردن، لمعالجة أوضاع الثلاثي (الأمازوم)، لبنان وفلسطين والعراق.

التجّع على الضحايا، وفي امتداد (المكررات) إزالة آثار عدوان كان يفترض التصدي له والسعي الجدي لإيقافه.

رابعة - مع اقتراب (الأعمال العدائية) من نهايتها تآرجح الموقف السعودي بعض الشيء ثم تبلورت سياسة تقوم على دعامتين: حجب صورة الانتصار أولاً، والتصرف، ثانياً، على قاعدة منع أي تأثير لما جرى سواء على الوضع اللبناني الداخلي أو، خاصة، على الوضع العربي. لقد قيل في هذا المجال (إن حرب الصيف قرعت جرس الإنذار). مقاومة العدوان قد تكون أخطر من العدوان. ومصدر الخطر الفعلي هو احتمال العدوى.

خامسة - جرت محاولة عربية رسمية، شاركت فيها السعودية، لـ (تقطيع وقت العدوان). قبل إنه مع اتجلاء غبار المعركة سيبدأ تحرك جدي لطرح مبادرة سلام عربية في مجلس الأمن تعالج المشكلات كلها وتقود إلى تسوية شاملة في خلال شهر. إلا أن هذه المبادرة تكشّفت عن كونها (فقاوعة). والواقع، اليوم، أن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو تظاهر بتحرك ما على المسار الفلسطيني من أجل امتصاص التهمة، ومن أجل توفير شروط أفضل لخوض المواجهات على الجبهات التي تحددها حرب أميركا الكونية على (الإرهاب).

سادسة - لا بد أن يكون المواطن العربي قد لاحظ البرودة الاستثنائية في التعامل السعودي مع الأنباء المتسيرة من إسرائيل عن لقاءات ثنائية على مستويات عالية. نعم لقد نفت الرياض هذه الأخبار. ومن (الواجب) تصديق النفي. إلا أن ذلك لا يحد من شأنه أن يمنع أحداً من متابعة المعنى الخاص لسيل كلمات الإطراء الصادرة من تل أبيب على ما يحسبه مسؤولون هناك تطورات السياسية السعودية. الالتقاء السياسي، في نظر إسرائيل، أهم من اللقاء الشخصي. والتطورات المشار إليها لا تشمل طبعاً المبادرة التي أطلقتها قمة بيروت. لنقرأ شمعون بيريز (المبادرة العربية للسلام غير عملية... والمشكلة هي ما سيحدث للجماعات الإرهابية كونها تمثل العائق الرئيسي الآن؟). تنشي هذه المقدمات كلها، وغيرها، باقتراب المملكة من الاندراج في المنظور الأميركي الخاص بتعريف مشكلات المنطقة... والخوف هو أن يكون

أهم من كلام سعد الحريري أنه قيل بعد عودة رئيس تيار (المستقبل) من المملكة العربية السعودية وبحضور سفيرها في لبنان.

من هنا واجب التساؤل: هل هذه إشارة غير سارة إلى انتقال السعودية من رعاية الوفاق اللبناني إلى تشجيع طرف أو تحالف على حساب الآخرين، وإلى دعم سياسات تؤدي إلى رفع مستوى التوتر الداخلي؟ هل حسمت الرياض أمرها وقررت دفع لبنان نحو أزمة؟ هل تريد فعلاً أن تفتح ملفاً خطيراً يضاف إلى ملفي فلسطين والعراق (وأفغانستان)؟

كان يمكن هذه الأسئلة أن تكون نافلة لولا وجود إشارات إلى أن المبالغة في الأمطنان باتت نوعاً من الساذجة.

أولاً - لننتذكر الموقف السعودي في بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان. لقد دان المغامرة غير المحسوبة ورفض أن يؤدي سلوك معين إلى وضع جدول أعمال غير متفق عليه وإلقاء تبعات غير متوقعة. شكل هذا الموقف مفاجأة لكثيرين، لأنه بدا شديد الاقتراب من تبرير العقوبة الإسرائيلية النازلة بلبنان ومقاومته. كان يمكن للديبلوماسية السعودية، في ذلك الوقت، أن تبقى على تحفظها المعبود. إلا أنها غادرت وأعطت الضوء الأخضر للبنانيين ليتحدثوا عن (محاسبة) لاحقة تلي (المحاسبة) الإسرائيلية وتستكملها، كما أتاحت لأصوات عربية أخرى (بمصر والأردن) أن تجد مناسبة لإعلان انضمامها إلى (محور الخير).

ثانياً - لم يكن منطقياً أن تتدخل السعودية لترمي ثقلها إلى جانب المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. لم يكن ذلك منطقياً لأن من يقول (مغامرة) لا يسعه إلا غض النظر عن تأديب المغامرين. إلا أن الرياض اضطرت إلى تنظيم التراجع فأكثر من شتم العدوان وإدانة إسرائيل. لقد حصل ذلك تحت ضغط الوقائع الميدانية، وفي سياق ميل شعبي عربي وإسلامي إلى التعاطف مع المقاومة، وهو ميل اكتسح محاولة لاستشارة عصبية مذهبية.

ثالثاً - لقد كان بعض الإعلام السعودي منحازاً جداً ضد المقاومة، مرة باسم الاختلاف العقدي، ومرة أخرى باسم ليبرالية مزعومة، ومرة ثالثة باسم العداء المرير... قطراً تبارى بعض هذا الإعلام في تقديم الدروس عن الواقعية، وفي

شوارع في جدة للبيع، فمن يشتري؟!؟

وجيء بكاتب عدل في الأسبوع الأخير من خروج فهد من جدة ليقيم في الرياض نهائياً، وتمّ تسجيل بيع الشارع من البلدية إلى الأمير سعود بن عبد المحسن. وبقي الأمر ساكناً لا يعلم به أحد، واتصل بعدن ذلك الأمير للصص برجل أعمال يقال له عبدالقادر البكري وطلب منه أن يشتري منه الشارع! هكذا! اشترى الشارع يا فلان! فقال له كيف أشتري شارعاً يا سمو الأمير؟! وماذا أعمل به؟!

قال: تبني فيه مول!! المهم تمّ تدبير بيع الشارع من الأمير سعود إلى أحد المتواظنين المتشاعرين (باشرحيل) حيث اشترى الشارع بمبلغ ٢٢ مليون ريال، في عقد يعتقد أنه صوري، والهدف فقط للبيع وأخذ حصة (عمولة)! أو على الأقل لقياس نبض الشارع الحجازي في هذه المفاجأة الجديدة: بيع شوارع!

كان المواطنون يندهشون كيف أن أراض حجزت لمدارس تحولت إلى جيوب الأمراء، ومناطق خدمات وحدائق الغيت فصار ملكاً للأمراء تبعاً لبيني الناس عليها بيوتهم. أما الشوارع فحالة جديدة، وربما تصبح ظاهرة في المستقبل أمام تكرار آل سعود الأرنبي (٢٠-٣٠ ألف أمير وأميرة).

ذهب الأمير سعود في إجازة سنوية، وتولى باشرحيل العمل! ودبر الأخير حاله مع البلدية، وبدأ بسد الشارع لبيني الـ (مول!!)، هكذا والناس يسكنون فيه، رأيتم كيف تصل الصفاقة وقلة الحياء.

هنا قام عبدالقادر البكري، والذي يقطن في ذلك الشارع فرقع دعوى لإيقاف سد الشارع، ومن ثمّ لإلغاء التصرف.

ومنذ ذلك اليوم والقضية في المحاكم، ورفعت لديوان المظالم.

ربما يكون أسهل حل لدى الأمراء أن تدفع خزينة الدولة المبلغ إلى الأمير النهاب سعود بن عبد المحسن، وإلا فإن الناس لن يستطيعوا الوصول إلى بيوتهم في المستقبل!

عاشت مملكة التوحيد النقية.. وعاشت الوهابية المدلّسة التي تغطي كل الجرائم.. وعاشت النخبة النجدية الصامتة على جرائم آل سعود!

الشوارع لا تختفي بالطبع ولا تباع، إلا في بلد النهب والسرقات في السعودية.

آخر تقليعات السرقة ما أعلن عنه في حينه من أن السعودية ستصرف نحو ٢٢ مليار ريالاً أو دولاراً لا تعلم، من أجل بناء سور بين السعودية والعراق!

تصوروا، أي نهب قائم، وأي هدف غائم يريدون إنجازه في صحراء ممتدة مئات الكيلومترات!

وقبلها مليارات من الدولارات لفرنسا وبريطانيا من أجل أسلحة، جزء ضخم من هذه المبالغ سيذهب لجيب سلطان الحرامية وابنه خالد، وربما آخرين ينالهم بعض الفتات.

سرقوا الميزانية قبل أن تعلن، حيث تعلن الواردات بأقل مما هي عليه بنحو خمسين ملياراً من الريالات، فتسأل أحدهم: (فين الباقي!) نسي آل سعود أن الناس يحسبون، ولديهم حاسبات الكترونية، فقيمة سعر برميل النفط معروفة، وعدد ما ينتج من براميل نفط معروف أيضاً، وبالتالي فالجزء الأكبر من الميزانية معروف تقديره على الأقل، فلماذا النهب على المكشوف إذن؟ لماذا لا يقطر وجه أحد الأمراء حياة من هذه اللصوصيات المفضوحة، وأين هو الإصلاح يا ملك الإصلاح؟!

في كل بقعة ودائرة رسمية هناك لصوصيات. لا توجد أرض إلا وسرقت، حتى الصحاري، كما هو معلوم لدى المواطنين بالضرورة.

لكن أن يسرق شارع في وضع النهار فهذه فلتة جديدة لا تجدها إلا في بلاد التوحيد الوهابية. ولا يقوم بها إلا أمراء الحرام أكلة السحت ممن نبت اللحم الحرام على عظامهم وسرى في دماثهم.

لقد منح فهد في آخر أيامه (شارعاً) - تنبهوا نقول شارعاً - اسمه (زرقاء اليمامة) واليمامة هي نجد، وما دام الاسم نجدياً فلا بد أن يكون ملكاً لأحد النجديين بالطبع! منح فهد الراحل ملكية الشارع للأمير سعود بن عبد

المحسن، ويعتقد البعض أن فهد لم يكن في وعيه كما هو معروف وأن عبدالعزيز بن فهد هو الذي وقع عقد التمليك لسعود ذلك، الذي كان يتولى نيابة إمارة مكة قبل أن (يرقى) فيحول إلى حائل ليكون أميرها ويبدأ مسلسل السرقات، بل يكمل ما قام به أسلافه من الأعمام لا بارك الله فيهم أجمعين.

كان أمين عام جدة (البلدية) أنتدذ هو خالد عبدالغني،

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء فضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخترنٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يلقى حقيقةً أن المريض بالتطرف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموع الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشتر عن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد شيخان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسرى بعضهم أن مسجد القبلتين بضفاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها إلّا: حدة المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فرح وذعر كما أصابهم نياً فقدان عالم مكة وزمها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عوي مآلكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم الجديدين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، ويتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرانها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، والثذان من خلاتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتهم الدينية المتطرفة بزخم غير صادي لم يتألى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني، وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المعالي فيه بالقوة الذي يبدية متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة نجد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



